إعراب الفعل

في ضوء (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)
لأبى الحسن الأشمونى

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم

استاذ اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م



إِعْرَابُ الفِعْلِ

في ضوء (منهج السالك الى الفية ابن مالك)
لأبي الحسن الأشموني

تأليف
الدكتور ابراهيم حسن ابراهيم
استاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكر لك ما أنعمت ، وأستوهبك علما نافعا يزلف إليك ، وعملا خالصا أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن تصلى على خيرتك من خلقك ، محمد عبدك ونبيك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين .

وبعـــد :

فهذه دراسة تفصيلية فى إعراب الفعل ، فيها من القديم جلال جوهره ولبه ، ومن الحديث جمال صوغه وعرضه ، أقدمها للدارسين والباحثين فى صورة تغنيهم عن المطولات والموجزات، لا ميل فيها نحو إغراب أو ابتذال ولا أثر فيها لحشو ممل أو إيجاز مخل ، وإنما هى خلاصة كافية ، وعصارة شافية ، يتجلى فيها حسن التعليل ، ودقة التخريج والتأويل ، وتحرير القواعد والشواهد ، وتقييد الأوابد والشوارد ، مع يسارة العرض ، وسهولة التحليل ورقة العبارة ، ولطف الإشارة .

والله أسأل أن ينفع بها ، وأن يدخر لى عنده أجرها .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ؟

د . ابراهيم حسن ابراهيم

اعراب (١) الفعـل

الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال[٢] ، وذلك لأن الأسماء يتوارد عليها معان مختلفة كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ونحوها ، وهى معان تركيبية أساسية تحتاج فى التمييز بينها إلى الإعراب ، إذ لولا الإعراب لالتبست ، وللمعانى المتواردة على الاسم مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه ، فلا يغنى عنه فى إفادة هذه المعانى غيره ، أما المعرب من الأفعال — وهو المضارع — فإنه — وإن تواردت عليه المعانى المختلفة — يغنيه عن الإعراب لإفادة هـذه المعانى وضع اسم مكانه ، كما فى نحو (لا تمن بالجفاء وتمدح عمرا) [٣] فإنه يحتمل النهى عن كل من الفعلين [٤] ، وعن الأول فقط [٥] ، وعن الجمع بينهما [٦] ، لـكن يمكن وضع اسم مكان المضارع

---

(١) « اعراب » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا اعراب الفعل ، أو مبتدأ حذف خبره ، أى : اعراب الفعل هذا موضعه ، وبالنصب : مفعول به لفعل محذوف ، أى اقرأ اعراب الفعل ، أو على نزع الخافض والتقدير : انظر فى اعراب الفعل ، واما كونه منصوبا باسم فعل محذوف تقديره : هاك اعراب الفعل ـ مثلا ـ فلا يصح : لأن اسم الفعل لكونه فرعا فى العمل لا يعمل محذوفا على الصحيح ، أما كونه مجرورا بحرف جر مقدر فهذا شاذ ، لأن فيه حذف الجار وابقاء عمله .

(٢) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أن الاعراب أصل فيهما ، وذهب بعض النحويين الى أن الاعراب أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء لوجوده فى الأفعال بلا سبب بخلاف الأسماء وهو باطل لأن سبب اعرابهما توارد المعانى كما هو مبين . راجع الأشمونى بحاشية الصبان عليه ١/٦٠ .

(٣) ومثله قولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، وهو مثال مشهور .

(٤) وذلك اذا جزم الفعل الثانى كالأول ، ويرى الدمامينى أن جزم الفعل الثانى ليس دليلا على تعين كون المراد النهى عن كل منهما ، بل يحتمـل معه كون المراد النهى عن الجمع بينهما ، ورد الشمنى بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما .

(٥) وذلك اذا رفع الفعل الثانى ، وتكون الواو للاستئناف والمعنى : ولك مدح عمرو .

(٦) وذلك اذا نصب الفعـل الثانى ، وتكون الواو للمعية والفعل منصوب

(تمدح) يغني عنه في إفادة المعنى المراد ، فيقال عنده إرادة النهي عن كل منهما (لا تعن بالجفاء وتمدح عمرو) ، وعن الأول فقط (ولك مدح عمرو) وعن المصاحبة (مادحا عمراً) .

لماذا أعرب المضارع ؟

وإنما أعرب المضارع عند خلوه من مباشرة النونين (نون التوكيد ونون النسوة) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه في أمور ، هي :

١ — الإبهام ، والتخصص بالقرينة ، فهو مبهم لاحتماله الحال والاستقبال ويخصص لأحدهما بالقرينة ككلمة (الآن) التي تخصصه للحال [1] ، أو (غدا) التي تخصصه للمستقبل [2] ، وهو في هذا يشبه — مثلا — كلمة (رجل) ، فهي اسم مبهم يتخصص بقرينة كالوصف وأل .

٢ — قبول لام الابتداء ، كقوله عز وجل « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون » [3] .

٣ — الجريان على لفظ اسم الفاعل في مطلق الحركات ، والسكنات ،

بعدها بأن مضمرة وجوبا ، ويرى بعض النحاة جواز رفع الفعل الثاني عند قصد النهي عن الجمع بينهما والتقدير (لا تعن بالجفاء وأنت تمدح عمرا) ، وكأنه قدر الواو للحال ، وفيه بعد لدخول الواو في اللفظ على المضارع المثبت المجرد من قد .

(١) ومثل (الآن) ما في معناها ، ولام الابتداء ، ونفيه بليس وما وإن .

(٢) ومثل غد بقية ظروف المستقبل ، ونواصب المضارع ، واقتضاؤه طلبا أو وعدا ، وسبقه بأداة ترج أو لو المصدرية أو حرف تنفيس ، واتصاله بنون توكيد .

(٣) من الآية (١٢٤) النحل .

وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد ، كافي يضرب وضارب ويكرم ومكرم ، وينطلق ومنطلق ، ويستخرج ومستخرج ·

أوجه إعراب المضارع ·

أنواع الإعراب عموما أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، منها ما يشترك فيه الاسم والفعل المضارع وهو · الرفع والنصب ، ومنها ما يختص بالاسم وهو الجر ، وما يختص بالمضارع وهو الجزم ، وإنما اختص الاسم بالجر دون المضارع لأن الجر ثقيل ، لانخفاض الشفة السفلى عند النطق بالمجرور والاسم خفيف لدلالته على شيء واحد وهو الذات المسماة ، فأعطي الثقيل للخفيف ليحصل التعادل ، واختص المضارع بالجزم لأن الجزم خفيف إذ هو إسقاط الحركة أو الحرف ، والفعل ثقيل لدلالته على الحدث والزمان فأعطى الخفيف للثقيل ليحصل التعادل أيضا .

فأوجه إعراب المضارع إذن ثلاثة :

الرفع ، والنصب ، والجزم .

متى يرفع المضارع ؟ وما رافعه ؟

يقول ابن مالك :

ارفع مضارعاً إذا يجرد   من ناصب وجازم كتسعد [١]

---

(١) ارفع : فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، مضارعا : مفعول به ، اذا : ظرف تضمن معنى الشرط ، يجرد : مضارع مرفوع مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود الى المفعول السابق وجملة يجرد فى محل جر باضافة اذا اليها ، وجواب اذا محذوف أى : اذا يجرد فارفعه ، من ناصب : جار ومجرور متعلق بيجرد ، وجازم : عاطف ومعطوف على ناصب ه كتسعد : جار ومجرور متعلق بمحذوف والتقدير : وذلك كائن كتسعد ، وقد قصد لفظ تسعد ، أو الكاف داخلة على قول محذوف والتقدير : كقولك تسعد ·

ومعنى البيت أن الفعل المضارع يكون مرفوعا إذا تجرد من أدوات النصب والجزم [١] ، وذلك كقولك (تسعد) ، فالمضارع يرفع بلا خلاف عند تجرده من الناصب والجازم ، لكن الخلاف فى رافعه فى هذه الحالة ، فقد اختلف العلماء فى ذلك على أربعة آراء :

١ — الرافع له هو التجرد ، وهذا رأى حذاق الكوفيين ومنهم الفراء ، قالوا لأن الرفع يدور مع التجرد وجودا وعدما ، أى أنه يوجد عند وجود التجرد وينعدم عند انعدامه ، والدوران من مسالك العلية وأدلتها .

٢ — رافعه عند التجرد وقوعه موقع الاسم ، فهو يقع خبرا وصفة وحالا [٢] ، والأصل فى هذه الثلاثة الاسم ، فاستحق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها ، وهذا رأى البصريين .

٣ — رافعه مضارعته للاسم ، وهو رأى ثعلب .

٤ — رافعه أحرف المضارعة ، وقد نسب هذا للكسائى : قال . وإنما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهما عنها .

---

(١) فى اللفظ والتقدير معا واما قول على رضى الله عنه أو أبى طالب مخاطبا النبى ﷺ .

محمد تفد نفسك كل نفس   اذا ما خفت من امر تبالا

فالفعل (تفد) مجزوم بلام طلب مقدرة كما سنعرف فى الجوازم ان شاء الله تعالى .

(٢) اى تقع جملته خبرا نحو قوله تعالى « والله يرزق من يشاء بغير حساب » وصفة نحو قوله تعالى « وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى » ، وحالا نحو قوله تعالى « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه » .

والرأى الأول هـو أرجح هذه الآراء لسلامته من النقض الذى وجه إلى غيره (١) ، أما رأى البصريين فقد اعترض بأنه غير مطرد لانتقاضه بنحو (هلا تؤدى واجبك) ، ونحو قوله تعالى « وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة) (٢) ، ونحو قوله تعالى (قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف) (٣) ، ونحو قوله تعالى (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة (٤)) فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مـع أن الاسم لا يقع فيهـا ، لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومثلها السين وسوف ، ولأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا ، ولأن الاسم بعد مالك يكون حالا ، و (لا) إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال وجب تـكرارها ، نحو (مالك لا ما كنا ولا متـكلما بخير) (٥) ، ولأن الصلة لا تـكون ▮ اسما مفردا (٦)

---

(١) فان اعترض بأن التجرد عدمى والرفع وجـــودى والعدمى لا يكون علة للوجودى رد بان التجرد ليس عدميا بل هو أمر وجودى وهو كونه خاليا عن ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم ، او هو كما قال الأشمونى « عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفـظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشىء والمجىء به على صفة ما ليس بعدمى » ، أو بأن الممنوع أن يكون العدمى المطلق علة للوجودى ، والتجرد من الناصب والجازم عدمى مقيد فيجوز كونـه علة للوجودى .

(٢) من الآية (٢٢) الأعراف .

(٣) من الآية (١١) يوسف .

(٤) من الآية (٣) البقرة .

(٥) ونحو قوله تعالى « وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة » ، ونحو على لا شاعر ولا كاتب .

(٦) قال ابو الحسن الأشمونى : « واختار المصنف الأول ، قال فى شرح الكافية : لسلامته من النقض ، بخلاف الثانى ، فانه ينتقض بنحو هلا تفعل ، وجعلت افعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى تفعل ، فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعـــه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد . أ هـ » .

وأما رأى ثعلب فقد رد بأن المضارعة تقتضى مطلق الإعراب لا خصوص الرفع ، وبأنه يلزم عليه كون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به .

وأما رأى الكسائى فقد رد بأن جزء الشىء لا يعمل فيه .

نواصب المضارع

نواصب المضارع أربعة [1] : لن ، وكى ، وأن ، وإذن

قال ابن مالك .

وبلن انصبه ، وكى ، كذا بأن   لا بعد علم ، والتى من بعد ظن [2]

فانصب بها والرفع صحح واعتقد   تخفيفها من أن ، فهو مطرد [3]

وبعضهم أهمل (أن) حملا على   (ما) أختها حيث استحقت عملا [4]

---

(١) عند البصريين ، ونواصب المضارع عند الكوفيين عشرة كما ستعرف .

(٢) بلن : جار ومجرور متعلق بانصبه ، انصبه : انصب فعل أمر والفاعل انت والهاء مفعول به ، وكى عاطف ومعطوف على لن ، كذا بأن : جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف يدل عليه انصبه ، لا عاطفة ، بعد ، ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف والتقدير : بعد غير علم لا بعد علم ، والتى . اسم موصول مبتدأ ، من بعد : جار ومجرور متعلق بمحذوف الصلة ، ظن : مضاف اليه .

(٣) انصب : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، بها : جار ومجرور متعلق بانصب ، والجملة خبر التى فى البيت السابق ، والرفع : مفعول به مقدم لصحح الذى هو فعل أمر فاعله ضمير مستتر تقديره أنت ، وأعتقد : فعل أمر فاعله أنت تخفيفها مفعول به ومضاف اليه ، من أن : جار وجرور متعلق بتخفيف ، فهو الفاء للتعليل وهو مبتدأ خبره مطرد .

(٤) وبعضهم : مبتدأ ومضاف اليه خبره الجملة الفعلية بعده ، أهمل : فعل ماض فاعله هو مفعوله « أن » ، حملا منصوب على نزع الخافض أو حال مؤولة باسم الفاعل من الضمير المستتر فى اهمل أى حاملا اياها ، على ما =

ونصبـــوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا[١]
أو قبله اليمين ، وانصب وارفعا إذا (إذن) من بعد عطف وقعا[٢]

وإليك الحديث مفصلا عن كل أداة من هذه الأدوات الأربع :

١ ـ لـــن

معناها :

هي حرف نفي تختص بالمضارع وتخصصه للاستقبال وتنصبه ، نحو قوله تعالى قالوا : (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)[٣] ، وقوله عز وجل (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)[٤] ، فهى تنفى ما أثبت

= جار ومجرور متعلق بحملا ، تحتها : بدل من ما أو عطف بيان عليهـا ، حيث : ظرف مكان متعلق بأهمل ، ستحقت : فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل مستتر تقديره هى ، عملا مفعول به والجملة الفعلية فى محل جر باضافة حيث اليهـــا .

(١) ونصبوا : فعل وفاعل ، باذن : جار ومجرور متعلق بنصب ، المستقبلا : مفعول به ، ان : شرطيه ، صدرت : فعل ماض والتاء للتأنيث ونائب الفاعـــل مستتر جوازا تقديره هى ، والفعل : الواو للحال والفعل مبتدأ ، بعد ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ والجملة فى محـــل نصب حال من نائب فاعل صدرت ، وموصلا حال من الضمير المستكن فى الظرف الواقع خبرا :

(٢) أو : حرف عطف ، قبله : خبر مقدم ، اليمين : مبتدأ مؤخـــر ، وانصب : فعل أمر فاعله أنت ، وارفعا : معطوف على أنصب ، اذا : ظرف متضمن معنى الشرط ، اذن : فاعل لفعل محذوف يفسره وقع المذكور بعد ، والجمـــلة الفعلية فى محل جر باضافة اذا اليها ، من بعد : جار ومجرور متعلق بوقع ، عطف : مضاف اليه ، وقعا : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره : هو يعود الى اذن والفه للاطلاق . وجواب اذا محذوف والتقـــدير : اذا وقع اذن بعد عاطف فانصب وارفع المضارع بعده .

(٣) من الآية (٩١) طه .

(٤) الآية (٣) القيامة .

مع حرف التنفيس ، فنحو (لن أضرب) نفي لقولك سأضرب أو سوف أضرب .

وزعم الزمخشري في كشافه أن (لن) تقتضي توكيد النفي ، ووافقه على ذلك كثيرون ، كما زعم في أنموذجه أنها تفيد تأبيد النفي [١] ، وكلا الزعمين دعوى بلا دليل . قيل ، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) [٢] وإلا لزم التناقض [٣] ، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) [٤] تكرارا ، والأصل عدمه [٥] ، وأما تأبيد النفي في قوله تعالى (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) [٦] فلأمر خارجي وهو أن خلقهم الذباب محال ، ونفي المحال مؤبد قطعاً ، فليس التأبيد إذن من مقتضيات (لن) .

أصلها .

١ — الصحيح أن (لن) حرف بسيط وضعت على ما هي عليه فليست مركبة ولا مبدلة من غيرها وهذا رأي سيبويه والجمهور .

---

(١) هكذا ذكر الاشموني وكثير من العلماء وليس في كتاب الانموذج المطبوع ما يشير الى هذا الزعم .

(٢) من الآية (٢٦) مريم .

(٣) ويلزم التناقض أيضا باجتماعها مع حتى التي تكون للغاية نحو قوله تعالى : قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ، فان ما بعد حتى غاية ينقطع عندها ما قبلها المنفي بلن ، فاذا قلنا ان النفي مؤبد لزم التناقض بذكر حتى الغائية .

(٤) من الآية (٩٥) البقرة .

(٥) أجيب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته ، وعن التكرار بأن هذا ليس تكرارا باللفظ ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن ، وانما هو توكيد للتأبيد المستفاد من لن ضمنا بلفظ يدل عليه مطابقة .

(٦) من الآية (٧٣) الحج .

٢ ـ وزعم الفراء أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نونا ، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان و (لا) أكثر استعمالا ، ورد بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا ، وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا نحو (لنسفعا)[١] لا العكس .

٣ ـ وزعم الخليل والكسائى أن أصلها (لا أن) ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين ، وحجتهما قرب لفظها منهما ، وحصول معنييهما (النفى والتخليص للاستقبال) فيها .

ورد عليهما بأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما ، وبأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو (عليا لن أضرب) ولو كانت مركبة من (لا أن) ما جاز ذلك ، لأن (أن) حرف مصدرى لا يجوز أن تتقدم صلته ولا معمولها عليه[٢] .

الخلاف فى جواز تقديم معمول معمولها عليها .

جوز الجمهور تقديم معمول معمولها عليها ، وبه استدل سيبويه على بساطتها كما تقدم ، ومنع ذلك الأخفش الصغير محتجا بأن النفي له الصدارة ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن . بدليل قول الشاعر .

مه عاذلى فهائماً لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحا[٣]

---

(١) من الآية (١٥) العلق .

(٢) اذ الحرف المصدرى موصول حرفى صلته الفعل بعده فكما لا يجوز تقدم صلته عليه لا يجوز أيضا تقدم معمول صلته عليه ، لأن معمول الصلة من تمامها . انظر الكتاب لسيبويه ٦٨/١ ، ٤٠٧ .

(٣) البيت من الرجز ، والشاهد فيه تقدم معمول لن (هائما) عليها ، لأن (هائما) خبر (أبرح) المنصوب بلن .

مجيئها للدعاء .

تجيء لن للدعاء كما جاءت (لا) كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، والحجة فى ذلك قوله .

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ــتُ لكم خالدا خلود الجبال [١]

فقد عطف الدعاء وهو (لازلت) على (لن تزالوا) ، ولو كان إخبارا ماعطف ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر [٢] .

وأما قوله تعالى «قال رب بما أنعمت علىَّ فلن أكون ظهيرا للمجرمين[٣]» فقيل : ليس من استعمالها فى الدعاء [٤] ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله فى البيت السابق . ثم لا زلتُ — حيث جاء فعل الدعاء مسندا إلى ضمير المتكلم .

الجزم بها .

زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

---

(١) البيت للأعشى ميمون ، من الخفيف ، والشاهد فيه مجيء لن للدعاء ، والرواية المذكورة رواية الأشمونى وكثير من النحـــاة . قيل : صحة الرواية : لن يزالوا كذلكم ثم لازلت لهم خالدا خلود الجبال ـ بفتح التاء .

وعليها لا يكون فعل الدعاء مسندا الى المتكلم بل يكون مسندا الى المخاطب . راجع شرح شواهد المغنى للبغدادى ١٥٧/٥ .

(٢) أجاز ذلك الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة ، والصحيح عدم الجواز . انظر مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٤٨٢ وما بعدها .

(٣) الآية (١٧) القصص .

(٤) وانما الكلام معها خبر ويكون ذلك معاهدة من موسى عليه السلام الى الله تعالى الا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه . انظر البحر المحيط ١١٠/٧ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٥٦/٥ .

أيادى سبا ياعز ما كنت بعدكم فلن يحلَ للعينين بعدك منظر [١]

وقوله .

لن يخبِ الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقة [٢]

والبيت الأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . أما البيت الثانى فيحتمل أن يكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف . .

الفصل بينها وبين منصوبها :

أجاز الكسائى الفصل بينها وبين منصوبها فى الاختيار بالقسم نحو (لن

---

(١) البيت من الطويل وأيادى سبا مركب مزجى فى محل نصب خبر لكان الناقصة و ما » زائدة وبعدكم ظرف متعلق بكان والمعنى : كنت يا عــز بعدكم أيادى سبا اى مثل أيادى سبا فى التفرق والتشتت ، ويجوز أن تكون كان تامة والتاء فاعلها وأيادى سبا فى محل نصب حال من فاعل فعل محذوف و « ما » قبل كان مصدرية ظرفية والمعنى : ذهب قلبى مدة وجودى بعدكم أيادى سبا و « يحل » بفتح اللام مضارع حلى بكسرها كرضى يرضى وهو موضع الشاهد حيث حذف الألف من المضارع فيل للجزم وقيل للاجتزاء عنها بالفتحة .

(٢) البيت من المنسرح قاله اعرابى عندما مر بباب الحسين رضى الله عنه بالمدينة ، والحلقة بتسكين اللام وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت ، والشاهد فى (لن يخب) بكسر الباء وحذف الياء قيل للجزم على لغة من يجزم بلن ، وقيل اجراء للوصل مجرى الوقف ، كما قال ابن مالك فى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ص ١٦٠ فيما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك (بفتح اللام) فى النوم لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما : لن ترع لن ترع : « الوجه فيه أن يكون سكن عين تراع (تخاف) للوقف . ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ، ثم أجرى الوصــل مجرى الوقف » ثم ذكر ابن مالك أنه يجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهى لغة حكاها الكسائى .

والله أترك أداء الواجب) ، وبمعمول الفعل نحو (لن أداء الواجب أترك) [١] ، وقد جاء الفصل بينها وبين منصوبها اضطرارا كقوله .

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا   أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاء [٢]

٢ ـ كى

استعمالاتها .

تستعمل كى فى اللغة العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسما مختصرا من (كيف) كقوله .

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم [٣]

---

(١) ووافقه الفراء فى القسم وزاد الفصل باظن والشرط .

(٢) البيت من الكامل ، والشاهد فيه الفصل بين لن ومنصوبها (أدع) بما المصدرية الظرفية وصلتها للضرورة ، و (لن ما) حقهما أن يكتبا منفصلين لكنها وصلا خطا فى بعض نسخ الأشمونى وغيره هكذا (لما) للالغاز ، فيقال : أين جواب لما وناصب أدع ؟ والواو فى (وأشهد) عاطفة والفعل بعدها ليس منصوبا لعطفه على (أدع) والا فسد المعنى ، وانما هو منصوب بأن مضمرة بعد الواو والمصدر المؤول معطوف على المصدر الصريح (القتال) ، والمعنى . لن أدع القتال وشهود الهيجاء مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا .

(٣) من أبيات سيبويه ، ولم يعرف قائله ، وكى فيه اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب حال من فاعل تجنحون ، والجملتان : (وما ثئرت قتلاكم) و (لظى الهيجاء تضطرم) من الحال المتعددة وصاحب الحال فاعل تجنحون ايضا ، والواو فى الجملة الأخيرة عاطفة لا حالية وال فى الهيجاء نائبة عن الضمير ، اى ولظى هيجائكم ، أو الضمير الرابط محذوف اى تضطرم فيكم أو بينكم ، ويجوز أن تكون الجملتان من الحال المتداخلة ، فتكون الأولى حالا من فاعل تجنحون والثانية حالا من قتلاكم والواو حالية ، والبيت من بحر البسيط .

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم (سو أفعل) يريد سوف ، وكى هذه يليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا .

الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، وذلك فى أربعة مواضع

١ ـ إذا دخلت على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة (كيمه ؟) بمعنى (لمه ؟) ، فكى جارة تعليلية بدليل حذف ألف ما الاستفهامية والهاء للسكت [١] .

٢ ـ إذا دخلت على (ما) المصدرية كما فى قوله :

إذ أنت لم تنفع فضر : فإنما يُرَجَّى الفتى كيما يضر وينفع [٢]

أى الضر والنفع ، فالمصدر مسبوك من ما والفعل وكى جارة لاناصبة ، لأن الحرف المصدرى لايدخل على مثله ، وقيل : كى هنا مصدرية و (ما) كافة لها عن النصب ، والمصدر المسبوك من كى والفعل مجرور بلام مقدرة .

٣ ـ إذا دخلت على (أن) المصدرية مضمرة نحو (جئت كى تكرمنى) [٣] إذا قدرت النصب بأن ، ولا تكون كى مصدرية حتى لايدخل الحرف

---

(١) اذا وقفت على « ما » الاستفهامية محذوفة الألف للجر ألحقتها هاء السكت حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة . وهذا الالحاق جائز أن كان الجار لها حرفا وواجب ان كان اسما نحو مجىء مه ؟

(٢) قاله النابغة الذبيانى وقيل الجعدى وقيل قيس بن قيس بن الخطيم وهو الأصح وهو من الطويل . والشاهد فيه استعمال كى جارة تعليلية لدخولها على « ما » المصدرية .

(٣) المثال فى حد ذاته تصلح فيه كى أن تكون مصدرية ناصبة واللام مقدرة قبلها وان تكون تعليلية جارة وان مضمرة بعدها . فاذا قدرت النصب بأن المضمرة تعين ان تكون كى جارة تعليلية .

المصدرى على مثله مع إمكان الاحتراز عنه ، ولايجوز إظهار (أن)المصدرية بعدها إلا فى الضرورة كقوله .

فقالت : أكلّ الناس أصبحتَ مانحاً   لسانك كيما أن تغُرّ وتخدعا [١]

٤ ـ إذا دخلت على اللام، نحو (جئت كى لأتعلمَ [٢])، فكى جارة تعليلية واللام مؤكدة لها والفعل منصوب بأن مضمرة بعد اللام ، ولا يصح أن تكون ناصبة مصدرية للفصل بينها و بين الفعل باللام ، وهذا الفصل غير جائز بين الناصب والمنصوب .

الثالث : أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم، ويتعين ذلك فى موضع واحد ، وهو إذا وقعت بعد اللام وليس بعدها (أن) كما فى نحو قوله تعالى (لكيلا يكونَ على المؤمنين حرج [٣]) ، وقوله عز وجل (لكيلا تأسوا على مافاتكم [٤]) فاللام جارة تعليلية وكى ناصبة مصدرية لاجارة لدخول حرف الجر عليها ، والجار لايدخل على الجار فى الفصيح بلا ضرورة تدعو إليه [٥] .

---

(١) البيت لجميل من بحر الطويل . والشاهد فيه اظهار ان بعد كى للضرورة . وجعل ابن مالك اظهار ان بعدكى قليلا . واجازه الكوفيون فى الاختيار و « ما » فى « كيما » زائدة .

(٢) ذكرت هذا المثال للتوضيح ، اذ لم يرد ـ فيما اعلم ـ عن العرب ادخال كى على اللام الا فى الشعر كقول عبد الله بن قيس الرقيات :

كى لتقضينى رقية ما   وعدتنى غير مختلس

وانظر الهمع ٢/٥ وحاشية يس على التصريح ٢/٢٣١ .

(٣) من الآية (٣٧) الأحزاب .

(٤) من الآية (٢٣) الحديد .

(٥) بخلاف نحو قول الشاعر :

فلا واالله لا يلفى لمابى   ولا للمابهم ابدا دواء

فقد ادخل اللام على اللام تاكيدا

مجىء كى محتملة للتعليلية وللصدرية :

تجىء كى محتملة لأن تكون جارة تعليلية وناصبة مصدرية فى موضعين.

الأول : أن تقع بين اللام وأن كقوله :

أردتَ لكيما أن تطير بقربتى فتتركَها شنًّا ببيداء بلقع[1]

فكى فى البيت تحتمل أن تكون جارة تعليلية مؤكدة للام ، وأن تكون ناصبة مصدرية مؤكدة بأن ، ويترجح الاحتمال الأول بثلاثة أمور :

١ ـ أن (أن) أم باب النواصب ، فلو جعلت كى تعليلية لزم أن تكون (أن) ناصبة ، وفاء بما تستحقه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها ولو جعلت كى ناصبة و (أن) مؤكدة لها لزم تقديم الفرع على الأصل :

٢ ـ أن ما كان أصلا فى بابه لا يليق أن يجعل توكيدا لغيره مما ليس بأصل فى ذلك الباب .

٣ ـ أن (أن) لا صقت الفعل فهي أحق بالإعمال مما ليس كذلك .

٤ ـ أن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى

الثانى : أن تنفرد عن اللام و (أن)، نحو قوله تعالى (كى لا يكون دولة

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . والشاهد فى (لكيمـا أن تطير) حيث يجوز فى كى أن تكون جارة تعلبلية مؤكدة للام . وأن تكون ناصبة مصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح . والقربة بكسر القاف:أداة من جلد مخروز من جنب واحد يستقى بها . والشن بفتح الشين القربة الخلق البالية . والبيداء : الأرض القفر التى يبيد (يهلك) من يدخلها . والبلقع : التى لا شىء فيها .

ومثل هذا البيت ماأنشده أبو ثروان :

أردت لكيمـا أن ترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمـال فيكمل

بين الأغنياء منكم [1]) . فإن جعلت جارة كانت (أن) مقدرة بعدها ناصبة للفعل ، والمصدر المسبوك من « أن» والفعل مجرور بكي، وإن جعلت ناصبة قدرت اللام قبلها والمصدر المسبوك من كي والفعل مجرور باللام ، وجعل كي ناصبة هنا أرجح لأن الإضمار خلاف الأصل أما حذف حرف الجر فهو مقيس قبل كي المصدرية [2] .

مذهب الكوفيين في كي :

ماسبق من أن كي تكون ناصبة مصدرية وجارة تعليلية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما . ولاتقع جارة أبدا .

ويرد مذهب الكوفيين أمران :

الأول : قول العرب في السؤال عن العلة (كيمه ؟) فإذا كانت كي لاتستعمل إلاناصبة فأين هو الفعل الذى نصبته ؟ ولا عبرة بتأولهم (كيمه؟) على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ لارتكابهم بهذا التقدير أكثر من مخالفة عدها أبو الحسن الأشموني أربع مخالفات .

١ ـ كثرة الحذف (إذ يلزمهم حذف الفعل والفاعل وجزء من المفعول).

٢ ـ إخراج « ما » الاستفهامية عن الصدر .

٣ ـ حذف ألف (ما) الاستفهامية في غير الجر .

---

(١) من الآية (٧) الحشر .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٢٣٥ .

٤ ـ حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب .

قال الأشمونى : (وكل ذلك لم يثبت) .

والتحقيق أن هذه المخالفات تلزمهم لو كان التقدير · كى تفعل ما ؟ أما على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ فتلزمهم مخالفتان فقط . كثرة الحذف [١]. وحذف الفعل مع بقاء ناصبه . ولا يقال بلزمهم إخراج (ما) الاستفهامية من الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وذلك لأن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير فيعمل فيهاما قبلهارفعا كقولهم (كان ماذا ؟) ونصبا كقول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها (أقول ماذا؟) وجرا كقولهم (لماذا ؟) كما أنها فى هذه الحالة لا يجوز حذف ألفها لا فى الجر ولا فى غيره ·

الثانى : مما يرد مذهب الكوفيين قول حاتم الطائى أو الغنوى

فأوقدت نارى كى لِيُبْصَرَ ضوؤُها

وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله [٢]

وقول عبدالله بن قيس الرقيات ·

كى لِتَقْضِينِى رقية ما وعدتنى غيرَ مختلس [٣]

---

(١) اى يلزمهم حذف الفعل والفاعل وجزء من المفعول هو ألف « مـــا » و « ذا » كلها ·

(٢) البيت من الطويل · والشاهد فيه (كى ليبصر) حيث فصل بين كى والمضارع المنصوب باللام فتعين أن تكون كى جارة كما قال البصريون لا ناصبة كما قال الكوفيون · وداخله بدل من الخبر (فى البيت) ·

(٣) البيت من المديد · الشاهد فيه كالذى قبله · وسكنت ياء الفعل المنصوب (تقضى) للضرورة · وغير حال من ما · ومختلس بفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ·

إذ يلزم على مذهبهم الفصل بين الحرف الناصب (كي) ومنصوبه (يبصر ، وتقضى) بلام الجر ، ولام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه [١] .

القول بأن كي جارة دائمة :

وذهب بعض النحاة إلى أن كي حرف جر دائما ، والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ، ونقل ذلك عن الأخفش [٢] ، ورد هذا المذهب بنحو قوله تعالى (لكيلا تأسوا على ما فاتكم [٣]) ، وقوله عز من قائل (لكيلا يكون عليك حرج [٤]) ، فإن زعم أصحاب هذا المذهب أن كي جارة مؤكدة اللام قبلها كما جاءت اللام مؤكدة للام في قول مسلم بن معبد الوالبي :

فلا والله لا يُلفَى لما بِي ‏ و لا لِلِمَا بِهِمْ أبداً دَوَاءُ

قلنا إن اجتماع حرف جر عند إمكان الاحتراز منه شاذ لا يجوز تخريج الفصيح للقيس عليه .

الخلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها :

أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو (جئت النحو كي أتعلم)

---

(١) أما اذا جعل النصب مضمرة فى البيتين ونحوهما كما يقول البصريون وكى جارة تعليلية اكدت برادفها وهو اللام انتفى هذا المحذور . نعم يلزم الشذوذ من جهة اجتماع حرفى جر للتأكيد . لكنه - مع شذوذه - سمع من كلامهم .

(٢) فى كتابه معانى القرآن ١٢٠/١ ما ينفى هذا النقل لانه صرح فيه بان كى تستعمل جارة ، وناصبة للفعل المضارع .

(٣) من الآية (٢٣) الحديد .

(٤) من الآية (٥٠) الأحزاب .

(٥) البيت من الوافر ، والشاهد فى (للما) حيث ادخل اللام على اللام للتوكيد شذوذا . راجع الاشمونى بالصبان ٣١٣/٣ .

فالنحو مفعول به مقدم عامله أتعلم المنصوب بـكى ، ومنع ذلك الجمهور ، لأن كى المصدرية من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول ، وإذا اعتبرنا فى المثال المتقدم كى جارة تعليلية فالفعل معمول لأن المضمرة وهى من الموصولات الحرفية فتقديم معمول معمولها غير جائز أيضاً عند الجمهور [1] .

الفصل بين كى والفعل :

نقل الصبان عن أبى حيان إجماع النحاة على جواز الفصل بين كي ومعمولها بلا النافية كقوله تعالى (لكيلا تأسوا على مافاتكم [2]) ، وبما الزائدة : نحو (أنصت لكيما تفهم) ، وبهما معا نحو (أرض ربك لكيما لاتفشل) .

وأما الفصل بغير ماذكر ففيه ثلاثة أقوال :

١ ـ منعه البصريون وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا ، أى سواء رفع الفعل أو نصب ، كان الفاصل معمول الفعل أو غيره .

٢ ـ جوزه الكسائى بشرطين :

(أ) أن يكون الفاصل معمول فعلها نحو (جئت كى النحوَ أتعلم) ، أو القسم نحو (جئت كى والله أتعلم) ، أو الشرط نحو (جئت كى إن أنصت أتعلم) .

---

(١) أجاز ذلك الفراء كما سيأتى فى (أن) .

(٢) من الآية (٢٣) الحديد .

(ب) أن يبطل عملها فيرفع الفعل .

٣ ـ اختار ابن مالك وولده جواز الفصل بالأمور الثلاثة التى ذكرها الكسائى مع إعمال كى فينصب الفعل .

تخريج : « كما يحسبوا » فى نحو قول الشاعر :

وطَرْفُكَ إما جئتنا فاحبِسَنَّهُ
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[1]

للعلماء فى تخريج « كما يحسبوا » آراء أربعة[2] :

الأول : لأبى على الفارسى ، قال : « الأصل كيما فحذف الياء » ، أى أن الأصل : كيما يحسبوا ، فالفعل منصوب بكى إن كانت مصدرية واللام مقدرة قبلها ، أو بأن مضمرة إن كانت كى جارة تعليلية ، وما زائدة.

---

(١) البيت لجميل بن معمر . ونسبه العينى الى لبيد العامرى وهو من الطويل ، والطرف : العين ولا يجمع لانه فى الأصل مصدر وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده . ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسه : لأن فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه . والمعنى : اذا جئتنا فاحبس بصرك عن النظر الينا وانظر الى غيرنا . ليظنوا أن هواك لغيرنا فيستتر أمرنا . والشاهد فيه « كما يحسبوا » حيث جاء المضارع بعد كما بسقوط النون ، وقد اختلف العلماء فى تخريج ذلك على أقوال كما فى الشرح ، وفى المغنى « زعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى (نزهة الأديب) أن أبا على (الفارسى) حرف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا ... لكى يحسبوا ... البيت ... »

(٢) ذكر الاشمونى منها الأول والثانى ، وأورد الصبان فى حاشيته عليه الثالث والرابع .

الثانى : لابن مالك ، وهى أنها كاف التشبيه كفت بما عن الجر ودخلها معنى التعليل فنصبت .

لايقال إن جعل كاف التعليل ناصبة يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وذلك ممتنع ، لأنا نقول كما قال الصبان رحمه الله إن نسبة النصب إلى هذه الكاف نسبة مجازية كنسبة النصب إلى لام التعليل باعتبار أن الناصب هو أن المضمرة بعدها[1].

قال الأشمونى : وذلك (أى النصب بكاف التشبيه التى دخلها معنى التعليل وكفت بما) قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله .

لا تشتم الناس كما لا تشتم[2]

الثالث : أن « ما » مصدرية والفعل منصوب بها حملا على (أن) أختها ، كما أهملت (أن) المصدرية حملا على (ما) أختها .

الرابع : أن الكاف تعليلية و (ما) مصدرية كما فى قوله تعالى :

---

(١) أما ما قاله بعض العلماء من جواز كون ابن مالك أراد أن تكون نسبة النصب الى كاف التعليل حقيقية تشبيها لها بكى فمردود بأمرين :

الأول : لم يعد ابن مالك أو غيره من النحاة هـذه الكاف فى نواصب المضـارع .

الثانى : كاف التعليل اذا شبهت بكى فالأنسب أن تشبه كى الجارة التعليلية لا كى الناصبة المصدرية .

(٢) البيت لرؤبة من الرجز ، والشاهد فى (كما لا تشتم) حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب .

(واذكروه كما هداكم [١]) والمضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قول الشاعر :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى [٢]

إضمار كي :

إذا قيل (جئت لتكرمني) فالنصب بأن مضمرة بعد اللام ، وجوز أبو سعيد السيرافي ووافقه ابن كيسان كون النصب بكي مضمرة بعد اللام ، وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام التعليل أن تارة وكي تارة ، ولكن الأول — وهو النصب بأن مضمرة — أولى ، لأن (أن) أمكن في عمل النصب من غيرها ، فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

٣ — أنْ

(أن [٣]) بفتح الهمزة وسكون النون تأتي في اللغة العربية على أربعة أوجه .

١ — ناصبة مصدرية [٤] ، وهي التي عناها ابن مالك بقوله (كذا بأن) .

---

(١) من الآية (١٩٨) البقرة .

(٢) البيت من الرجز ، وأسرى : أسير ليلا ، والشاهد فى تبيتى تدلكى حيث حذف الشاعر النون من كلا الفعلين تخفيفا ، وكلاهما مرفوع للتجـــرد من الناصب والجازم والأصل تبيتين تدلكين . انظر خزانة الأدب ج ٨ ص ٣٣٩ — ٣٤١ .

(٣) اى الحرفية ، اما الاسمية فتأتى على وجهين ، ضمير المتكلم فى قول بعضهم (أن فعلت) ، والاكثرون على فتحها وصلا ، وعلى الاتيان بالالف وقفا ، وضمير المخاطب فى قولك (أنت (بفتح التاء) ، وأنت (بكسر التاء) ، وأنتما ، وأنتن) على قول الجمهور ، ان الضمير هو أن والتاء حرف خطاب .

(٤) وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما فى الأمثلة المذكورة بعـد ، او ماضيا نحو قوله تعالى (لولا أن من الله علينا) ، أو أمرا كحكاية سيبويه « كتبت اليه بان قم » .

٢ ـ مخففة من (أن) الثقيلة مفتوحة الهمزة مشددة النون .

٣ ـ مفسرة كـأى .

٤ ـ زائدة لاتفيد معنى سوى التوكيد .

(أ) أن المصدرية الناصبة للمضارع .

أن المصدرية الناصبة هى أم باب نواصب المضارع ، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة ، وتقع فى موضعين

١ ـ فى الابتداء فتكون هي وصلتها فى موضع رفع نحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم[١]) وقوله جل جلاله (وأن تعفوا أقرب للتقوى)[٢] .

٢ ـ بعد لفظ دال على غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله[٣]) ، وفى موضع نصب على المفعولية نحو قوله سبحانه (فأردت أن أعيبها[٤]) ، وفى موضع جر نحو قوله عز وجل ((من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال[٥]) ومحتملة للنصب والجر فى نحو قوله تعالى (والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين[٦]) .

---

(١) من الآية (١٨٤) البقرة .
(٢) من الآية (٢٢٧) البقرة .
(٣) من الآية (١٦) الحديد .
(٤) من الآيه (٧٩) الكهف .
(٥) من الآية (٣١) ابراهيم .
(٦) الآية (٨٢) الشعراء ، والأصل : أطمع فى أن يغفرلى ، فحذفت فى ، والمصدر المؤول مجرور عند الخليل والكسائى ، منصوب على نزع الخافض عند سيبويه .

و (أن) هذه تنصب المضارع لفظاً إذا لم تباشره إحدى النونين (نون التوكيد ونون النسوة) ومحلا إذا باشرته إحداهما[1].

الخلاف فى وقوعها بعد العلم

اختلف العلماء فى حكم وقوع ان الناصبة بعد مايفيد علما ونحوه من أفعال اليقين على ثلاثة اقوال .

الأول : وهو قول سيبويه والجمهور أن مايفيد علما ونحوه كعلِمَ ورأى إن بقى على حقيقته مفيداً العلم واليقين امتنع وقوع أن الناصبة بعده ، لأنها للرجاء والطمع فلا يناسبها القطع والتحقق ، أما أوِّل العلم بغيره مما لاقطع فيه كالظن ونحوه جاز وقوعها بعده ، ولذلك أجاز سيبويه (ماعلمت إلا ان تقومَ) بنصب المضارع ، قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة[2] ، أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة ، فمعناه : ما أشير عليك إلا بأن تقوم ، فعومل معاملته فى نصب الفعل بعده .

الثانى : وهو قول المبرد منع وقوع الناصبة بعد مايفيد علما ونحوه مطلقا ، اى سواء بقى على حقيقته أم أول بغيره .

الثالث : وهو قول الفراء وابن الانبارى الجواز مطلقاً ، بقى العلم على حقيقته أو أول بغيره .

والصحيح قول سيبويه والجمهور ، وقال ابو الحسن الأشمونى :

---

(١) ولا تنصب محل الماضى اتفاقا ، لانها لا تؤثر فى معناه شيئا بخلاف « ان » الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها فى محله .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٢/١ .

« وأما قراءة بعضهم (أن لا يرجع[1]) بالنصب ، وقوله :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانيَنا من خلقه بشر[2]

فما شذ » .

حكم تقديم معمول معمولها عليها :

لايجوز عند الجمهور أن يتقدم معمول معمول (أن) المصدرية الناصبة عليها ، وذلك لأنها موصول حرفى ، فكما لايجوز تقدم صلته (الفعل المضارع) عليه لايجوز أيضاً تقدم معمول معمول الصلة لأنه من تمام الصلة ، وقد خالف فى ذلك الفراء فأجاز مامنعه الجمهور مستشهداً بقوله .

ربيته حتى إذا تمعددا
وآض نهداً كالحصان أجردا
كان جزائى بالعصا أن أُجلدا[3]

---

(١) من قوله تعالى (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا) الآية (٨٩) طه ، وحكم الأشمونى بالشذوذ على قراءة النصب يدل على اختياره رأى المبرد ، وهذا يتعارض مع قوله : « نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده » إذ لو اختار رأى سيبويه والجمهور لأجاز هذه القراءة ، لأن النصب فيها لاجراء العلم مجرى الظن (الرجحان) ، كما جرى مجرى الاشارة فى (ما علمت الا أن تقوم) . انظر التصريح ٢٣٣/٢ .

(٢) البيت لجرير من البسيط والشاهد فيه وقوع أن المصدرية الناصبة للمضارع بعد العلم شذوذا ولا يليق هنا تأويل العلم بالظن لتعارض ذلك مع مقام الفخر .

(٣) الأبيات من مشطور الرجز ، تمعدد : غلظ وشب ، وآض : صار ، ونهدا : ضخما ، والشاهد فى (بالعصا أن أجلدا) ، فان (بالعصا) متعلق بأجلد ، وأجلد معمول (أن) و (بالعصا) معمول معمول أن ، فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول أن عليها ، وقد رد عليه بما فى الشرح .

قال ابن مالك فى التسهيل : (ولا حجة فيما استشهد به لندوره ، أو إمكان تقدير عامل مضمر [1]) أي أن ما استشهد به الفراء نادر لايقاس عليه ، أو أن التقدير : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه ، فيكون (بالعصا) معمول (أن) المحذوفة لا المذكورة .

الفصل بين أن ومنصوبها .

منع سيبويه والجمهور الفصل بين (أن) ومنصوبها مطلقا فى الاختيار ، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف وشبهه اختيارا نحو (أريد أن عندك أجلس) ، (يؤلمنى أن فى المحاضرة تنصرف عن الإنصات) ، وأجازه الكوفيون بالشرط نحو (أردت أن إن تزرنى أزورَك) بالنصب .

الجزم بها :

أجاز بعض الكوفيين الجزم بأن ، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وانشدوا عليه قوله

إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا   تعالَوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب [2]

وقوله .

أُحاذِرُ أن تعلمْ بها فتردَّها   فتتركَها ثِقْلًا علىَّ كما هيَا [3]

---

(١) التسهيل ص ٢٢٨ .

(٢) البيت لامرىء القيس من الطويل ، والشاهد فيه (أن يأتنا) حيث جاء المضارع مجزوما بأن وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وغدونا : بكرنا ، ونحطب بكسر الطاء مضارع حطب بفتحها أى جمع الحطب ، وهو جواب الأمر .

(٣) البيت لجميل بثينة من الطويل ، والضمير فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر ، والضمير فى « بها » يرجع الى الحاجة المذكورة فى البيت قبله ، والثقل بكسر فسكون واحد الأثقال ، وهى الأشياء الثقيلة ، والشاهد فيه جزم تعلم بأن وعلامه الجزم السكون .

فالبيت الأول جاء المضارع فيه بعد (أن) مجزوما بحذف حرف العلة وهو الياء ، والبيت الثانى جاء المضارع فيه مجزوماً بالسكون .

ويمكن تخريج البيت الأول على الاجتزاء بالكسرة عن الياء للضرورة وقال العلامة الدمامينى (وأنشده القاضى الفاضل فى بعض كتبه : إلى أن يَأْتِيَ الصيد ، وعليه فلا شاهد فيه [1]) أما البيت الثانى فقد قال العلامة الأشمونى فيه : «وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب — وهو فتتركها — عليه — يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم » أى أن عطف الفعل تترك منصوبا على الفعل الواقع بعد أن — وهو تعلم — ليس للجزم وإلا عطف عليه بالجزم ، وإنما السكون للضرورة الشعرية ، وإنما حصر الأشمونى المنصوب فى (تترك) لأنه المنصوب نصاً ، بخلاف (ترد) إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصاً من التقاء الساكنين وكانت حركته الفتحة للخفة [2] .

إهمالها :

أهمل بعض العرب (أن) المصدرية مع توافر شروط وجوب نصب المضارع بها حملا على أختها (ما) المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف

---

(١) انظر « تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب للدمامينى » ج ١ ص ٤٥ بتحقيق المؤلف ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٢٩/١ .

(٢) لأن المضارع المضعف اذا كان مجزوما بالسكون ومسندا الى الظاهر او الضمير المستتر وأبقيت الادغام جاز لك فى آخره أن تحركه بالفتح قصدا الى التخفيف ، وبالكسر كما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وبحركة الفاء ، فاذا اتصل بالمدغم هاء الغائب وجب ضم المدغم فيه نحو لم يرده ، ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو لم يردها ومثل المضارع المجزوم الأمر منه . راجع التصريح ٤٠١/٢ .

مصدرى ثنائى ، ومن إهمالها قراءة ابن محيصن «لمن أراد أن يتم الرضاعة»[1] برفع المضارع ، وقوله :

أن تقرآن على أسماء ويحكما   منى السلام، وأن لا تشعرا أحداً[2] .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهى عندهم (أن) المخففة من الثقيلة[3] شذ اتصالها بالفعل المتصرف[4] ، والصواب قول البصريين إنها

---

(١) من الآية (٢٢٣) البقرة ، ويرى الدمامينى أن الاصـــل : يتمون فالفعل مسند الى ضمير الغائبين العائد الى (من) رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فى أراد ، فهو منصوب بحذف النون ، وأجاب على الاعتراض بأنه لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر فى علم الخط بقوله : « رسم المصحف لا يجرى على القياس المقرر فى هذا الفن ، وانما هو سنة تتبع ، وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه » والحق أن هذا التخريج فيه تكلف نحن فى غنى عنه ، وابن محيصن أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة .

(٢) البيت من البسيط لم يعرف قائله ، والشاهد فيه اهمال أن المصدرية حملا على ما المصدرية عند البصريين ، وأن تقران أما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله :

يا صـــاحبى فدت نفسى نفوســكما   وحيثما كنتمـــا لا قيتمـــا رشـــدا
أن تحمـــلا حاجة لى خف محملهـــا   وتصنعا نعمـــة عنـــدى بها ويدا

(٣) قيل : ان الصواب أن القول بأنها هى المخففة قول البصريين والقول بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت قول الكوفيين راجع الخصائص ١/٣٩٠ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١/١٣٥ .

(٤) وجه الشذوذ أن خبر « أن » المخففة ان كان جملة فعلية وجب كون الفعل دعائيا نحو قوله تعالى « نودى أن بورك من فى النار ومن حولها » . وقوله سبحانه « والخامسة أن غضب الله عليها » فيمن قرأ بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الجلالة ، أو جامدا نحو قوله عز اسمه « وأن ليس للانسان الا ما سعى »، « وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم » أو متصرفا مفصـــولا بلن نحو قوله تعالى « أيحسب أن لن يقدر عليه احد » ، أو « لم » نحو قول المولى عز وجل « أيحسب أن لم يره أحد » أو « لا » كقراءة « وحسبوا أن لا تكون فتنة » برفع تكون ، أو شرط نحو قوله تعالى « وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم آيات =

الناصبة أهملت حملا على أختها (ما) المصدرية[1] .

ويظهر من كلام ابن مالك : وبعضهم أهمل أن . البيت ـ أن إهمالها مقيس وأنها (أى المصدرية الناصبة للمضارع) ، مختصة بالإهمال ، ووجهه أنهم يتوسعون فى الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لايتعارض مع كونها أم النواصب ، إذ لايلزم فى الأم قوتها من كل جهة .

(ب) أن المخففة من الثقيلة[2] .

مواضعها :

تقع (أن) مخففة من الثقيلة لاناصبة للمضارع فى ثلاثة مواضع :

١ ـ أن تسبق بما يفيد العلم ونحوه من أفعال اليقين باقياً على معناه ، كرأى ، وتحقق ، وتبين ، وتيقن ، وظن مستعملا فى العلم ، نحو قوله تعالى

= الله ... الآية »، أو « لو » نحو قوله تعالى « أن لو نشاء أصبناهم »، أو « قد » نحو قوله سبحانه « ونعلم أن قد صدقتنا » ، أو حرف تنفيس نحو قوله عز وجل « علم أن سيكون منكم مرضى » ، وقول الشاعر :

اعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتى كل ما قدرا

فعدم الفصل بينها وبين المنصرف شاذ أو قليل ومنه قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

(١) ودليل كونها مصدرية عدم سبقها بما يدل على علم أو ظن ، وعطف أن المصدرية الناصبة عليها فى قوله (وأن لا تشعرا) .

(٢) وهى حرف ثلاثى وضعا ثنائى لفظا ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر عند البصريين ، أما الكوفيون فيهملونها ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا . وربما ثبت فى الضرورة كقوله :

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز افراده ، الا اذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمع الخبران (المفرد والجملة) فى قول عمرة بنت العجلان الهذلية :

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

(علم أن سيكونُ منكم مرضى[1]) ، (أفلا يَرَوْن أنْ لا يَرْجِعُ إليهم قولا[2]) .

وإنما وجب في ذلك كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، و(أن) المخففة كالمشددة في إفادة التوكيد ، أما (أن) المصدرية الناصبة للمضارع فإنها — كما تقدم — للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم .

٢ — أن تسبق بما يفيد الظن ونحوه من أفعال الرجحان كظن وحسب وزعم مع الفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير (لا) كان ، وقد ، ولو وحرف التنفيس، نحو (ظننت أن ان يحضر أبوك)، (وحسبت أن قد يجود البخيل)، و (خلت أن لو أقبل الربيع ينشرح صدرك) وقوله :

زَعَمَ الفرزدقُ أنْ سيقتل مِرْبَعاً أبْشِرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبَعِ[3]

ووجب كون (أن) في هذا الموضع مخففة لا ناصبة للمضارع لوجود فاصل غير (لا) بينها و بين الفعل ، و (أن) المصدرية الناصبة للمضارع لا يفصل بينها و بين الفعل بحرف غير (لا) ، لأنها تؤول مع الفعل باسم واحد ، و (لا) لم يعتد بها فاصلا ضاراً كما تقدم .

٣ — أن تسبق بما يدل على الخوف عند تيقن المخوف ، إجراء لذلك

---

(١) من الآية (٢٠) المزمل .

(٢) من الآية (٨٩) طه .

(٣) البيت من الكامل لجرير ومربع بزنة منبر لقب راويته وعوعة بن سعيد والشاهد فيه مجيء المضارع (يقتل) مرفوعا بعد أن المسبوقة بما يدل على الظن للفصل بينه وبين « أن » بحرف التنفيس مما يقطع بكونها مخففة لا ناصبة للمضارع .

مجرى اليقين عند سيبويه والأخفش ، نحو (خفت أن لا تفعلُ) و (خشيت أن تقوم) برفع المضارع فى المثالين ، ومنه قوله :

إذا مِتُّ فادْفِنِّى إلى جنب كَرْمَةٍ
تُرَوِّى عِظامى بعد موتى عُرُوقُها [1]
ولا تَدْفننى فى الفلاةِ فإنى أخاف إذا ما مِتُّ أن لا أذوقُها

ماتصلح فيه ، (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة :

تصلح (أن) للوجهين فى موضعين :

الأول : إذا سبقت بما يدل على الظن ونحوه من أفعال الرجحان ولم يفصل بينها وبين الفعل بفاصل نحو (ظننت أن تقوم) ، فيجوز فى المضارع النصب باعتبار (أن) مصدرية ناصبة لسبقها بما لا يدل على اليقين ، إذ المظنون غير محقق فيناسبه الرجاء والطمع ؛ ويجوز رفع المضارع باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، وذلك لقرب الظن من العلم لكونه إدراك الطرف الراجح ، فكأن المظنون معلوم .

إلا أن الاعتبار الأول أرجح لأن الناصبة للمضارع عند عدم الفصل أكثر

---

(١) البيتان من الطويل لأبى محجن الثقفى صحابى ، اشتهر بشرب الخمر ومغالاته فى محبتها ولكنه أقلع عن شربها وحسنت توبته منها قبل أن يموت ، وابلى فى الجهاد بلاء حسنا ، والشاهد فى البيت الثانى فى قوله (أن لا أذوقها) برفع المضارع باعتبار « أن » مخففة لسبقها بما يدل على الخوف المجرى عند سيبويه والأخفش مجرى العلم لتيقن المخوف ، ومنع ذلك الفراء والمبرد ولعلهما يريان أن « أن » هنا مصدرية مهملة حملا على « ما » المصدرية كما مر .

وقوعا من المخففة . ولأن الأصل فى الظن عدم القطع واليقين ، ولهذا اتفقوا على النصب فى قوله تعالى (أَحَسِبَ الناس أن يتركوا[1]) .

الثانى : إذا سبقت بما يدل على الظن مع الفصل بينها وبين الفعل بلا ، وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى (وحَسِبوا أن لاتكونَ فتنة[2]) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع (تكون) والباقون بنصبه .

والوجهان هنا جائزان بلاترجيح لأحدهما على الآخر ، لأنه إن قيل : الراجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها — قيل : إن أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها يعادله أكثرية وقوع الناصبة للمضارع ، ومقتضى ذلك استواء الوجهين ، ويؤيد ذلك اختلاف القراء فى الآية الكريمة « وحسبوا أن لاتكون فتنة » ولو كان الرفع راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب فى آية العنكبوت لرجحانه .

إجمال لأحكام « أن » بعد الظن غير المستعمل فى العلم :

يتبين مما تقدم أن « أن » إذا سبقت بما يدل على ظن فلها ثلاثة أحوال :

١ — إن فصل بينها وبين الفعل بفاصل غير « لا » وجب اعتبارها مخففة من الثقيلة .

٢ — إن فصل بينها وبين الفعل بلا جاز اعتبارها ناصبة للمضارع ومخففة .

٣ — إن لم يفصل بينها وبين الفعل جاز اعتبارها ناصبة للمضارع وهو الراجح ، وجاز اعتبارها مخففة وهو المرجوح .

---

(١) من الآية (٢) العنكبوت .

(٢) من الآية (٧١) المائدة .

أن إن استعمل الظن في العلم فيجب اعتبارها مخففة كما سبق .

(حـ) أن المفسرة .

تستعمل « أن » مفسرة بمنزلة « أي » ، وهي - كما قال الرضى[١] - لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول ، كقوله تعالى : « وناديناه أن يا إبراهيم[٢] » ، فقوله « يا إبراهيم » تفسير لمفعول « نادينا » المقدر ، أى ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك (كتبت إليه أن قم) ، أى كتبت إليه شيئاً هو قم ، فأن حرف دال على أن (قم) تفسير للمفعول المقدر لـكتبت ، وقد تفسر مفعولا ظاهرا كقوله تعالى : « إذ أوحينا إلى أمك مايوحى . أن اقذفيه[٣] » ، فأن حرف دال على أن « اقذفيه » تفسير المفعول الظاهر « ما » .

شروطها :

ولها عند مثبتها[٤] شروط أربعة :

الأول : أن يتقدم عليها جملة ، بخلاف نحو قوله تعالى « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين[٥] » لتقدم المفرد عليها ، وهو المبتدأ (آخر دعواهم) ،

---

(١) فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٥٠ .

(٢) الآية (١٠٤) الصافات .

(٣) (٣٨ ، ٣٩) من سورة طه .

(٤) سيأتى أن الكوفيين ينكرونها .

(٥) من الآية (١٠) يونس ، وآخر مبتدأ مضاف ودعواهم مضاف اليه وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والحمد مبتدأ لله خبره رب نعت للفظ الجلالة مضاف والعالمين مضاف اليه والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر أن المخففة والتقدير أنه أى الحال والشأن الحمد لله رب العالمين ، والمصدر المؤول من أن ومعموليها خبر المبتدأ « آخر دعواهم » .

لخبره (أن الحمد لله رب العالمين) فأن مخففة من الثقيلة لا مفسرة[1] .

الثانى : أن تكون تلك الجملة المتقدمة فيها معنى القول دون حروفه[2] ومن ذلك قوله تعالى «وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم»[3] أى انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ، فليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق الألسنة بالكلام[4] : والمعنى : انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا واصبروا . . الخ .

بخلاف نحو قوله تعالى : « وأوحي ربك إلى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا[5]) ، إذ الوحى هنا بمعنى الإلهام باتفاق المفسرين ، وليس فى الإلهام معنى القول[6] ، وإنما هى مصدرية ، أى . باتخاذ الجبال بيوتا .

وجوز الزمخشرى فى قوله تعالى « ماقلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم[7] » أن تكون « أن » مفسرة للقول على تأويله بالأمر ،

---

(١) وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ، ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه ، وما بعد المسبوقة بمفرد لا يتم الكلام بدونه .

(٢) فلا يقال (قلت له ان افعل) لعدم وجود هذا التركيب فى كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول ، وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة .

(٣) من الآية (٦) ص .

(٤) كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف عليه ، بل الاستمرار على الشىء .

(٥) من الآية (٦٨) النحل .

(٦) وفى البحر المحيط لأبى حيان ٥١١/٥ : « وأن تفسيرية لأنه تقدم معنى القول وهو (وأوحى) ، أو مصدرية أى باتخاذ » .

(٧) من الآية (١١٧) المائدة .

أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله ، واستحسن ابن هشام فى فى المغنى رأى الزمخشرى قال « وهو (أى ما قاله الزمخشرى) حسن ، وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط (الشرط) أن لا يكون فيها (أى فى الجملة المتقدمة على أن) حروف القول إلا والقول مؤول بغيره [1] » .

وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول دون تأويل

الثالث · أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف نحو (كتبت إليه بأن افعل) أو (كتبت إليه أن افعل) إذا قدر معها الباء فهى مصدرية فى المثالين لا مفسرة [2] .

الرابع أن تتأخر عنها جملة [3] فلا يقال (ذكرت عسجدا أن ذهبا) لعدم تأخر الجملة : بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير . وقد أنكر الكوفيون أن التفسيرية [4] .

---

(١) مغنى اللبيب جـ ١ ص ٣٢ (أن المفتوحة المخففة) ، ولقد منع ابن هشام فى المغنى أن يكون ما بعد أن فى الآية تفسيرا لأمرتنى أى للمفعول به قال : « لأنه لا يصح أن يكون (اعبدوا الله ربى وربكم) مقولا لله تعالى ، فلا يصح أن يكون مفسرا ، لأن المفسر عين مفسره على حين أنه فى كتابه شذور الذهب ص ٣٥٨ قال فى الآية « فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى » ، والحق أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون مفسرة لمفعول أمرتنى اذ يمكن أن يقال : المحكى انما هو (اعبدوا الله) وقوله (ربى وربكم) من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام المحكى تعظيما لله جل جلاله .

(٢) لأن حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول .

(٣) لأنها وان كانت تفسر المفعول الملفوظ أو المقدر الا أنها بهذا التفسير ترفع الابهام عن الجملة المفسرة بأسرها ، وهى الجملة التى فيها معنى القول بذكر لفظ المقول وهو لا يكون الا جملة .

(٤) وهم يرون أنها فى الأمثلة المتقدمة مصدرية أو مخففة ، والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب الا اذا كانت مفسرة لضمير الشان ، وزعم الشلوبين أنها بحسب ما تفسره ، فهى فى نحو (عليا أكرمته) لا محل لها ، =

(د) أن الزائدة .

تأتى زائدة لامعنى لها سوى التوكيد كسائر الزوائد ، وتكون زائدة فى أربعة مواضع :

الأول ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد لما الحينية ، نحو قوله تعالى « فلما أنْ جاءَ البشير [1] » وقوله عز وجل ـ « ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم [2] » .

الثانى : أن تقع بين (لو) وفعل القسم : مذكوراً كقوله .

فأُقسم أنْ لو التَقَيْنا وأنتم لكان لكم يوم من الشرُّ مظلم [3]

أو محذوفا كقوله :

أما واللهِ أن لوْ كنتَ حراً وما بالحر أنت ولا العتيقِ [4]

الثالث . ـ وهو نادر ـ أن تقع بين الكاف ومجرورها كقوله .

ويوماً توافينا بوجه مقسَّم
كأنْ ظبيْة تعطو إلى وارق السَّلَمْ [5]

= وفى نحو « انا كل شىء خلقناه بقدر » فى محل رفع ، وفى نحو . « اذ أوحينا الى أمك ما يوحى . أن اقذفيه » فى محل نصب ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة . وانظر حاشية الصبان ٣/٢٨٥ .

(١) من الآية (٩٦) يوسف .

(٢) من الآية (٣٣) العنكبوت .

(٣) البيت من الطويل للمسيب بن علس احد المفضلين فى الجاهلية ، والشاهد فيه زيادة أن لوقوعها بين فعل القسم المذكور ولو .

(٤) البيت من الوافر ، والشاهد فيه زيادة أن بين فعل القسم المقدرولو .

(٥) البيت من الطويل لابن صريم اليشكرى أو لعلباء بن أرقم اليشكرى ،

فى رواية من جر الظبية .

الرابع : بعد إذا ، كقوله :

فَأمْهَلَهُ حتى إذا أنْ كأنَّه   معاطِي يَدٍ من جمة الماء غارف [١]

ولم يذكر الأشمونى هذا الموضع ، وذكره ابن هشام فى المغنى ، وزعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك .

إعمال « أن » الزائدة عند الأخفش والرد عليه :

زعم الأخفش أن « أن » الزائدة تنصب المضارع كالمصدرية ، واستدل على ذلك بالسماع والقياس :

أما السماع ففى نحو قوله تعالى « ومالنا أن لانقاتل فى سبيل الله [٢] » ، «ومالنا أن لانتوكل على الله [٤]» ، فأن فى الآيتين الكريمتين ونحوهما زائدة عنده لأنه لايخص الزيادة بالمواضع الأربعة المتقدمة . ووجه زيادة أن فيهما أن (مالنا) ونحوه كا لك لايقع بعده عند الأخفش إلا شيئان :

والموافاة . الاتيان ، والمقسم : المحسن من القسام وهو الحسن ، وتعطو : تتطاول الى الشجر لتتناول منه ، ووارق : صار ذا ورق ، و لسلم : شجر معظم وله شوك والشاهد على رواية الجر زيادة ن بين الكاف ومجرورها ، وأما فى رواية من نصب « ظبية » فعلى أن (كأن) حففت وأعملت ، وأما فى رواية من رفع ظبية فعلى أنها خففت وأهملت ، والشاعر يتحدث فى البيت عن امرأته .

(١) البيت من الطويل لأوس بن حجر ، والضمير فى (فأمهله) يعود الى الصيد والضمير المستتر المرفوع يعود الى الصائد ، وشرط اذا محذوف تقديره : اذا اطمأن ، معاطى يد : مادلها وجواب الشرط فى البيت بعده ، والشاهد مجىء أن زائدة لوقوعها بعد اذا

(٢) من الآية (٢٤٦) البقرة .

(٣) من الآية (١٢) ابراهيم .

١ — الفعل الصريح على أن الجملة الفعلية فى محل نصب حال ، كقوله تعالى (مالى لا أري الهدهد [1]) .

٢ — الاسم الصريح على أن يكون منصوبا على الحالية نحو مالك ساكتا ولا يقع بعده الاسم المؤول ، وأن على ذلك زائدة لامصدرية ، وقد نصبت المضارع .

وأما القياس فعلى حرف الجر الزائد كالباء ومن .

وقال غير الأخفش هى فى الآيتين ونحوهما مصدرية لازائدة ، والمصدر المؤول إما مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين وهو منع والتقدير : مامنعنا القتال ، وما منعنا التوكل [2] ، وإما مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بما تعلق به (لنا) والتقدير . ومالنا فى ألا نقاتل ، وفى ألا نتوكل [3] .

وأما قياسها على حرف الجر فباطل ، لأن حرف الجر مع زيادته باق على اختصاصه بالأسماء بخلافها فإنها بزيادتها زال اختصاصها بالأفعال فدخلت على الحرف لو وكأن والاسم (ظبية) .

٤ — إذن

الناصب الرابع (إذن) عند أكثر العرب ، والنصب بها شروط ثلاثة .

---

(١) من الآية (٢٠) النمل .

(٢) ذكر الاشمونى أن فى هذا الرأى نظرا ، لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل ان لا تكون « لا » زائدة كمالزم على هذا القول .

(٣) هذا الرأى هو الصواب لسلامته مما وجه الى ما قبله .

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، إجراء لها مجرى سائر النواصب، ولو كان الفعل بعدها حالا لم ينتصب[1]، نحو أن يقول لك شخص أحبك فتقول : إذن تصدق ، فيجب رفع الفعل (تصدق) لأنه حالى ، ومن شأن الناصب ان يخلص المضارع للاستقبال[2] .

ومثال الفعل المستقبل المنصوب بها : إذن أكرمك جوابا لمن قال : سأزورك .

الثانى . أن تكون مصدرة فى جملتها ، أى تكون فى أول الجواب بحيث لا يسبقها شىء له تعلق بما بعدها ، لأنها حينئذ فى أشرف محالها ، فإذا لم تتصدر أهملت لضعفها — بعدم تصدرها — عن العمل ، فيجب إهمالها إن وقعت حشوا فى الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ماقبلها ، وتقع حشوا فى ثلاث مسائل

١ — أن يكون مابعدها خبرا فى الحال عما قبلها، نحو أنا إذن أكرمك، وإنى إذن أكرمك ، وكان محمد إذن يكرمك ، أو خبرا فى الأصل نحو ظننت محمداً إذن يكرمك ،

وأجاز ابن هشام النصب بعد مبتدإ كالمثال الأول ، وأجازه الكسائى

---

(١) وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لأن له تحققا فى الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال .

(٢) قال سيبويه ٤١٢/١ : « ونقول اذا حدثت بالحديث : اذن أظنه فاعلا ، واذن اخالك كاذبا (برفع الفعلين) ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة فى فى حال ظن وخيله ، فخرجت من باب أن وكى ، لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس فى حال حديثك فعل ثابت » .

بعد اسم إن كالمثال الثانى واسم كان كالمثال الثالث ، والمفعول الأول لظن كالمثال الرابع .

(ب) أن يكون مابعدها جوابا لشرط قبلها نحو إن تفهم إذن أقدرك :

(جـ) أن يكون مابعدها جوابا لقسم قبلها نحو والله إذن لأخرجن .

وكقوله

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها(١)

فأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا إني إذن أهلكَ أو أطيرا (٢)

— بنصب (أهلك) بإذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها

---

(١) قاله كثير عزة من بحر الطويل من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان ، وضمير « مثلها » عائد الى المقالة التى قالها عبد العزير للشاعر ، وذلك لأنه امتدحه بقصيدة فاعجبته ، فقال له : تمن أعطك ، فتمنى ان يكون كاتبا له ، فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة ، والمعنى : ان عاد الأمير الى تمنيتى وأمكننى منها لم أترك مقالتى الأولى وأتمنى عليه أن اكون كاتبا كما فعلت أولا ، واللام لام القسم ويقال لها المؤذنة لأنها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له أى مهدته له والقسم مذكور قبل هذا البيت فى قوله :

حلفت برب الراقصات الى منى يغول الفيافى نصها وذميلها

وان شرطية وعاد فعل الشرط ، وجملة لا أقيلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المذكور ، والشاهد فى البيت الغاء اذن لوقوعها متوسطة بين القسم وجوابه .

(٢) هذا رجز لم يعلم راجزه ، والشطير : البعيد ، أو الغريب وانتصابه على الحالية أو المفعولية لأن ترك تكون بمعنى خلى أو بمعنى صير ، والشاهد فيه اعمال اذن مع أنها معترضة بين أن وخبرها ، ورواية البيت بنصب أهلك وأطير ، ولو جاءت الرواية برفع الأول ونصب الثانى لكان البيت جاريا على القياس ، وكان نصب الثانى بأن مضمرة بعد أو التى بمعنى الا — كما سيأتى — نحو لأقتلن الكافر او يسلم .

فخرج - عند غير الكسائى والفراء - على الضرورة. أو على أن خبر إن محذوف . اى إنى لاأستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فنصب بإذن لتصدرها فى جملتها ، وجملة (إنى لاأستطيع ذلك) تكون على هذا معترضة بين إذن وماهى جواب له ، والأصل : لاتتركني إذن أهلك[1] .

وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدير[2] .

الثالث : أن لايفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ولا النافية ، لأن القسم تأكيد لربط إذن ، و « لا » لم يعتد بها فاصلة فى (أن) فكذا فى (إذن)، ومن الفصل بالقسم قول الشاعر :

إذن والله نرميَهُم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب[3]

ومن الفصل بلا . قولك : إذن لا أفعل .

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء نحو : إذن يامحمد أقدرك ، وبالدعاء نحو : إذن غفر الله لك أكرمك ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف

---

(١) ذكر الرضى فى تخريجه وجها ثالثا ، وهو أن يكون الخبر مجموع قوله (اذن أهلك) لا (أهلك) وحده قال الدماميني : « وفيه نظر ، اذ مقتضاه جواز مثل قولك : زيد اذن يقبم بالنصب ، على أن يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه . وظاهر كلامهم يأباه » .

(٢) واذا وقعت (اذن) غير متصدرة فى غير المسائل الثلاث المذكورة ولم تسبق بعاطف نصبت ، كقولك : جاء زيد اذن يكرمك ، ينصب الفعل ، وجملة (اذن يكرمك) فى محل نصب حال . انظر رصف المبانى للمالقى ص ٦٧ .

(٣) نسب الى حسان بن ثابت من بحر الوافر ، والشاهد فيه اعمال اذن مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

نحو : إذن عند الامتحان تجد ءرة جدك ، وصحح الأشمونى منع الفصل بغير القسم و (لا) إذ لم يسمع شيء من ذلك .

وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو . إذن صاحبك أكرم ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب [1] وعند هشام الرفع .

إذن بين الإهمال والإعمال :

فإذا توافرت الشروط الثلاثة المتقدمة نصبت المضارع [2] ، وحكى سيبويه إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس [3] ، لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا لها على ظن ، لأنها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزءيها [4] ، كما حملت « ما » الحجازية على « ليس » لأنها مثلها فى نفى الحال عند الإطلاق ، والمرجع فى ذلك كله إلى السماع

الحكم إذا وقعت إذن بعد عاطف :

قال ابن مالك :

. . . . . وانصب وارفعا إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

يعني أن (إذن) إذا وقعت بعد واو أو فاء [5] جاز فى المضارع بعدها

---

(١) تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله انه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانهما فى تأويل اسم واحد فالفلصل بالمعمول معها مضر بخلاف اذن .

(٢) وجوبا ، وقيل : جوازا .

(٣) قال سيبويه ٤١٢/١ : « وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : « اذن أفعل ذاك » برفع الفعل على الغاء اذن .

(٤) قال سيبويه ٤١١/١ : لأن اذن اشبهت أرى (بضم الهمزة بمعنى أظن) فهى فى الأفعال بمنزلتها فى الأسماء ، وهى تلغى وتقدم وتؤخر » .

(١) قال الدنوشرى : ظاهره أن ذلك خاص بهما (بالواو والفاء) وأن

النصب والرفع [1] باعتبارين فالنصب باعتبار أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فإذن متصدرة فى جملتها ، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض فإذن وقعت حشوا فتلغى وإلغاؤها أرجح من إعمالها - لأنها غير متصدرة فى الظاهر ، ويشير إلى رجحان الإلغاء قوله (وارفعا) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ، ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية ، كما إذا قيل لك : آتيك غداً ، فقلت مستأنفا وإذن أكرمك .

والتحقيق : أنك إذا عطفت على ماله محل ألغيت (اذن) وجوبا لوقوعها حشوا ، واذا عطفت على مالا محل له فقيل بجواز الأمرين الرفع والنصب ، وقيل بتعين النصب ، فإذا قلت . إن تزرنى ازرك واذن احسن اليك ، فإن قدرت العطف على الجواب المجزوم ألغيت إذن لحشوها وجزمت المضارع بعدها لأن المعطوف على المجزوم مجزوم ، وان قدرت العطف على الجملتين معا (اى جملتى الشرط والجواب) -وهما لامحل لهما من الإعراب - فقيل يجوز فى المضارع بعد اذن الرفع والنصب بالاعتبارين السابقين ، وقيل : يتعين النصب إما لأن المعطوف عليه جملة ابتدائية فالمعطوف على الاول اول فإذن متصدرة ، واما لأن الواو استئنافية لاعاطفة فإذن متصدرة ايضا

ومثل ذلك قولك : خالد يقوم واذن اقوم معه ، فإن قدرت العطف على جملة الخبر الفعلية (يقوم) رفعت (اقوم)والغيت اذن ، وان قدرت العطف على الاسمية (وهى ابتدائية لا محل لها من الاعراب) فالمذهبان : جواز الأمرين ، او تعين النصب .

غيرهما ليس مثلهما ، فاذا قلت : أنا أخرج الى البغاة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب ، وظاهر اطلاق الألفية يقتضى التسوية .

(١) وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى « واذن لا يلبثون خلافــك الا قليلا » « فاذن لا يؤتون الناس نقيرا » ، فقد قرىء شاذا « واذن لا يلبثوا خلفــك » ، « فاذن لا يؤتوا الناس » .

الخلاف فى نوعها وناصب المضارع بعدها :

اختلف العلماء فى نوع (اذن) من حيث الحرفية والاسمية ، وفى أصلها من حيث البساطة والتركيب وفى ناصب المضارع بعدها : هل هي نفسها أو أن مضمرة بعدها ؟

والصحيح الذى عليه الجمهور أنها حرف بسيط ناصب للمضارع بنفسه

وقال الخليل : هى حرف مركب من (إذ) و (أن) نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت وغلب عليها حكم الحرفية ، قال : فإذا قال القائل : أزورك فقلت . اذن اكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامى واقع

وقال أبو على الرندى هى حرف مركب من (إذا) و (أن) حذفت همزة (أن) اعتباطا او تخفيفا ثم الف اذا لالتقاء الساكنين ، واستدل على ذلك بأن (اذن) تعطى الربط كإذا والنصب كأن [1] .

وناصب المضارع على رأى القائلين بأنها مركبة هو أن المشتملة عليها إذن [2]

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم غير ناصب للفعل ، والأصل فى : إذن أكرمك - إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن لما قصد التنصيص على معنى الجزاء لأن أن تخلص المضارع للمستقبل [3] .

---

(١) انظر الهمع ٦/٢ .

(٢) وهذا دليل على فساد هذا القول ، لأن (أن) ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت ، وعدم عمل (اذن) متوسطة ومتأخرة دليل على عدم وجود أن البتة ، كما أن الأصل فى الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب الا بدليل قاطع .

(٣) والمصدر المؤول من ان والفعل فاعل لفعل محذوف ، اى اذا جئتنى

معناها :

قال سيبويه : وأما إذن فجواب وجزاء [1] .

والمراد بكونها للجواب أن تقع في جواب كلام آخر ملفوظ أو مقدر ، سواء أوقعت في صدره أم حشوه أم آخره ، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء ، فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت (حرف جواب) ، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر .

فإذا قال رجل : سآتيك فتقول . إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه .

ويرى أبو علي الفارسي أن كونها للجواب والجزاء في الأكثر ، وقد

وقع أكرمك ، لا مبتدأ خبره محذوف أي أكرمك حاصل . لا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا .

ودهب الرضي إلى أن إذن اسم ، وأصلها (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح الظرف ليكون في صورة ظرف منصوب ، وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعد أن كان مختصا بالماضي ، وضمن معنى الشرط غالبا لأنه لا معنى للشرط في نحو قوله تعالى « قال فعلتها إذن وأنا من الضالين » ، وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو « إذن لأذقناك » أي لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك ، وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابه بالفاء كقوله :

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه ‏ ‏ ‏ إذن فلا رفعت سوطا إلى يدي

أي : إن أتيت فلا ... الخ ، وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتني إذن لأكرمتك ، وإن جئتني إذن أزرك ، ولما قصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال . انظر شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢ وما بعدها .

(١) الكتاب ٣١٢/٢ .

تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقا ، إذ لا مجازاة هنا ، لأن كلا من الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي فلا مدخل للجزاء في الحال ، ولأن ظن الصدق لايصلح جزاء للمحبة .

وقال الشلوبين : هي الجواب والجزاء في كل موضع ، وتكلف تخريج نحو قوله تعالى : « قال فعلتها إذن وأنا من الضالين[1] » على الشرط والجزاء أي إن كنت فعلت الوكزة كافرا لأنعمك كما زعمت يافرعون فإذن فعلتها وأنا من الضالين ، أي إن تبين في المستقبل أني فعلتها كافرا لأنعمك يتبين أني فعلتها ضالا ، وفي هذا التخريج تكلف لايخفى على أحد ، ولو تقبلناه على مافيه من تكلف وتعسف فأين الجزاء في نحو إذن أظنك صادقا جوابا لمن قال : أحبك ؟

لفظها عند الوقف وكتابتها :

اختلف النحاة في لفظها عند الوقف عليها وكتابتها[2] والصحيح الذي عليه الجمهور أن نونها تبدل في الوقف ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب ويوقف عليها بالألف ، وقيل : يوقف عليها وتكتب بالنون ، روي ذلك عن المازني والمبرد ، وعن الفراء وتبعه ابن خروف أنها إن عملت كتبت بالألف لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا[3] .

---

(١) الآية (٢٠) الشعراء .

(٢) أي في غير القرآن الكريم ، أما فيه فيوقف عليهـــا وتكتب بالألف اجماعا .

(٣) ونقل السيوطي عن الفراء قولا بالعكس ، أي ان عملت كتبت بالنون لمشابهتها بالعمل لأن ولن ، وأن لم تعمل كتبت بالألف لضعفها وعدم مشابهتها لأن ولن . انظر الهمع ٢٣٢/٢ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٩١/٣ .

إضمار « أن »

اختصت « أن » بأنها تنصب المضارع مظهرة ومضمرة ، بخلاف أخواتها (لن ، وكى المصدرية ، وإذن) فإنها لاتنصب إلا مظهرة ، ومن هنا كانت أم النواصب دونهن .

وتضمر (أن [1]) بعد ثلاثة من حروف الجر هى : كى ، واللام ، وحتى وأربعة من حروف العطف هى : أو ، والفاء ، والواو ، وثم .

حكم إضمار أن بعد كى :

تقدم فى الحديث عن مواضع كي الجارة التعليلية أنها إذا دخلت على (أن المصدرية فى نحو قوله تعالى (كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم[2]) ونحو (جئت كى تكرمنى) لم يجز اظهار أن المصدرية بعدها إلا فى الضرورة كقول الشاعر :

فقالت . أكلَّ الناس أصبحت مانحا   لسانَكَ كيما أن تغرَّ وتخدعا[3]

قال ابن هشام «ولايجوز فى النثر خلافا للكوفيين [4] » ، وذكر ابن مالك فى التسهيل أن إضمار (أن) هنا غالب لا واجب [5] .

---

(١) عند البصريين .

(٢) من الآية (٧) الحشر .

(٣) مر البيت فى كى الجارة التعليليه : وكل الناس منصوب بمانحا على انه مفعوله الأول ، ولسانك مفعوله الثانى ، والشاهد فيه الجمع بين كى وأن للضرورة .

(٤) انظر شذور الذهب ج ٢ ص ٨١ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد ص ٢٢٩ .

٢ — حكم أن بعد لام الجر من حيث الإضمار والإظهار

قال ابن مالك :

وبين (لا) ولامِ جَرٍّ التُزِمْ إظهارُ (أنْ) ناصبةً وإنْ عُدِمْ (١)

(لا) فأنَ اعمِلْ مظهرا أو مضمرا وبعد نفي (كان) حتما أضمرا (٢)

ومعنى البيتين أن لأن الناصبة بعد لام الجر ثلاث حالات .

الأولى : وجوب الإظهار . وذلك اذا وقعت (أن) بين اللام و (لا) سواء أكانت (لا) نافية نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل (٣)) . أم زائدة نحو قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله (٤)) .

وإنما وجب إظهار (أن) هنا لدفع كراهة توالى لامين في اللفظ .

---

(١) بين : ظرف متعلق بالتزم ، لا : قصد لفظه مضاف اليه ، ولام : معطوف على لا ، وجر : مضاف اليه ، والتزم : ماض مبنى للمجهول واظهار : نائب فاعل مضاف ، « أن » قصد لفظه مضاف اليه من اضافة المصدر الى مفعوله ، ناصبة : حال من أن دفع به توهم اهمالها لفصلها بلا ، وإن : شرطية ، عدم : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط .

(٢) لا : قصد لفظه نائب فاعل ، فأن : الفاء واقعة فى جواب الشرط فى البيت السابق و « أن » قصد لفظه مفعول به مقدم عامله أعمل وهو فعل أمر فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ومنه لفعل مكسورة من أعمل المتعدى بالهمزة فهمزته همزة قطع نقلت حركتها الى النون قبلها للوزن ، مظهرا : بكسر الهاء اسم فاعل حال من فاعل أعمل ، وبفتحها اسم مفعول حال من أن ، أو : عاطفة مضمرا : معطوف على مظهرا ، وبعد : ظرف متعلق باضمر وهو مضاف ونفى مضاف اليه ، ونفى مضاف و « كان » قصد لفظه مضاف اليه ، حتما : نعت لمصدر محذوف اى : اضمارا حتما ، اضمر فعل أمر : فاعله أنت ، وجملة فان أعمل .. » فى محل جزم جواب الشرط .

(٣) من الآية (١٦٥) النساء .

(٤) من الآية (٢٩) الحديد .

الثانية : جواز الإظهار والإضمار : وذلك إذا وقعت بعد اللام ولم تسبق بكون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا ، فالإظهار نحو قوله تعالى (وأمرت لأن أكون أول المسلمين [١]) ، والإضمار نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم لرب العالمين [٢]) .

وتسمى اللام فى الحالتين المذكورتين (وجوب الإظهار ، وجواز الإظهار والإضمار) لام كى ، لأنها للسبب [٣] كما أن كى للسبب

الثالثة . وجوب الإضمار ، وذلك بعد اللام المسبوقة بكون ناقص ماض منفى ، نحو قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم [٤]) . وقوله عز اسمه (إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا [٥]) .

وتسمى اللام هنا لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفي ، وصوّب الأشمونى تسمية النحاس ، لأن الجحود إنكار الحق لامطلق النفى والمراد

---

(١) من الآية (٩١) النمل .

(٢) من الآية (٧١) الأنعام .

(٣) أى فى الجملة ، وإلا فلام كى قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة وتسمى لام المآل نحو قوله تعالى « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » والزائدة المؤكدة بعد فعل متعد كقوله جل شأنه « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت » وقد اختلف فى نحو قوله تعالى « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » ، « وأمرنا لنسلم لرب العالمين » فقيل : زائدة ، وقيل : للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرت بما أمرت به لأكون أول المسلمين » ، « وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين ، وقيل : للتعليل ، ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه ، لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الإضافة والإسناد إليه .

(٤) من الآية (٣٣) الأنفال .

(٥) الآية (١٦٨) النساء .

الثانى ، ودفع البعض تصويب الأشمونى بأن التسمية بلام الجحود من تسمية العام بالخاص فلا خطأ فيها .

فإن سبقت بكون تام نحو (ماكان محمد ليلعب) أى ماوجد للعب فهى لام كى لا لام الجحود فلا يجب الإضمار بعدها [١] .

وإنما قال ابن مالك (وبعد نفى كان) دون تقييد بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق « كان » لشهرتها فى أبواب النحو ودخل فى قوله (نفي كان) نحو . لم يكن ، أى المضارع المنفى بلم لأن لم تقلب المضارع إلى الماضى وتنفيه .

وقد أجاز بعضهم وقوع لام الجحود بعد نفي أخوات كان نحو : ما أصبح خالد ليضرب عليا ، ولم يصبح خالد ليضرب عليا ، وأجازه بعضهم فى ظننت قياسا على كان نحو ماظننت فريدا ليخون صديقه ، ولم أظن أحمد ليقصر فى واجبه ، قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه .

وإنما وجب الإضمار بعد لام الجحود لأن هذه اللام فى النفي فى مقابل حرف التنفيس فى الإثبات .

فنحو : ماكان علي ليفعل نفي : كان سيفعل أو سوف يفعل . فكما لايجمع بين أن وحرف التنفيس لايجمع بين أن ولام الجحود .

---

(١) والفرق بين النفى مع لام الجحود والنفى مع لام كى أن النفى مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وهو الخبر الذى نتعلق به اللام ومجرورها فيلزم من نفيه نفى ما بعد اللام وبذلك يكون النفى مسلطا على الكلام بتمامه ، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء سعيد لنضرب ، فسنفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه .

المراد بالنافى لكون الناقص :

أطلق الناظم النافى فى قوله « وبعد نفى كان » ومراده ما ينفى الماضى وهو (ما ، ولم) دون (لن) لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك (لا) لأنها تنفى المستقبل كثيرا ، وأما (لما) فإنها وإن كانت تنفى الماضى فى المعنى كلم إلا أنها تدل على اتصال نفيه بالحال وشرط النافى هنا أن يكون نافيا لحدث فى الماضى فقط ، وأما (إن) فألحقها السيوطى وغيره بلن وقال الأشمونى هى بمعنى (ما) وإطلاقه يشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال[1] » فى قراءة غير الكسائى[2] بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود ؛ والمعنى : ليس مكرهم أهلا لزوال ما هو كالجبال فى ثباته وتمكنه وهو آيات الله وشرائعه واستظهر ابن هشام فى مغنى اللبيب وأبو الحسن الأشمونى[3] أن « إن »

---

(١) من الآية (٤٦) ابراهيم .

(٢) وأما قراءة الكسائى بفتح اللام الأولى وضم الثانية فى (لتزول) فان فيها مخففة من الثقيلة واللام هى اللام الفارقة بين ان المخففة وان النافية ، والمعنى وان مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين فالمشبه بالجبال فى قراءة غير الكسائى آيات الله وشرائعه ، لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا ، والمشبه بالجبال فى قراءة الكسائى الأمور العظيمة التى لا تبلغ مبلغ المعجزات كبأس أعدائهم الكثيرين ، وانما اختلف المشبه فى قراءة الكسائى والجماعة لأن قراءة الجماعة (غير الكسائى) متضمنة لنفى كون مكرهم تزول منه الجبال ، وقراءة الكسائى متضمنة لاثباته ، والقراءتان ثابتتان بالتواتر ، وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما .

(٣) ما استظهراه هو من كلام الزمخشرى فى الكشاف ج ٢ ص ٣٠٧ ، ودعاهما الى ذلك استبعادهما للزعم السابق لأن النافى عليه غير ما ولم عند ابن هشام ، ولاختلاف فاعلى كان وتزول عند كليهما لأن الفعل بعد لام الجحود عندهما لا يرفع الا ضمير الاسم السابق ، وذكر الصبان أن كون الفعل بعد لام

=

شرطية [1] واللام لام كي ، والمعنى : وعند الله جزاء مكرهم - وهو مكر أعظم منه - وإن كان مكرهم لشدته معدا لزوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها الجبال ، كما يقال : أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل .

حكم حذف لام الجحود

أجاز بعض النحويين كالرضى حذف لام الجحود وإظهار « أن » مستدلا بقوله تعالى « وما كان هذا القرآن أن يفترى [2] » ، فقال : كان أصله (ليفترى) فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع (أنْ) و (أنّ) المصدريتين جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها : لأنها كانت كالنائبة عن (أن) ، فهما متعاقبتان فإن أتيت باللام لم تأت بأن ، وإن ذكرت أن لم تأت باللام [3] .

وصحح أبو الحسن الأشمونى منع حذف لام الجحود ، وذكر أنه لا حجة فى الآية لمجيز الحذف لأن(أن يفترى) فى تأويل مصدر هو الخبر ، أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول (أى المقروء) فحصل التطابق ، وقدر أبو البقاء الخبر بقوله : (ممكنا) والمصدر المؤول من أن والفعل فاعل لاسم الفاعل المحذوف وقال العلامة الدمامينى : « ولو قيل

=

لجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق أمر أعلى لا واجب ، وأنه يبعد جدا امتناع نحو ما كان زيد ليضربه أبوه ، وأن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون هذا الشرط .

(١) حذف جوابها . ودليل الجواب المحذوف : وعند الله مكرهم أى جزاء مكرهم .

(٢) من الآية (٣٧) يونس .

(٣) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٧ .

بأن (كان) تامة و (أن يفترى) فى محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى : وماوقع افتراء هذا القرآن ـ لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل »[1] .

حذف كان قبل لام الجحود :

قيل . إن كان قد تحذف قبل لام الجحود كقوله :

فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومى مقاومةً ، ولا فردٌ لفرد[2]

أى . فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء ـ رضى الله عنه ـ فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما ، أى . ماكنت لأدعهما ، فلما حذف الفعل (كان) انفصل الضمير .

ولعل الداعى إلى القول بحذف (كان) فى البيت وقول أبى الدرداء موافقة النظائر ، والحق أن حذف كان هنا ليس متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت : فما جمع متأهلا لغلب جمع قومى ، وفى قول أبى الدرداء : ماأنا مريدا لتركهما ، فـ (ما) نافية حجازية ، وخبرها محذوف ، واللام لام كى ، والفعل منصوب بأن مضمرة جواز بعدها ، والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف .

الخلاف فى ناصب الفعل بعد اللام .

ماذكر من أن ناصب الفعل هو (أن) المظهرة أو المضمرة بعد اللام هو

---

(١) انظر تحفة الغريب للدماميني تحقيق المؤلف ٤٢ .

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب من الوافر ، والشاهد فيه حذف كان قبل لام الجحود ، أى فما كان جمع وليس ذلك متعينا كما ستعرف .

مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام هى الناصبة بنفسها بطريق الأصالة [١] ، سواء أكانت (أن) مظهرة توكيدا لها أم لا وسواء أكانت اللام لام كي أم لام الجحود ، واحتجوا بقوله .

لقد عذلتني أمُّ عمرو ولم أكن ... مقالتها ماكنتُ حيا لأسمعا [٢]

إذ لو كانت (أن) الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ، ورد بما رد به قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا ، فقيل ، إن التقديم هنا من نوادر الضرورات . أو إن (مقالتها) ليس معمولا لأسمع المذكور وإنما هو معمول لآخر محذوف يفسره المذكور [٣] .

وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لكن بطريق النيابة ، فإذا أظهرت أن فالعمل لها .

الخلاف فى خبر الكون الناقص المنفى قبل لام الجحود .

انبنى على الخلاف فى ناصب الفعل : هل هو اللام أو أن المضمرة بعدها الخلاف فى خبر كان فى نحو (ماكان محمد ليفعل) ، و (لم يكن محمد ليفعل).

---

(١) فاللام بنوعيها (لام كى ، ولام الجحود) عندهم من النواصب الأصلية مثل ن ، ولن ، وكى ، وهم يجيزون اظهار (أن) بعد لام الجحـــود الناصبة بنفسها توكيدا لها .

(٢) البيت من الطويل ، واستشهد به الكوفيون على أن اللام ناصبة بنفسها أصالة لا بأن بعدها ، بدليل تقدم معمول الفعل الواقع بعدها عليها ، ولو كانت أن هى الناصبة ماجاز ذلك ورد بما فى الشرح .

(٣) وقيل : لما ضعفت (أن) بالتزام حذفها جاز تقديم معمول صلتهـــا عليها ، ولم يرتض هذا الرد جماعة من النحاة لسببين :

الأول : انه لا يصلح الا للام الجحود لأنها هى التى يلتزم حذف أن بعدها .

والثانى : أن تقدم معمول المعمول نوع من التصرف لا يسوغه ضعف العامل ، بل ان هذا الضعف يقتضى عدمه .

فذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، والأصل . ماكان محمد قاصدا ـ أو مريدا ـ ليفعل[١] .

وبهذا تكون اللام جارة للمصدر المؤول من أن المضمرة وجوبا والفعل ، ويكون الجار والمجرور متعلقا بالخبر المحذوف .

وتقدير البصريين للخبر : قاصدا أو مريدا يقتضى كون اللام مقوية للعامل لكونه فرعا فى العمل ، واللام المقوية ليست زائدة محضة ولامعدية محضة ، بل بينهما ، فهى زائدة غير محضة ، فلابد ولابد لها من متعلق وهو الخبر المحذوف[٢] .

ويرى البصريون أيضا أن هذا التقدير يقتضى كون اللام لتوكيد النفى ، ووجه التوكيد عندهم أن نفى القصد أو الإرادة أبلغ من نفى الفعل[٣] .

وذهب الكوفيون . إلى أن خبر كان هو جملة (يفعل) ، وأن أصل (ما كان محمد ليفعل) : ماكان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى ، كما أدخلت الباء فى (ما محمد بقائم) لذلك ، فاللام عندهم حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب[٤] .

---

(١) تقدير الخبر قاصدا أو مريدا ليس بلازم ، بل قد يقدر غيرهما حسبما اقتضى المقام ، كما قدر فى قوله تعالى : (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) وإن كان مكرهم أهلا لتزول ... الخ .

(٢) بخلاف الجار الزائد زيادة محضة ـ كالباء فى نحو ما على بمهمل ـ فلا متعلق له .

(٣) قال ابن هشام فى المغنى ٢١١/١ : « ولهذا كان قوله :

يا عاذلاتى لا تردن ملامتى ... إن العواذل لسن لى بأمير

أبلغ من « لا تلمنى » لأنه نهى عن السبب » .

(٤) واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال . =

وقال ابن مالك في التسهيل . « ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظا أو معنى [١] » قال أبو حيان. ليس — (أى قول ابن مالك) — بقول بصري ولا كوفي ، وقال الأشموني . « وهو قول ثالث » ، ذلك لأنه يخالف الكوفيين لأن النصب عنده بأن مضمرة ، ويخالف البصريين لأن مقتضي قوله إنها مؤكدة لنفي أنها زائدة زيادة محضة كما صرح بذلك ابنه بدر الدين ، فلا متعلق لها والخبر هو المصدر المؤول من أن والفعل [٢] .

ولكن الحق أن ابن مالك موافق البصريين لأنه لا يقصد بقوله مؤكدة أنها زائدة محضة كما يقول الكوفيون ، وإنما يرى أنها سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة (أى زيادة محضة) ، إذ لو كانت كذلك لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح [٣] ، وإنما هي لام اختصاص [٤] دخلت على الفعل لقصد ما كان محمد مقدراً ، أو هاما ،

=

وأجيب بأنهم لا يسلمون بهذه الكلية ، ويظهر فائدة الخلاف في قولك : ما كان محمد طعامك ليأكل ، فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في حيز (ن) لا يعمل فيما قبلها . ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها .

(١) التسهيل ٢٣٠ .

(٢) اعترض بأنه يلزمه الاخبار عن الجثة بالمصدر وهو لا يجوز ، وأجيب بأن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز نحو : خالد إما أن يعيش حرا وإما أن يموت كريما ، دون المصدر الصريح ، لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان ، أو بأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف ففى نحو قوله تعالى : (وما كان الله ليعذبهم) التقدير : ما كان الله ذا عذاب لهم .

(٣) لما يلزم عليه من الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو غير جائز الا بتكلف فالمراد بالوجه الصحيح : الخالى من التكلف .

(٤) اى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل .

أو مستمدا لأن يفعل [1] ، فالخبر عنده محذوف والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وهو عين ماقاله البصريون .

٣ ـ إضمار أن وجوبا بعد أو [2] .

قال ابن مالك :

كذاك بعد (أوْ) إذا يَصْلُحُ فى مَوضِعِها حتى أوالا أن خَفِى [3]

والمعنى . يجب إضمار (أن) مثل إضمارها بعد لام الجحود ، أى إضماراً واجباً بعد (أو) إذا صلح فى موضعها حتى الغائية أو التعليلية ، أو (إلا) الاستثنائية ، فإذا وقع المضارع بعد (أو) التى بمعنى إلى (وهو معنى حتى الغائية) أو كى : (وهو معنى حتى التعليلية) ، أو (إلا) الاستثنائية وجب نصبه بأن مضمرة وجوبا ، فمثال وقوعه بعد (أو) التى بمعنى إلى (لأنتظرنه أو يجيء) ، ومثال وقوعه بعد « أو » التى بمعنى كى (لأرضينَّ الله أو يغفر لى) ، وقوله :

---

(١) فاللام عنده مقوية للعامل ان كان فرعا عما يتعدى بنفسه كمريدا أو مقدرا فهى زائدة زيادة غير محضة ، أو معدية ان قدر الخبر مما لا يتعدى بنفسه كمستعدا .

(٢) كان المناسب أن اتحدث أولا عن اضمار أن بعد حتى باعتباره الجار الثالث الذى تضمر بعده أن ، ولكنى آثرت أن أسير وفق نسق الألفية .

(٣) كذاك : جار ومجرور ، بعد : ظرف وهما متعلقان بخفى ، أو : قصد لفظه مضاف اليه ، اذا : ظرف ضمن معنى الشرط ، يصلح : مضارع مرفوع فعل الشرط ، فى موضعها جار ومجرور ومضاف اليه ، حتى : قصد لفظه فاعل يصلح ، أو : عاطفة ، الا : قصد لفظه معطوف على حتى ، وجملة يصلح فى محل جر باضافة اذا اليها ، أن : قصد لفظه مبتدأ ، خفى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره : هو يعود على أن والجملة من خفى وفاعله فى محل رفع خبر أن .

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى   فما انقادت الآمال إلا لصابر [1]

ومثال وقوعه بعد (أو) التي بمعنى الا (لأقتلنّ الكافرَ أو يسلمَ)

وقوله .

وكنت إذا غمزتُ قناة قوم   كسرتُ كعوبها أو تستقيما [2]

ويحتمل المعاني الثلاثة قولك (لألزمنك أو تقضيني حقي) ويحتمل معني الغاية والاستثناء قوله .

فقلت له . لاتبك عينك ، إنما   نحاول مُلكا أو نموت فنُعذرا [3]

فأو في الأمثلة المتقدمة يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا) ، فمعنى الأمثلة بالترتيب . لأنتظرنه إلى أن يجيء ، لأرضين الله كي يغفر لي . لأستسهلن الصعب كي أدرك المني أو إلى أن ادرك المنى ، لأقتلن الكافر الا أن يقضيني حقي ، نحاول ملكا إلى أن نموت ، أو إلا أن نموت فنعذر .

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، والشاهد فيه نصب المضارع « أدرك » بأن مضمرة وجوبا بعد « أو » التى بمعنى كى ، وتصلح فيه « أو » أن تكون بمعنى الى أيضا ، وجوز أبو حيان فيه معنى الاستثناء ، قال الدمامينى وليس (أى قول أبى حيان) بشىء .

(٢) قاله زيادة الأعجم ، من الوافر ، والقناة : الرمح ، وكعوب الرمح : النواشز فى أطراف الأنابيب ، وهذه استعارة تمثيلية : شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف فى حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم ، بحاله اذا غمز (عصر) قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم والشاهد فى (أو تستقيما) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى الا ، والألف فى الفعل للاطلاق وقال بعض العلماء : لا يصح هنا معنى الى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر ، وصحح بعضهم هذا المعنى لأن الاستقامة للباقى غاية لكسر المفسد .

(٣) البيت لامرىء القيس ، من الطويل ، نعذر : نصير ذوى عذر ، والشاهد فى (أو نموت) حيث وقع المضارع بعد أو التى بمعنى الى أو الا فنصب بأن مضمرة وجوبا .

وتقدير حتى أو إلا في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى فقط دون الإعراب والتقدير الإعرابي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد (أو) بأن المقدرة ، ولفظ (أو) العاطفة الموضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ،ان يجعل المصدر المؤول من أن والفعل الواقع بعد (أو) معطوفا على مصدر متصيد من الفعل السابق ، ليكون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف حتى يتجانس الشيئان اللذان (أو) لأحداهما [1] .

فتقدير (لأنتظرنه أو يجيء) ليكون انتظار مني أو مجيء منه، وتقدير (لأرضين الله أو يغفر لى) ليكون إرضاء مني لله او مغفرة من الله لى، وتقدير (لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) ليكون استسهال مني للصعب أو إدراك المنى وتقدير لأقتلن الكافر او يسلم) . ليكون قتل مني او اسلام منه، وتقدير (كسرت كعوبها او تستقيما) . ليكون كسر مني لكعوبها او استقامة منها ، وتقدير (لألزمنك او تقضيني حقى) . ليكون لزوم مني لك أو قضاء منك لحقى ، وتقدير (نحاول ملكا أو نموت) ليكون محاولة منا أو موت لنا . . وهكذا .

سر نصب المضارع بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا بأن مضمرة وجوبا :

(أو) الموضوعة أصلا لمجرد العطف أو هي التي تفيد مساواة مابعدها

---

(١) والا لزم عطف المصدر المؤول بعد أو (وهو اسم) على الفعل قبلها ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا اذا كان الاسم فى تاويل الفعل كقوله تعالى « يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى » فكان لابد ان يكون المعطوف عليه اسما هنا ، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم ، فتصيد من الفعل السابق مع عدم وجود آلة سبك لفظا وتقديرا .

لما قبلها فى المعانى التى ذكرها النحاة كالشك مثلا فى نحو قوله تعالى : (لبثنا يوماً أو بعض يوم[1]) أو الإبهام فى نحو قوله عز وجل (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين)[2] إلى آخر هذه المعانى ، ولكن (أو) التى معنا خرجت عن أصلها من إفادة المساواة بين متعاطفيها (المعطوف والمعطوف عليه) ، إلى إفادة المخالفة بينهما ، فإن ماقبلها محقق الوقوع دون مابعدها ، ومن هنا جعلوا نصب المضارع بعدها علامة على أنها ليست لمجرد العطف ، وكان النصب بعد (أو) هذه بأن مضمرة بعدها لا بها نفسها لعدم اختصاصها ؛ ووجب إضمار (أن) ليتجانس المتعاطفان صورة ، بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر (أن) فى المعطوف دون المعطوف عليه .

الخلاف فى ناصب الفعل بعد (أو) :

ماذكر من أن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد (أو) التي بمعنى حتى أو إلا هو مذهب البصريين ، وذهب الكسائى إلى أن (أو) المذكورة ناصبة بنفسها .

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن عامل النصب معنوى وهو المخالفة ، أى مخالفة الثانى (مابعد أو) الأول (ماقبلها) ، من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه ، والصحيح قول البصريين[3]

---

(١) من الآية (١١٣) المؤمنون .

(٢) من الآية (٢٤) سبأ .

(٣) ولذا لا يتقدم عليها معمول الفعل ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف ، وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو : لألزمنك أو ان شاء الله تقضينى حقى .

لأن (أو) حرف عطف ولا عمل لها ، وإنما تعطف مصدرا مؤولا على مصدر متوهم كما تقدم ، أما ما ذهب إليه الفراء وموافقوه فمنقوض بنحو ماجاء محمد لكن على ، وجاء محمد لا على ؛ فإن الثانى خالف الأول فى المعنى ولم يختلف معه الإعراب .

حكم المضارع بعد (أو) التى ليست بمعنى حتى أو إلا :

احترز المصنف بقوله « إذا يصلح فى موضعها حتى أو (إلا) » من التى لايصلح فى موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا[١] جاز إظهار (أن) كقوله :

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآل سُبَيع أو أسوءَك علقما[٢]

فالفعل المنصوب بعد أو منصوب بأن مضمرة جوازا ، لعدم صحة تقدير (أو) بأحد الحرفين (حتى ، أو إلا) ؛ إذ المعنى : لولا رجال وإساءتك ..

وينبغى العلم بأن قول الناظم فى الألفية (إذا يصلح فى موضعها حتى او الا) ، أحسن من قوله فى التسهيل : « بعد الواقعة موقع (إلى أن) ؛

---

(١) ويجوز وروده مرفوعا لعدم تقدير ناصب ، كقراءة نافع « أو يرسل رسولا » ، برفع الفعل على الاستئناف .

(٢) البيت للحصين بن الحمام المرى ، من الطويل ، ورزام : حى من تميم براء مكسورة فزاى وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لارزام لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبى وهو أعزة الذى هو صفة ثانية لرجال والصفة الاولى هى الجار والمجرور وخبر رجال محذوف أى : موجودون ، وعلقما : منادى مرخم أى : ياعلقمة ، وللحديث عن اضمار أن بعد أو جوازا بقية سنذكرها فى موضعها ان شاء الله تعالى .

أو (إلا أن)[1]، لأن لحتى كما سبق ـ معنيين : الغاية، والتعليل وكلاهما يصح هنا) وعبارة التسهيل لاتشمل معنى حتى التعليلية، وعبارتا الألفية والتسهيل خير من عبارة ابنه بدر الدين « بعد أو بمعنى إلى أو إلا »[2]، لأنها توهم أن (أو) ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي (أو) العاطفة كما مر.

٤ — إضمار أن وجوبا بعد حتى

قال ابن مالك :

وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجُدْ حتى تسرَّ ذا حَزَنْ[3]

والمعنى : أن إضمار (أن) بعد حتى كالاضمار السابق فى الحتمية والوجوب كقولك : (جد حتى تسر ذا حزن)، فالفعل (تسر) منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول من (أن) والفعل مجرور بحتى، فالمراد بحتى التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا ـ إذن ـ حتى الجارة[4].

معانى حتى التى ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا.

ولحتى هذه معان ثلاثة :

---

(١) التسهيل (٢٣٠) .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم (٦٧٣) .

(٣) بعد : ظرف متعلق باضمار أو بحتم ، حتى : قصد لفظه مضاف اليه وهكذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حتم ، اضمار : مبتدأ مضاف ، ان : قصد لفظه مضاف اليه من اضافة المصدر لمفعوله ، حتم : خبر ، كجد : الكاف جارة لقول محذوف اى كقولك : جد ، وجد فعل امر من جاد يجود : فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت ، حتى : جارة بمعنى كى ، تسر : مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وجوبا والفاعل انت ، ذا حزن مفعول به منصوب بالألف وحزن مضاف اليه ، والمصدر المؤول من ان والفعل مجرور بحتى .

(٤) وحتى الجارة تجر مصدرا مؤولا كالتى معنا ، أو اسما صريحا كقوله تعالى « سلام هى حتى مطلع الفجر » .

الأول : ـ وهو الغالب فيها ـ أن تكون للغاية ، أى مرادفة لإلى ، وذلك إذا كان مابعدها غاية لما قبلها ، نحو قوله تعالى : (قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى [١]) وعلامتها أن يصلح وضع (إلى) فى موضعها .

الثانى ، أن تكون للتعليل ، أى مرادفة لـكى ، وذلك إذا كان مابعدها مسببا عما قبلها ، نحو قوله تعالى : (هم الذين يقولون لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا [٢]) ، ونحو (جد حتى تسر ذا حزن) و (أسلم حتى تدخل الجنة) ، وعلامتها أن يصلح وضع (كى) فى موضعها

الثالث أن تكون للاستثناء ، أى مرادفة لإلا [٣] ، وهذا المعنى ـ على غرابته ـ ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل ، ففسر (إلا) بحتى ، فاقتضى أن تكون حتى بمعنى (إلا) ، وصرح به ابن هشام الخضراوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى قوله تعالى (وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر [٤]) .

وذكر ابن هشام فى المغنى وأبو الحسن الاشمونى أن الظاهر فى هذه

---

(١) الآية (٩١) طه .

(٢) الآية (٧) المنافقون ، والآية والمثال بعدها يحتمـلان الوجهين :ـ الغاية والتعليل ويرى الشمنى أن المثال الاخير يحتمـل الوجهين ايضا أن كان المخاطب به مسلما ، لأن المراد منـه حينئذ الدوام ـ انظر المنصف من الكلام للشمنى ج ١ ص ٢٥٦ .

(٣) لا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا ، لأن عمـل الجرثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جربهما .

(٤) من الآية (١٠٢) البقرة ، والاستثناء فيها متصل مفرغ للظرف ، اذ المعنى : وما يعلمان أحدا فى وقت الا وقت أن يقولا ... الخ .

الآية خلاف الاستثناء ، وهو الغاية ، أي عند انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما إنما نحن فتنة (١) .

واستظهر ابن هشام معنى الاستثناء فيما أنشده ابن مالك من قوله :

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجود وما لديك قليلُ (٢)

ومن قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيرَ مالـكا وكاهلا (٣)

---

(١) واعترض الدماميني بأن هـــذا المعنى وان امكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء .

(٢) البيت من الكامل ، والفضـــول : المال الزائد ، والسماحة : الجود والكرم ، والشاهد في : حتى تجود فان حتى بمعنى الا ، وقد أورده الأشـموني شاهدا على ذلك أيضا ، ثم صرح بأن معنى الاستثناء ظاهر في البيت الذي يليه . والاستثناء في البيت منقطع اذ المعنى : ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر ، ويرى الدماميني ان احتمال الغاية في البيت متات والمعنى : أن انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمـــن اعطائك في حالة قلة مالك ، فيثبت حينئذ أن عطاءك من الفضول سماحة ، باعتبار أن الجـــود مع الاقلال يدل على أن السماحة غريزة لك ، فيكون ما اعطيته مع وجـــود الثروة سماحة ايضا ، ويرى احتمال التعليل ممكنا فيه ايضا بأن يكون المـــراد . اى احكم بأن اعطاءك من الفضول ليس سماحة كى أبعثـــك بذلك على الجود مع الاقـــلال .

(٣) البيت لامرىء القيس من الرجز قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت اباه ، والمراد بشيخه : أبوه ، وأبير : أهلك ، ومالك وكاهل : حيان من بنى اسد ، والشاهد فيه كالذى قبله ، والمعنى : والله لا أترك الأخذ بثار شيخى الا أن اقتل هذين الحيين ، أى لكن اقتل هذين الحيين ، فالاستثناء منقطع . أما ماذهب اليه بعض النحاة من كونه متصلا لأن قتل الحيين أخذ بالثار فباطل ، لأن المعنى حينئذ لا اترك أخذ ثار شيخى الا قتل الحيين فأتركه ، وهو فاسد :

وقد استظهر الأشمونى كابن هشام معنى الاستثناء فى هذا البيت لعدم صحة الغاية او التعليل فيه فلا يتبقى الا الاستثناء ، وايدهما الصبان فذكر فى حاشيته على الأشمونى أنه لا يصح كونها للغاية ، لأن المعنى عليه : يمتد انتفـــاء ترك الأخذ بالثار الى قتل الحيين ، فينقطع الانتفاء ويوجد الترك ، وهو فاسد ، وأما

=

قال : « لأن ما بعدهما (١) ليس غاية لما قبلهما (٢) ، ولا مسببا عنه »
مغنى اللبيب ١/١٢٥

الخلاف فى ناصب المضارع بعد حتى :

ماذكر من أن المضارع المنصوب بعد حتى منصوب بأن مضمرة وجوبا هو قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود

والصحيح قول البصريين لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما عمل فى الأسماء لايعمل فى الأفعال وكذا العكس (٣) .

=

كونها للتعليل أى : ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فيتعارض مع ما صرح به من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها ، لأن ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها بل هو سبب لما قبلها ، ويرى الدمامينى امكان معنى الغاية والتعليل هنا أيضا ، والمعنى على الغاية : لا اترك الاخذ بالثار الى أن أقتل هذين الحيين ، فاترك حينئذ لحصول القصد بهلاكهمـا ، وعلى التعليل : لا اترك الاخذ بثار الشيخ كى أقتل هذين الحيين .

(١) وهو الجود مع القلة فى البيت الأول ، وابارة الحيين فى الثانى .

(٢) وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة فى البيت الأول ، وانتفاء ذهاب شيخه باطلا فى البيت الثانى .

(٣) هذا لا يتوجه اعترضا على جميع الكوفيين ، فالكسائى منهم يقول : حتى ليست حرف جر ، وان الجر بعدها فى نحو « حتى مطلع الفجر » بتقدير (الى) . أى حتى انتهى الى مطلع الفجر ، فلا يرد عليـه الاعتراض فى حتى بأن عامل الاسم لا يعمل فى فعل كما يرد على غيره من الكوفيين . نعم يرد عليه أنها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل ؟ ويرد عليه أيضا أن حذف الجـار وابقاء عمله فى غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى ؟ وأيضا كيف أطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم ؟ (انظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٢٤) ، وذكر الدمامينى أنه ان قيل : هذه الكلية (وهو أن ما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال وكذا العكس) تشكل بمثل قولك (أى رجل تضرب أضرب) بالجزم فان (أيا) فيه شرطية وقد عملت الجزم فى الفعل والخفض فى الاسم المضاف اليه على الصحيح من أن خافض المضاف اليه هو المضاف ، وتشكل أيضا بكى فانها جارة وناصبة — =

شرط نصب المضارع بعد حتى :

قال ابن مالك :

وتلو حتى حالا أو مؤولا   به ارفعن وانصب المستقبلا[1]

أى لاينصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلا، لأن نصبه بأن مضمرة وهى تخلصه للاستقبال ، ثم إن كان استقباله حقيقيا ـ بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم ـ فالنصب واجب . نحو قولك . لأسيرن حتى أدخل المدينة ونحو قوله تعالى (قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى[2])

وإن كان استقباله غير حقيقى ـ بأن كان بالنسبة إلى ماقبلها خاصة[3] .

فالوجهان : النصب والرفع ، نحو قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الرسول

= قيل : انما جزمت (أى) من جهة تضمنها لان الشرطية ، وجرها ليس من هذه الجهة ، وكى الجارة للتعليل ، والناصبة مصدرية كأن ، فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة . (انظر تحفة الغريب جـ ١ ص ٢٣٦) .

(١) تلو : مفعول به مقدم لا رفعن وهو مضاف وحتى . قصد لفظه مضاف اليه ، حالا : حال من تلو ، أو : عاطفة ، مؤولا : معطوف على « حالا » ، به : جار ومجرور متعلق بمؤولا ، ارفعن : فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة ، والفاعل : انت ، وانصب : فعل امر فاعله أنت ، المستقبلا : مفعول به .

(٢) الآية (٩١) طه .

(٣) أى لا بالنسبة لزمن التكلم ، وقد يقال : ان الآية السابقة « قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجح الينا موسى » من القسم الثانى ، فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف ، فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية .

والجواب . أن قوله تعالى « قالوا : لن نبرح .. » الآية فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم ، فالمنظور اليه فيه المحكى لا الحكاية ، ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى ، بخلاف مافى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر ، بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر اليه .

والذين آمنوا معه : متى نصر الله[١]) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى ماقبل حتى خاصة وهو الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا أى زمن نزول جبريل عليه السلام بالآية[٢] ، وقد قرئت الآية بالوجهين النصب (أى نصب يقول)وهى قراءة غير نافع ، والرفع وبه قرأ نافع ، فالنصب على تأويل قولهم ـ وهو ماض حقيقة بالنسبة إلى زمن النزول ـ بالمستقبل ، بأن يقدر اتصاف المخبر عنه (وهو الرسول والذين آمنوا معه) بالعزم على القول فالقول مستقبل باعتبار هذا التقدير ، والرفع على تأويل قولهم بالحال[٣]، بأن يقدر اتصاف المخبر عنه بالدخول فى القول زمن التكلم ، فيقدر القول الماضى واقعا فى الحال لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل : حتى حالهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون : متى نصر الله ؟ فالقول حال باعتبار هذا التقدير[٤] .

---

(١) من الآية (٢١٤) البقرة ، وزلزلوا : أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة ، والرسول : اليسع أو شعياء .

(٢) فقولهم ماض بالنظر الى زمن النزول .

(٣) أى حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب .

(٤) ذكر ابن الحاجب أن من رفع (يقول) فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين : الزلزال والقول ، لكن الخبر الأول على وجه الحقيقة ، والثانى على حكاية الحال ، والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال (أى لأن حتى حينئذ ابتدائية يصلح جعل الفاء فى موضعها كما سيأتى) ، ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شىء واحد وهو الزلزال ، وبان شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول ، وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا . وعلى النصب تكون حتى بمعنى الى أو بمعنى كى ، وعلى الرفع تكون حتى حرف ابتداء .

وقد ذكر الدمامينى فى شرح التسهيل ضابط مافيه الوجهان بعد حتى ، وهو أن يصلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو « حتى يقول الرسول » ، ونحو قولك (سرت حتى أدخل المدينة) اذا كان قولك بعد الدخول .

شروط رفع المضارع بعد حتى :

ولا يرتفع المضارع بعد حتي إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، ثم إن كانت حاليته حقيقية نحو (سرت حتى أدخل المدينة) إذا قلت ذلك وأنت فى حالة دخول ، فالرفع واجب لعدم إمكان تقدير (أن) قبل الفعل ، لأنها للاستقبال والفعل حالى فبينهما تناف ، وإن كانت حاليته ليست حقيقية ـ بل كانت محكية [1] ـ رفع أيضا وجوبا [2] كقراءة نافع (حتى يقول الرسول) بالرفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية أى جاز التأويل بالمستقبل والعمل بمقتضاه ، هو النصب كقراءة غير نافع كما سبق .

الثانى . أن يكون مسببا عما قبلها ، وإنما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد لفظا ، وذلك لأنه لما لم يتعلق مابعدها بما قبلها لفظا [3] زال الاتصال اللفظي ، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى ، جبرا لما فات من الاتصال اللفظى .

---

(١) قد مر قريبا معنى حكاية الحال .

(٢) ذكر الأشمونى أن الفعل أن كان مؤولا بالحال جاز الرفع ، كقراءة نافع برفع يقول ، واعترضه الصبان فى حاشيته على شرحه بأن رفع المؤول بالحال واجب لا جائز كما قال المصنف « وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن ... » البيت ، وكما شرح الأشمونى نفسه هذا الجزء من البيت ، والحق أن المؤول بالحال كالحالى الحقيقى فى وجوب الرفع لعدم امكان تقدير « أن » عند ارادة التأويل بالحال ، أما ماذكر من جواز الوجهين اذا كان الاستقبال غير حقيقى ، فالمراد به جواز التأويل بالحال والتأويل بالمستقبل ، وعند قصد أحدهما وجب العمل بمقتضاه من الرفع أو النصب .

(٣) لأنها تكون حرف ابتداء حينئذ ، فما بعدها مستأنف .

فيمتنع الرفع فى نحو (لاسيرن حتى تطلع الشمس) ، و (ماسرت حتى أدخلها[١]) ، و (أسرت حتى تدخلها ؟) لانتفاء السببية ، أما الاول فلأن طلوع الشمس لايتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لايتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق بدليل الاستفهام عنه فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لايصح .

ويجوز الرفع فى نحو (أيهم سار حتى يدخلها ؟) و (متى سرت حتى تدخلها ؟) .

لأن السير (وهو السبب) محقق وإنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان . .

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأمره ، لاعلى ماقبل حتى خاصة[٢] .

قال الأشمونى . لو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك

وقال الدمامينى : الذى يظهر لى إجراء هذا فى الاستفهام أيضا ، بأن يقدر

---

(١) فان انتفض النفى نحو (ماسرت الا يوما حتى أدخلها) جاز الرفع لعدم انتفاء السببية ، واما نحو (قلما سرت حتى أدخلها) فان أريد نفى السير — وهو الأغلب فى كلامهم — وجب النصب ، وان أريد التقليل جاز الرفع على ضعف كما قال الرضى .

(٢) لكن الاخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٤ ، فانه انما أجازه بالقياس لا بالسماع .

أصل الكلام خاليا عن الاستفهام ، ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره ، لا على ماقبل حتى خاصة ، كأن يقول شخص لآخر : سرت حتى تدخل البلد ، فتشك أنت فى صدق الخبر ، فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها؟ أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح ؟

الثالث : أن يكون فضلة ، فيجب النصب فى نحو (سيرى حتى أدخلها) وكذا فى نحو (كان سيرى أمس حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا ، فإن قدرت كان تامة أو قدرت الظرف (أمس) خبرا جاز الرفع لأن مابعد حتى فضلة .

وإنما اشترط أن يكون الفعل بعد حتى فضلة لئلا يبقى المبتدأ بلاخبر لأنك إذا رفعت كانت حتى حرف ابتداء ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة ، فيلزم خلو المبتدأ عن الخبر[1].

أضرب استعمال حتى :

مجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب .

١ — جارة لاسم صريح نحو قوله تعالى (سلام هى حتى مطلع الفجر[2])، أو مؤول به وهى التى يأتى بعدها المضارع منصوبا بأن مضمرة بعدها وجوباً كما تقدم .

---

(١) ولقائل ان يقول : ان عنوا أن المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع ، اذ يمكن تقدير الخبر ، أى : سيرى حاصل ، وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا ، فمسلم ولا يضر ، وما اظنهم يمنعون المسالة الا عند عدم تقدير الخبر (تحفة الغريب للدماميني ص ٢٤٣) .

(٢) الآية (٥) القدر .

٢ — ابتدائية ، أى حرف تبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ، فتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله :

فمازالت القتلى تمُجُّ دماءَهَا بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ[١]

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع ، كقراءة نافع (حتى يقول الرسول[٢]) وقول الشاعر :

يُغشَون حتى ماتهِرُّ كلابهم لايسألون عن السوادِ المقبلِ[٣]

وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو قوله تعالى : (ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا : قد مس آباءنا الضراء والسراء[٤]) ، وزعم ابن مالك أن حتى هذه (الداخلة على الماضى) جارة وأن بعدها أن مضمرة ، قال ابن هشام فى المغنى : « ولا أعرف له فى ذلك سلفاً ، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة » ١/١٢٩ .

وحتى الابتدائية علامتها صحة وضع الفاء موضعها . ولاتدخل على المضارع — كما سبق — إلا إذا كان حالا أو مؤولا به ، وكان فضله ، مسبباً

---

(١) البيت لجرير ، من الطويل ، وتمج ، تقذف ، بدجلة : فى دجلة ، اشكل : خالطه حمرة والشاهد فيه مجىء حتى ابتدائية بعدها جملة اسمية (ماء دجلة أشكل) ، ومثله للفرزدق .

فواعجبا حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مجاشع

أى فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى !

(٢) من الآية (٢١٤) البقرة .

(٣) البيت لحسان بن ثابت ، من الكامل ، يغشون : بغين معجمه مبنى للمجهول أى يؤتون ، وتهر من هر من باب ضرب أى صوت ، أى أن هؤلاء القوم ينزل بهم الضيوف كثيرا ، حتى أن كلابهم ما تصوت على الضيوف لكثرتهم ، أو لتعودها على رؤيتهم ، أو لاشتغالها بآثار ما يقدم اليهم . والشاهد فيه دخول حتى الابتدائية على الجملة الفعلية التى فعلها مضارع .

(٤) من الآية (٩٥) الأعراف .

عما قبلها ، ولا محل للجملة الواقعة بعدها خلافا للزجاج وابن درستويه[1] .

٣ — عاطفة كالواو ، ويشترط فى معطوفها أن يكون ظاهراً لا مضمراً[2] ، وأن يكون إما بعضاً من جمع قبلها نحو (قدم الحاج حتى المشاة) أو جزءاً من كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) وأن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة : (مات الناس حتى الانبياء) ، أو نقص نحو (المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال ذرة) ، وأن يكون مفرداً لا جملة[3] ، صريحاً لا مؤولا .

والكوفيون ينكرون حتى العاطفة ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك) ، و (رأيتهم حتى أباك) ، و (مررت بهم حتى أبيك) على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن مابعدها على إضمار عامل[4] .

---

(١) زعما أنها فى محل جربحتى ، ورد زعمهما بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وانما تدخل على المفردات أو مافى تأويلها ، وأنهم اذا أوقعوا بعدها (ان) كسروها فقالوا : مرض على حتى انهم لا يرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر اذا دخل على (أن) فتحت همزتها نحو قوله تعالى « ذلك بأن الله هو الحق » .

(٢) ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوى ، والحق عدمه فيجوز (قام الناس حتى أنا) .

(٣) وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كالجزء منه نحو (أعجبتنى الجارية حتى حديثها) ، ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات ، خلافا لابن السيد زعم فى قول امرىء القيس .

سريت بهم حتى تكل مطيهم   وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فيمن رفع « تكل » أن جملة « تكل مطيهم » معطوفة بحتى على « سريت بهم » والحق أن حتى على هذه الرواية ابتدائية لا عاطفة ، وأما على رواية النصب فهى جارة أى : الى زمان كلال مطيهم .

(٤) وقد يكون الموضع صالحا لأقسام حتى الثلاثة ، كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) ، فلك أن تخفض ما بعد حتى (وتكون حتى جارة لاسم صريح كإلى) « وأن تنصبه (وتكون حتى عاطفة) ، وأن ترفعه على الابتداء وتكون حتى ابتدائية ، وقد روى بالأوجه الثلاثة ما بعد حتى فى قوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله   والزاد حتى نعله ألقاها

● — إضمار أن وجوباً بعد فاء السببية .

قال ابن مالك :

وَبَعْـدَ فَاجوابِ نفىٍ أو طَلبْ
مَحْضَـين (أن) وَسَتْرُهَـا حَتمٌ نَصَبْ[1]

يعنى أن (أن) تنصب الفعل مضمرة وجوبا بعد الفاء المجاب بها نفى محض نحو قوله تعالى « لايقضى عليهم فيموتوا[2] » ، أو طلب محض نحو قولك (استقم فتدخل الجنة) ، وهى الفاء المسماة بفاء السببية ، أى التى قصد بها سببية ماقبلها لما بعدها .

لم سميت فاء السببية فاء جواب ، وما وظيفتها اللفظية فى الـكلام ؟

وإنما سميت فاء السببية فاء جواب لأن ماقبلها ـ وهو النفى أو الطلب ـ يشبه الشرط فى شيئين :

١ — مضمونة غير ثابت ، كما أن الشرط غير متحقق الوقوع .

٢ — يتسبب عنه ما بعده كما أن الشرط يتسبب عنه الجواب ويترتب عليه .

---

(١) بعد : ظرف متعلق بنصب فى آخر البيت وهو مضاف و « فا » قصر للضرورة مضاف اليه ، و « فا » مضاف و « جواب » مضاف اليه ، و « نفى » مضاف اليـــه « جواب » . أو : عاطفة ، طلب : معطـــــوف على « نفى » ، محضين : نعت لنفى وطلب ، « أن » قصد لفظه مبتدأ ، وسترهـا حتم : الواو للاعتراض وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب ، أو الواو للحال والجملة فى محل نصب حال من فاعل نصب الآتى ، نصب : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على « أن » والجملة الفعلية فى محل رفع خبر « أن » .

(٢) من الآية (٣٦) فاطر .

وكما تربط الفاء ماقبلها بما بعدها برباط معنوى وهو السببية ، تربط بينهما أيضا برباط لفظى فتعطف مصدرا ملسبكا من (أن) المضمرة والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها ، فالتقدير فى الآية المتقدمة : لايكون قضاء عليهم فموت لهم ، والتقدير فى المثال السابق : ليكن منك استقامة فدخول للجنة .

فهى فاء عاطفة أيضا [1] ، لكنها لم تعطف الفعل بعدها على ماقبلها كما هو مقتضى الفاء التى لمجرد العطف : وإنما عدل بها عن ذلك (أى عن عطف الفعل) إلى عطف مصدر مسبوك من (أن) والفعل على متصيد ، ليكون العدول - المدلول عليه بنصب الفعل بعدها - قرينة على قصد السببية [2] .

نصب الفعل المقترن بالفاء فى جواب النفى :

يشترط لنصب الفعل المقترن بالفاء بعد النفى - نحو (ماتأتينا فتحدثنا) و (ماتزورنا فنكرمك) - شرطان :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية ، أى للتنصيص على قصد سببية ماقبلها لما بعدها .

---

(١) يرى الرضى أن الأغلب فى فاء السببية أن تكون للاستئناف لا للعطف ، فما بعدها (وهو المصدر المؤول) مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، وانما وجب حذف الخبر لأن الفعل لما التزم فيه حذف « أن » التى بسببها تهيأ أن يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ، فلو ابرز الخبر لكان كانه أخبر به عن الفعل . انظر شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، ٢٤٥ .

(٢) وكان النصب بأن لا بالفاء لعدم اختصاصها ، واضمرت أن وجوبا ليتناسب المتعاطفان صورة .

الثانى أن يكون النفي محضا ، أي صريحاً خالصاً من معنى الإثبات .

متى تكون الفاء المجاب بها النفى للسببية ؟ ومتى تكون لغيرها ؟

تكون الفاء السببية فى جواب النفى فينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً فى موضعين :

الأول : أن يكون المقصود نفى الثانى (مابعد الفاء) لانتفاء الأول (ماقبلها[1]) وذلك نحو قوله تعالى : (لايقضى عليهم فيموتوا[2]) ، ونحو (ماتأتينا فتحدثنا) ، و (ماتزورنا فنكرمك) ، و (مايليق بالله الظلم فيظلم) .

فقد وجه النفى إلى الأول — وهو السبب — قصدا ، فانتفي الثانى — وهو المسبب — تبعا ، والمعنى : لاتقضى عليهم فكيف يموتون ؟ ، وماتأتينا فكيف تحدثنا ؟ وماتزورنا فكيف نكرمك ؟ ، ومايليق بالله الظلم فكيف يظلم ؟

الثانى : أن يكون المقصود نفى اجتماعهما بتوجيه النفي إلى الثانى باعتباره قيدا للأول ، ويمكن تحقيق هذا المعنى فى نحو (ماتأتينا فتحدثنا) ،

---

(١) قد يرفع الفعل بعد الفاء استئنافا على هذا المعنى ، وهو قليل ، وعليه قوله :

فلقد تركت صبية مرحومة ... لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر « لا يقضى عليهم فيموتون » وأجازه الأعلم فى قراءة السبعة « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » ولكن الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه _ انظر مغنى اللبيب ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) من الآية (٣٦) فاطر .

و (ماتزورنا فتكرمك) ، و (مايحكم الله بحكم فيجور) ، على معنى : ماتزورنا محدثا بل غير محدث ، وماتزورنا مكرما بل غير مكرم ، وما يحكم الله جائرا بل غير جائر

فقد أنصب النفي على مابعد الفاء قصداً لنفي اجتماعهما ، أما الأول — وهو ما قبل الفاء — فثابت

وقيل : إن المعنى : مايكون منك إتيان يعقبه تحديث ، وماتكون منك زيارة يترتب عليها إكرام ، ومايكون من الله حكم يترتب عليه جور ، فالنفي مسلط على الثانى فقط ، أما الأول فهو أعم من أن ينتفي أيضا أو يثبت ، وحاصله جعل الثانى قيد الأول فينصب عليه النفي ، لأن الغالب انصباب النفي على القيد ، فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا وليس معنى هـذا أن يصلح الأول دائما للثبوت والانتفاء ، بل ربما لايتأتى فيه سوى الثبوت كالمثال الأخير[١] .

وتكون الفاء لغير السببية —[٢] فلا ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة فى موضعين أيضا :

الأول : أن يكون المقصود نفيهما ، بتقدير توجه النفي لكل منهما ، وتكون الفاء حينئذ لمجرد عطف الفعل على الفعل ، ويتحقق هذا فى نحو قوله تعالى : (ولايؤذن لهم فيعتذرون [٣]) فى قراءة السبعة برفع الفعل

---

(١) ويرى بعض النحاة — ومنهم الرضى — ان الفاء على ثبوت الاول ونفى التانى ليس فيها معنى السببية ، لكن انتصب الفعل — على هذا المعنى — بعدها تشبيها لها بفاء السببية .

(٢) أى لغير قصد التنصيص على السببية .

(٣) الآية (٣٦) المرسلات ، وذكر ابن هشام ان النصب كان ممكنا مثله فى « لا يقضى عليهم فيموتوا » ، ولكنه عدل لتناسب الفواصل ، والمشهور فى

بعد الفاء التي لمجرد عطف الفعل (يعتذرون) على الفعل (يؤذن) ، فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي ، ويكون المعنى : لايؤذن لهم فى الاعتذار فلا يعتذرون .

ويتأتى هذا المعنى أيضا فى الأمثلة (ماتأتينا فتحدثنا) ، و (ماتزورنا فنكرمك) ، و (ما يليق بالله الظلم فيظلم) .

كما يتأتى هذا المعنى أيضا فى قراءة عيسى بن عمر « لايقضى عليهم فيموتون [1] » ، برفع (يموتون) عطفا على (يقضي) ، أي : لايقضى عليهم بالموت فلا يموتون .

الثانى : أن يكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، بتقدير توجه النفى إلى الأول فقط وقطع الثانى عنه ، وتكون الفاء حينئذ إما عاطفة جملة مثبتة على جملة منفية وإما استئنافية [2] ، وذلك واضح فى نحو (ما تجيئنا فتجهل أمرنا) ، و (لم تقرأ فتنسى) ، لأن المراد إثبات جهله فى المثال الأول وإثبات نسيانه فى الثانى .

=

توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية ، بل الى مجرد عطف الفعل على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ، لأن المراد بلا يؤذن ، نفى الاذن فى الاعتذار وقد نهوا عنه فى قوله تعالى « لا تعتذروا اليوم » فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم بدر الدين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء « لا تعتذروا » على اختلاف المواقف ، كما جاء « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان » و « وقفوهم انهم مسئولون » وصحح ابن هشام الاستئناف فيه بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا ، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول كما ذكر فى : فلقد تركت صبية .. البيت ، وقد عرفت أن الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه كما قال ابن هشام نفسه .

(١) من الآية (٦) فاطر .

(٢) يرى ابن هشام أن التحقيق كون الفاء ـ فيما ذكر النحاة أنها للاستئناف ـ لعطف جملة على جملة .

ويتأتى هذا المعنى أيضا فى المثالين (ماتأتينا فتحدثنا)، و (ماتزورنا فنكرمك)

فإن قيل : كيف يمكن التحديث مع عدم الإتيان ؟ وكيف يتأتى الإكرام مع عدم الزيارة ؟

فالجواب : يحتمل أن يكون المعنى : ماتأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك ، ومثل ذلك يقال فى المثال الثانى .

متى يكون النفى محضا ؟

يكون النفى محضا فينتصب المضارع المقترن بفاء السببية بأن مضمرة فى جوابه إذا كان خالصاً من معنى الإثبات ، سواء أكان بالحرف — كما فى الأمثلة المتقدمة — أم بالفعل نحو (ليس صاحبك بمهمل فتلومه)، أم بالاسم وهو (غير) نحو (غير مفيد الكسل فتركن إليه) أى : مامفيد ، فغير أفادت النفى ولم يعتبر فيها مجرد المغايرة ، فجوابها منصوب كالنفى الصريح خلافا لابن السراج الذى لم يجوز النصب فى جواب غير (راجع أصول النحو ١٩٢/٢) .

ويلحق بالنفى الصريح التشبيه الواقع موقعه ، نحو (كأنك وال علينا فتشتمنا) ، و (كأنك مسئول عنا فتحاسبنا)، أى : ما أنت وال علينا، وما مسئول عنا ، وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها كما حكى عن بعض الفصحاء (قد كنت فى خير فتعرفَه) ، يريد : ما كنت فى خير فتعرفه والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو (قلما تأتينا فتحدثنا)

ويلحق بالنفى قليلا فى الاختيار الحصر بإنما نحو قوله تعالى « بديع

السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون [١] فى قراءة من نصب ، ولايجوز النصب بعد الحصر بإلا فى غير الضرورة وسيأتى لهذا الأخير مزيد بيان فى النفى غير المحض .

متى يكون النفى غير محض؟ وما حكم المضارع بعده؟

يكون النفى غير محض فلا ينتصب المضارع فى جوابه إذا كان غير خالص من معنى الإثبات ، ويكون كذلك فيما يأتى :

(ا) إذا انتقض بإلا ، نحو (ماأنت تأتينا إلا فتحدثنا) برفع (تحدث) ومثل ابن مالك فى شرح الكافية الشافية لهذا النوع بقولهم (ماقام فيأكل إلا طعامه) ، قال : ومنه قول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ فى نَديِّنَا فيَنطقُ إلا بالتى هىَ أعْرَفُ [٢]

وتبعه ابنه بدر الدين فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى وقال إنالنفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب [٣] ، نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد .

---

(١) الآية (١٧) البقرة .

(٢) البيت للفرزدق من الطويل ، والندى ، مجلس القوم ومكان تحدثهم ، وقد استشهد به ابن مالك وابنه على رفع الفعل بعد الفـــاء ، لا نتقاض النفى السابق بالا ، فهو نفى غير محض عندهما على الرغم من مجىء الا بعد الفاء ، وسيبويه يجوز الرفع والنصب فى مثل ذلك كما فى الشرح .

(٣) أى والرفع ، وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعـد استحقاق الفعل النصب ، ويتفرع على ذلك ما اذا قلت (ما جاءنى أحد الا على فاكرمه) ، فان جعلت الهاء لأحد نصبت المضارع لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى ، وان جعلتها لعلى رفعت لتاخره عنه فى التقدير .

فينطقَ إلا بالتي هي أعرف [1]

(ب) إذا تلاه نفي ، نحو (ماتزال تأتينافتحدثنا) برفع الفعل بعد الفاء ، لأن النفي السابق عليه ليس محضاً ، إذ هو متلو بنفي وهو (تزال) ، ونفى النفي إثبات .

(ﺣ) إذا تلا تقريراً بالهمزة ، نحو (ألم تأتني فأحسن إليك) برفع (أحسن) إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، فالهمزة للتقرير ، أي لحل المخاطب على الاعتراف بما دخله النفي كالإتيان والإحسان في المثال السابق ؛ فالاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي . قال العلامة الشيخ خالد في شرح التوضيح ﺣ٢ص٢٤٠ وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريراً ، أو لأنه جواب الاستفهام [2].

نصب المضارع بعد الفاء في جواب الطلب

يشترط لنصب المضارع المقترن بالفاء بأن مضمرة وجوبا شرطان أيضاً :
أحدهما : أن تكون الفاء للسببية ، وهذا الشرط – كما ترى – شرط عام لابد من توافره مع النفي والطلب .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٢٠ .

(٢) مثال ما ورد منه منصوبا قوله تعالى « أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » من الآية ٤٦ الحج ، وقد اعترض على الشيخ خالد بأن تعليل النصب بما ذكره يقتضى كون النصب فى قوله تعالى « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة » من الآية ٦٣ الحج – جائز عربية ، وأجيب بأن النصب فى الآية الأخيرة جائز عربية لكن قصد العطف على (أنزل) بتأويل (تصبح) بأصبحت ، ويوافق ما قاله الشيخ خالد قول السيوطى فى الهمع ، وذكر ابن هشام فى المغنى أن النصب ممتنع فى الآية الأخيرة لأن الفعل ليس جوابا للاستفهام ، لأن جواب الشىء يكون مسببا عنه ، واخضرار الأرض ليس مسببا عن رؤية انزال الماء من السماء وانما هو مسبب عن نفس انزال الماء ، أما فى الآية الأولى فالفعل منصوب لكونه جوابا للاستفهام لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل .

الثانى . أن يكون الطلب محضاً – أى بصريح لفظ الفعل – إذا كان أمراً أو نهياً أو دعاء ، ولا يشترط هذا الشرط فى بقية أنواع الطلب ، وسيأتى شرط خاص بالنصب فى جواب الاستفهام .

فمثال نصب المضارع بعد الأمر قوله :

يا ناقُ سيرى عَنَقاً فسيحاً   إلى سليمانَ فنستريحا (١)

وبعد النهى قوله تعالى : « لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افترى (٢) » ، وقوله :

لا يَخْدعَ عَنْكَ مأثورٌ وإن قدُمتْ

تراثُهُ فيحقَّ الحزنُ والندمُ (٣)

وبعد الدعاء قوله تعالى « ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (٤) » ، وقوله :

ربِّ وفِّقنى فلا أعدلَ عن   سَنَنِ الساعين فى خير سَنَنْ (٥)

---

(١) قاله أبو النجم العجلى من الرجز ، وناق : منادى مرخم أى : ياناقة وعنقا : منصوب لكونه نائبا عن المصدر ، أو صفة مصدر محذوف : أى سيرا عنقا ، وهو ضرب من السير ، والفسيح ، الواسع ، والشاهد فى (فنستريحا) فالفعل منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بأمر محض ، والألف فى الفعل للاطلاق .

(٢) من الآية (٦١) طه .

(٣) البيت من البسيط ، والمأثور : المال المتروك ، وان قدمت تراثه : وان تقادم وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع ، وقيل : المأثور تصحيف الموتور ، وتراثه بالتاء جمع ترة وهى الحقد والثأر ، والشاهد نصب الفعل (يحق) بعد الفاء المجاب بها نهى .

(٤) من الآية (٨٨) يونس .

(٥) البيت من الرمل ، وأعدل : أميل وأنحرف ، والسنن بفتح السين والنون : الطريقة . والشاهد فيه نصب المضارع (أعدل) لاقترانه بفاء السببية فى جواب الدعاء .

وقوله :

فيارب عجل ما أؤمل منهم فيدفأ مقرور ويشبع مرمل (١)

وبعد الاستفهام قوله تعالى « فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا (٢) » وقوله :

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن
تقضى فيرتد بعض الروح للجسد (٣)

وبعد العرض قوله :

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا (٤)

وبعد التحضيض قوله تعالى « رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين (٥) » وقوله .

---

(١) البيت من الطويل ، والمقرور : البردان ، والمرمل : العادم للقوت ، والشاهد فيه كالذى قبله حيث نصب (يدفأ) لوقوعه بعد الفاء فى جواب الدعاء .

(٢) من الآية (٥٣) الأعراف .

(٣) البيت من البسيط ، واللبانات جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة ، والشاهد فى (فأرجو) حيث نصب الفعل بعد الفاء لأنه جواب الاستفهام .

(٤) البيت من البسيط أيضا ، و (ألا) للعرض وهو الطلب بلين ورفق والشاهد فى (فتبصر) حيث نصب الفعل بعد الفاء لأنه جواب العرض ، والفاء فى (فما) للتعليل و (راء) مبتدأ ، (كمن سمعا) خبره أى : كمن سمعه والفه للاطلاق .

(٥) من الآية (١٠) المنافقون ، وقرئت (وأكن) بالجزم . قيل : عطفا على محل (فاصدق) بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم ، بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدار ، أى : ان أخرتنى فتصدقى ثابت وأكن ، وضعف ابن هشام هذا الرأى فى المغنى وذكر أن التحقيق أنه عطف على (فاصدق) بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ، أى العطف الملحوظ فيه المعنى ، لأن المعنى : أخرنى أصدق ، ويقال لهذا العطف فى غير القرآن : العطف على التوهم . ومعنى التحضيض : الطلب بحث ، واستعمال لولا بهذا المعنى غير مناسب فى جانب الرب تبارك وتعالى ، والمناسب أن تستعار لولا من التحضيض الى الدعاء .

لولا تعوجين ياسلمى على دَنِف ... فَتُخمدى نار وجد كاد يفنيه [١]

وبعد التمنى قوله تعالى « ياليتنى كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيما [٢] »

وقول الشاعر ·

ياليت أم خليد واعدت فوفت ... ودام لى ولها عُمْرٌ فنصطحبا [٣]

النصب بعد الرجاء :

اختلف النحاة فى نصب الفعل المقترن بفاء السببية بعد الرجاء على ثلاثة مذاهب :

١ — فذهب الكوفيون وعلى رأسهم أبو زكريا الفراء إلى نصب الفعل بعد الرجاء كنصبه بعد التمنى ووافقهم على ذلك ابن مالك فقال :

والفعلُ بعد الفاء فى الرجا نُصِبْ

كنصب ما إلى التمنى يَنْتَسِبْ [٤]

---

(١) البيت من البسيط ، وتعوجين : تعطفين وتميلين ، والدنف : من أضناه العشق ، ويروى : كاد يبرينى فى بعض الكتب ، والشاهد نصب (تخمدى) لوقوعه فى جواب التحضيض ·

(٢) من الآية (٧٣) النساء ·

(٣) البيت من البسيط ، ويالمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف أى : يا قوم ليت ، والشاهد فى (فنصطحبا) حيث نصب الفعل المقترن بالفاء لأنه جواب التمنى ، والألف للاطلاق ·

(٤) الفعل : مبتدأ ، بعد : ظرف مضاف متعلق بمحذوف حال من فاعل نصب ، والفاء : مضاف اليه ، فى الرجا · جار ومجرور متعلق بنصب ، ونصب فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ ، كنصب : جار ومجرور صفة لمحذوف أى : نصبا كنصب ، ويجوز أن يكون حالا من نائب فاعل نصب ، ما : اسم موصول مضاف اليه ، الى التمنى :

=

وذلك لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم « لعلى أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فأطلعَ إلى إله موسى[1] » وكذلك «وما يدريك لعله يزكى، أو يذكر فتنفعَه الذكرى[2] » ، وقول الراجز أنشده الفراء :

عَلَّ صروفَ الدهر أو دُولاتِها
تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها
فتستريحَ النفس من زفْراتِها[3]

٢ — وذهب البصريون إلى منع أن يكون للرجاء جواب منصوب ، وتأولوا ماورد منصوبا بعد الرجاء فقالوا : يجوز أن يكون الفعل (أطلع) فى الآية الأولى منصوبا لكونه جوابا للأمر (ابن) . أو ولى أن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة للمصدر المؤول على الاسم الخالص من التأويل بالفعل وهو (الأسباب) ، أو عطف على (أبلغ) على معنى (أن أبلغ) فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا ، كقول الرسول عليه الصلاة والسلام (فلعل

=

جار ومجرور يتعلق بينتسب ، وينتسب : مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر يعود الى ما والجملة لا محل لها صلة الموصول وقد اضطررت الى تقديم هذا البيت عن موضعه ليكون الحديث عن نصب المضارع المقترن بالفاء بعد أنواع الطلب كاملا ، وموضعه فى الألفية بعد قوله الآتى : والأمر ان كان بغير افعل فلا ... البيت .

(١) من الآيتين (٣٦ ، ٣٧) غافر .

(٢) الآيتان (٣ ، ٤) عبس .

(٣) رجز لم يعلم راجزه ، عل : لغة فى لعل ، صروف الدهر : تقلباته ، والدولات ـ بضم الدال ـ جمع دولة فى المال ، وبفتح الدال فى الحرب ، وقيل : هما واحد ، وتدلننا من الادالة وهى الغلبة والنصر ، واللمة بالفتح : الشدة وهى مفعول ثان لتدلننا ، والزفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة ، وقيل ان اللمة منصوب بنزع الخافض أى باللمة ان أريد بالادالة الغلبة على العدو ، أو على اللمة أو باللمة النازلة على العدا ان أريد بالادالة النصر ، والشاهد فى فتستريح .

بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) والاحتمال الثالث (وهو العطف على المعنى) يأتى فى الآية الثانية والرجز .

٣ ـ وذهب بعض النحاة إلى التفصيل فقال إن أشربت لعل معنى ليت نصب جوابها وإلا فلا .

واختار الأشمونى رأى الفراء ، وحكم على تأويل البصريين ماورد منصوبا فى جواب الترجى بالبعد ، ونقل عن أبى حيان فى ارتشاف الضرب أنه قد سمع الجزم بعد الترجى عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ثم قال « وهو يدل على صحة ماذهب إليه الفراء » ، أى أن جزم الفعل فى جواب الترجى عند سقوط الفاء دليل على أن الصحيح نصب الفعل فى جواب الترجى عند وجود الفاء ، لأن الجزم فرع النصب

شرط النصب فى جواب الاستفهام :

شرط ابن مالك فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام أن لايتضمن وقوع الفعل فى الزمن الماضى ، احترازا من نحو (لم ضربت أخاك فيجازيك) . وعلة ذلك أن الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبى على الفارسى .

ولم يشترط المغاربة هذا الشرط . حكى ابن كيسان (أين ذهب زيد فنتبعه) بنصب الفعل بعد الفاء مع أن الفعل بعد الاستفهام محقق الوقوع ، على أن يسبك المصدر المستقبل من لازم الجملة الاستفهامية المتضمنة وقوع الفعل ، فالتقدير فى المثال الأول . ليكن منك إعلام بسبب ضرب أخيك

فجازاة لك منه ، والتقدير في المثال الثاني : ليكن منك إعلام بمكان ذهاب زيد فاتباع منا له [1] .

حكم المضارع بعد الطلب إذا لم تكن الفاء السببية :

إذا وقع المضارع المقترن بالفاء بعد الطلب ولم يقصد بالفاء السببية ، وجب رفع المضارع ، ولا تكون الفاء آنذاك لغير الاستئناف[2] ، نحو (احترم أخاك فيقدرك) ، أي : فهو يقدرك ، ومنه قول الشاعر :

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق ؟ [3]

أي : فهو ينطق ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له[4]) في قراءة من رفع « يضاعف » ، والحديث القدسي عن الله عز وجل : « من يدعوني فأستجيب له ، من يستغفرني فأغفر له[5] » .

---

(١) ويشترط في الاستفهام ايضا أن لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز النصب في نحو (هل أخوك علي فاكرمه ؟) ، بخلاف (هل أخوك قائم فاكرمه ؟) وذلك لعدم امكان تصيد مصدر من الخبر الجامد (انظر شذور الذهب لابن هشام وحاشية عبادة عليه جـ ٢ ص ٩٦) ، ويمكن القول هنا ايضا بان لا مانع من سبك المصدر من لازم معنى الجملة ، ويكون التقدير : هل يثبت كون علي أخاك فاكرام منا (انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ١١٦) .

(٢) أي ولا تكون للعطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء .

(٣) البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري ، من الطويل ، والربع : المنزل ، والقواء ـ بفتح القاف ـ الخالي ، والسملق : التي لا تنبت ، والشاهد فيه رفع (ينطق) على الاستئناف بعد الفاء ، لعدم قصد السببية ، ولو كانت الفاء للسببية لنصب ، ولو كانت للعطف لجزم .

(٤) من الآية (٢٤٥) البقرة ، والآية (١١) الحديد . وقراءة النصب على أن الفاء للسببية .

(٥) برفع استجيب واغفر على أن الفاء للاستئناف ، وبنصبهما على أن الفاء للسببية .

حكم المضارع بعد الطلب غير المحض :

سبق أن ذكرنا اشتراط النحاة لنصب الفعل المقترن بفاء السببية المجاب بها أمر أو نهى أو دعاء ، كون هذه الأنواع الثلاثة محضة أى بصريح لفظ الفعل ، فإن كان واحد منها غير محض امتنع نصب جوابه عند الجمهور ، وقد انحصر هذا فى الطلب باسم الفعل نحو (صه فأكرمك [1]) ، أو بالمصدر النائب عن فعل الأمر نحو (سكوتا فينام الناس) ، أو بما لفظه الخبر نحو (حسبك الحديث فيستريح الناس [2]) ، و (رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير) .

وذهب ابن هشام إلى أن المصدر الصريح إذا كان الطلب ينصب جوابه كما ينصب بصريح لفظ الفعل .

وذهب الكسائى إلى جواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر مطلقا ، أى سواء أكان من غير لفظ الفعل نحو (صه فأكرمك) ، أم كان مشتقا من لفظ فعله نحو (نزال فأحدثك) ، كما أجاز النصب أيضا بعد مالفظه الخبر ومعناه الأمر نحو (حسبك الحديث فينام الناس) ، والدعاء نحو (غفر الله لزيد فيدخله الجنة) .

---

(١) اختلف فى اسم الفعل ، فقيل : هو اسم للفظ النائب عن الفعل ، أو لمعناه من الحدث والزمان ، أو اسم للمصدر النائب عن الفعل ، أو هو فعل ، أقوال اربعة ، قال بالأول جمهور البصريين ، وبالثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون ، وعلى القول بأن اسم الفعل فعل حقيقى او اسم للفظ الفعل لا موضع له من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك ، وعلى القول بانه اسم لمعنى الفعل موضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول بانه اسم للمصدر النائب عن الفعل موضعه نصب بفعله النائب عنه وهو قول المازنى وطائفة .

(٢) حسب : اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء ، واما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب .

وذهب ابن عصفور إلى جواز النصب فى جواب نزال ودراك ونحوها من أسماء الفعل المشتقة نحو (ضراب عمرا فيستقيم) ، وحكاه ابن هشام عن ابن جنى .

النصب بعد الخبر المحض المثبت :

عرفت مما سبق أن النصب بعد فاء السببية لايكون إلا بعد نفى أو طلب محضين ، فإن كان مسبوقا بخبر محض مثبت لم يجز النصب بأن مضمرة بعد الفاء فى الاختيار ، ويجوز قليلا نصب الفعل بعد الخبر المثبت فى الضرورة نحو قوله .

سأترك منزلى لبنى تميم   وألحق بالحجاز فأستريحا[1]

الخلاف فى ناصب المضارع بعد الفاء :

ماذكر من أن ناصب المضارع بعد الفاء هو (أن) مضمرة وجوبا هو مذهب البصريين ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن مابعد الفاء منصوب بالمخالفة ، لأن ماقبلها نفى أو طلب ومابعدها ليس كذلك ، فلما خالف مابعد الفاء ماقبلها ـ معنى خالفه إعرابا ، وذهب بعض الكوفيين والجرمى إلى أن الفاء هى الناصبة بنفسها .

---

(١) البيت للمغيرة بن حنين التميمى الحنظلى ، من الوافر ، والشاهد فى (فاستريحا) حيث نصب بعد الفاء وليس مسبوقا بنفى او طلب للضرورة كقوله :

لناهضبة لا ينزل الذل وسطها   ويأوى اليها المستجير فيعصما

أو الفعل مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها الألف ، وتاكيد مثل هذا جائز فى الضرورة ، ويروى : لأستريحا ، وليعصما فلا ضرورة .

والصحيح مذهب البصريين ، أما القول بأن الناصب المخالفة فنقوض بنحو (ماجاء محمد لكن على) و (جاء محمد لاعلى) فقد خالف الثانى الأول فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب ، والقول بأن الفاء ناصبة منقوض أيضا بأن الفاء عاطفة وحرف العطف لايعمل لعدم اختصاصه .

٢ — إضمار « أن » وجوبا بعد واو المعية

قال ابن مالك :

والواوُ كالفا إنْ تفد مفهومَ مَعْ
كلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ (١)

يعنى أن الواو ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا إذا تقدم عليها نفى أو طلب ـ كالفاء ـ وكانت الواو مفيدة للمعية أى للمصاحبة إلى جانب كونها عاطفة ، كقولك (لاتكن جلدا وتظهرَ الجزع) .

فلابد من توافر شرطين لنصب الفعل بعد الواو بأن مضمرة وجوبا وهما :

---

(١) الواو : مبتدأ ، كالفا : قصر للضرورة جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ان شرطية ، تفد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هى يعود على الواو ، مفهوم : مفعول به مضاف ، مع : مضاف اليه ، كلا تكن : الكاف جارة لقول محذوف اى كقولك ، ولا ناهية وتكن مضارع مجزوم بها واسم تكن ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، جلدا : خبر تكن ، وتظهر : الواو للمعية وتظهر مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو وهو محل الشاهد وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، الجزع مفعول به ، وجواب ان محذوف مع أن فعل الشرط ليس ماضيا للضرورة ، والتقدير : فهى كالفاء ، أى فى نصب المضارع بعدها فى المواضع المذكورة بأن مضمرة وجوبا وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها .

١ ـ أن يتقدم عليها نفى أو طلب كما حدث مع فاء السببية .

٢ ـ أن تكون الواو ليست لمجرد العطف أو الاستئناف ، بل تكون للمعية[١] .

الأمثلة والشواهد :

الأول : النفى ، نحو قوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين[٢]) .

الثانى : الأمر ، نحو قوله :

فقلتُ : ادعِي وأدْعوَ ، إنَّ أندى   لِصوت أنْ ينادىَ داعيانِ[٣]

(١) سماها الرضى واو الصرف كتسمية الكوفيين لها ، وانكر أن تكون للعطف مطلقا ، وهى عنده اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، فمعنى (قم واقوم) : قم وقيامى ثابت : أى فى حال ثبوت قيامى والخبر محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال ، واما بمعنى مع وهى لا تدخل الا على الاسم ، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها ، فمعنى (قم واقوم) : قم مع قيامى ، كما قصدوا فى الاسم الذى هو مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو . قال : « ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة ، أى : ليكن منك قيام وقيام منى لم يكن فى هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع » انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٨ وما بعدها .

(٢) الآية (١٤٢) البقرة والمعنى : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم ، أى : ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم ، واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه : لأن علم غير الواقع واقعا جهل ، فالخطاب لقوم جاهدوا ولم يصبروا وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة ، مع أن الطمع انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر .

(٣) قاله الأعشى أو الحطيئة أو ربيعة بن جشم أو دثار بن شيبان النميرى من الوافر ، والشاهد فى (وأدعو) حيث نصب الفعل المقترن بواو المعية بعد الأمر بأن مضمرة وجوبا ، أندى : أبعد ذهابا للصوت ، والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يرتفع دعائى ودعاؤك فان أرفع صوت دعاء داعيين .

الثالث : النهي ، نحو قوله :

لاتَنْه عَنْ خلق وتأتِيَ مثله   عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ[1]

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

أتبيتُ ريانَ الجفونِ مِنَ الكرَى   وأبيتَ منكَ بليلةِ الملسوعِ[2]

وَقوله :

ألمْ أكُ جارَكم ويكونَ بيني   وبينكمُ المودّةُ والإخاء[3]

الخامس : التمنى ، نحو قوله تعالى : (ياليتنا نرد ولانكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين[4]) فى قراءة حمزة وَحفص[5] بنصب (ونكذب ونكون) .

هذه هي الأنواع الخمسة التى سمع النصب فيها مع الواو ، أما الدعاء ، والعرض، والتحضيض،والترجي فلم يسمع نصب الفعل المقترن بالواو بعدها .

---

(١) قاله أبو الأسود الدؤلى ، من الكامل ، والشاهد فى (وتاتى) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد النهى ، أى لا يكن منك نهى عن خلق قبيح واتيان مثله ، وعار مرفوع لانه خبر لمبتدأ محذوف أى « ذلك عار عليك وعظيم صفته وجملة « اذا فعلت » معترضة بينهما .

(٢) البيت من الكامل ، والشاهد فى (وتبيت) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الواو التى للمعية الواقعة بعد الاستفهام ، والتاء فى (تبيت) فى كلا الفعلين لام الكلمة من بات التامة ، والخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة ، وليلة الملسوع : كناية عن ليلة السهر .

(٣) قاله الحطيئة ، من الوافر ، والشاهد فى (ويكون) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام .

(٤) من الآية (٢٧) الأنعام ، والشاهد فيها نصب (نكذب ونكون) على قراءة حمزة وحفص ، و (ونكون) على قراءة ابن عامر .

(٥) ووافقهما ابن عامر فى نصب (نكون) لا غير .

ويرى كثير من النحاة كالأشمونى أنه يجوز النصب بعدها قياسا ، ومنع ذلك أبوحيان فقال : لاينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع ، وأورد أبو الحسن الأشمونى عبارة لابن السراج يدعم بها رأيه فى أن الواو ينتصب الفعل بعدها فى غير الموجب[1] من حيث انتصب مابعد الفاء[2] » وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الاشراك بين الفعل والفعل[3] ، وأردت عطف الفعل[4] على مصدر الفعل الذى قبلها كما فى الفاء وأضمرت (أن) ، وتكون الواو فى جميع هذا بمعنى مع فقط » (أصول النحو لابن السراج ٢/١٥٩) .

حكم المضارع بعد الواو التى لغير المعية :

فإن كانت الواو لغير المعية لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا ، بل إن كانت للاستئناف رفعت الفعل بعدها ، وإن كانت لمجرد التشريك بين الفعلين (أى لمجرد عطف الفعل على الفعل) أعطيت المعطوف حكم المعطوف عليه ، ومن ثم جاز لك فيما بعد الواو من نحو (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) الأوجه الثلاثة التى مر ذكرها[5] .

الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء :

ماذكر من الخلاف فى ناصب المضارع بعد الفاء يذكر هنا ، فالمذاهب فى الناصب ثلاثة .

---

(١) أى غير الخبر المثبت ، وغيره هو النفى والطلب .

(٢) أى فى الأمكنة التى ينصب فيها ما بعد الفاء .

(٣) أى اذا لم ترد جعلها لمجرد عطف الفعل على الفعل .

(٤) أى عطف المصدر المؤول من أن والفعل .

(٥) انظر اعراب الفعل ص ٥ .

١ — أن مضمرة بعد الواو وجــوبا ، والواو عاطفة لمصدر ملسبك من أن والفعل على مصدر متصيد مما قبلها . وهو مذهب البصريين ، وإنما نصب المضارع بعد واو المعية ليكون نصبه علامة على أن هــذه الواو ليست التى لمجرد العطف وإنما هى التى تفيد مصاحبة مضمون مابعـدها لمضمون ماقبلها فى زمن واحـد ، وكان النصب بأن لا بالواو لأن الواو حرف عطف فلا يعمل لعدم اختصاصه ، وأضمرت أن وجوبا ليتناسب المتعاطفان صورة .

٢ ـ ذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب المخالفة

٣ ـ ذهب بعضهم إلى أن الناصب الواو نفسها .

والصحيح مذهب البصريين كما تقدم فى الفاء .

إجراء ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب :

أجرى ابن مالك (ثم) مجرى الفاء والواو بعــد الطلب ، فأجاز فى قوله ﷺ (لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه [1]) ثلاثة أوجه : الرفع على الاستئناف [2] أى : ثم هو يغتسل منه ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب بأن

(١) أخرجه البخارى فى ٤ ـ كتاب الوضوء ، ٦٨ ـ باب الماء الدائم .
وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٢ وما بعدها حيث ذكر ابن مالك نظير يغتسل المفعل يدركه فى قوله تعالى : « ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله » النساء (١٠٠) .
(٢) لا على العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء .

مضمرة[1] ، وابن مالك يتابع الكوفيين فى إلحاق ثم بالواو والفاء ، ويخالفهم فى جعل النصب بعدها بأن مضمرة .

(جزم المضارع فى جواب الطلب)

قال ابن مالك :

وبعدَ غيرِ النفي جزماً اعتَمِدْ ... إن تسقُطِ الفاوالجزاءُ قدْ قُصِدْ[2]

يعنى أن الفاء انفردت عن الواو بأن الفعل بعدها يجزم عند سقوطها (أى عدم وجودها مع الفعل)[3] بشرط أن يقصد الجزاء ، أى يقصد تقدير الفعل مسبباً عما قبله ، وذلك بعد (غير النفى) أى بعد الطلب بأنواعه لا بعد النفى[4] .

---

(١) ضعف وجه النصب واعطاء ثم حكم واو الجمع كما ذكر ابن مالك بانه يصير المعنى عليه النهى عن الجمع بين البول والاغتسال ، فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا اغتسال منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك ، واجاب ابن هشام فى المغنى بأن اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل ، والدليل هنا قام على الغائه . انظر المغنى ص ١١٩ .

(٢) بعد : ظرف متعلق بقوله « اعتمد » الآتى وهو مضاف و « غير » مضاف اليه ، و « غير » مضاف و « النفى » مضاف اليه ، جزما : مفعول مقدم لا عتمد ، اعتمد : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، « ان » شرطية ، تسقط : مضارع فعل الشرط ، الفا : قصر ضرورة فاعل تسقط والجزاء : الواو للحال والجزاء مبتدأ ، قد قصد : قد حرف تحقيق وقصد فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

(٣) بأن لم توجد أصلا ، أو وجدت وحذفت ، فالسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود .

(٤) قال السيوطى نقلا عن ابن هشام : ينبغى أن يستثنى ايضا (لو) التى للتمنى فى نحو (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) ، ووجهه أن اشرابها التمنى طارىء عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها . الصبان ٣٠٨/٣ .

فمثال الجزم بعد الأمر قوله :

قِفا نبكِ من ذِكرَى حبيب ومنـزلِ
بسقط اللوى بين الدَّخول فحَومل [1]

وبعد النهى قولك (لا تعص الله يدخلك الجنة) ، وبعد الاستفهام قولك (هل تزورنى أزرك) ، وبعد الدعاء قولك (رب وفقنى أطعك) ، وبعد التمنى (ليت لى مالا أنفقه) ، وبعد الترجى (لعل الغائب يعود أقابله) ، وبعد العرض (ألا تنزل تصب خيراً) ، وبعد التحضيض (لولا تجيء أكرمك)

لم لا يجزم الفعل بعد النفى ؟

أما النفي فلا يجزم جوابه ، وذلك لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعد النفى كما لا يجزم بعد الإيجاب لما فى كل من تحقق ، بخلاف الطلب الذى يشبه الشرط فى عدم التحقق وكونه سبباً فيما بعده .

ما الحكم إذا لم يقصد الجزاء ؟

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب ولم يقصد الجزاء (أى تسبب الفعل عن الطلب) فإن المضارع لا يجزم بل يرفع إما مقصوداً بجملته الوصف ، أو الحال ، أو الاستئناف .

---

(١) قاله امرؤ القيس ، من الطويل ، والشاهد فى « نبك » حيث جزم لانه وقع بعد الامر وخلا عن الفاء وقصد به الجزاء وسقط اللوى بكسر السين منقطع الرمل ، واللوى حيث ينقطع ويلتوى ويرق ، والدخول وحومل : موضعان، والفاء بمعنى الواو .

ويتعين الوصف إن كان قبل الفعل نـكرة لا تصلح لمجيء الحال منها ، كقوله تعالى « فهب لى من لدنك ولياً يرثني »[١] فى قراءة من رفع ، ويتعين الحال إن كان قبله معرفة محضة كالضمير فى نحو قوله تعالى « ذرهم فى خوضهم يلعبون »[٢] ، وقوله عز وجل « ولا تمنن تستـكثر »[٣] ، ويتعين الاستئناف إن كان ما قبله مقطوعا عنه بحيث لا يصلح للوصفية ولا للحالية كما فى قول الشاعر :

وقال رائـدهم : أرسوا نزاولهـا

فـكل حتف امرىء يجرى بمقدار[٤]

ويحتمل الوصفية والحالية نحو (أكرم شخصاً من العلماء يقرأ) ، ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى « وألق ما فى يمينك تَلَقَّفُ ما صنعوا »[٥] فى قراءة من رفع وهى قراءة ابن ذكوان ، وقوله تعالى (فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبساً لا تخاف)[٦] ويحتمل هذا الوصفية أيضاً بتقدير لا تخاف فيه[٧] ، ومما يحتمل الحال والاستئناف ـ أيضاً ـ قول الشاعر :

---

(١) الآيتان (٥ ، ٦) مريم .

(٢) من الآية (٩١) الانعام .

(٣) الآية (٦) المدثر .

(٤) البيت من البسيط ، والرائد : القائد الذى يتقـدم القوم . ارسوا : أقيموا . نزاولها : نحاولها والضمير للحرب ، والشاهد فى رفع الفعل (نزاول) على الاستئناف لعدم قصد الجزاء .

(٥) من الآية (٦٩) طه .

(٦) من الآية (٧٧) طه .

(٧) ومما يحتمل الأوجه الثلاثة أيضا قوله عز وجل « خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » ، لكن الحال من فاعل « خـذ » لا من « صدقة » لأنها نكـرة .

كُرّوا إلى حَرّتيكم تعمُرونهما

كما تكرُّ إلى أوطانها البقرُ [١]

ما جازم المضارع عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ؟

عرفت أن النحاة اتفقوا على جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ، بيد أنهم اختلفوا فى جازم الفعل حينئذ على أربعة أقوال :

الأول : أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ، وعليه يكون عامل الجزم مذكوراً وهو لفظ الطلب المضمن معنى حرف الشرط .

وهذا مذهب ابن خروف ، واختاره المصنف (ابن مالك) ونسبه إلى الخليل وسيبويه . واعترض على هذا الرأى بأشياء

(أ) أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير ، بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف .

(ب) الشرط لابد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرة الأداة ، ولا جائز أن يكون الطلب مضمنا له مع معني حرف الشرط لأن تضمن الطلب معني الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة الأصل ، ولا جائز - أيضاً - أن يقدر

---

(١) قاله الأخطل من البسيط ، الكر : الرجوع وبابه رد ، حرتيكم : تثنية حرة وهى أرض ذات حجارة سود ، والشاهد فى « تعمرونهما » حيث رفع المضارع وجملته تصلح للحال والاستئناف ، ولم يجزم لعدم قصد الجزاء به .

الفعل بعد الطلب لامتناع إظهاره مع حرف الشرط وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط وحرف الشرط لايصح إظهاره هنا لتضمن الطلب معناه : وهذا الاعتراض الأشمونى [١] .

(ح) يترتب عليه كون الشيء الواحد متضمناً لمعنيين متناقضين : طلب وغير طلب ، ذلك أن فى تضمين (إيتنى [٢]) ـ مثلا ـ معنى (إن تأتنى) تضمين معنيين ، معنى (إن) ومعنى (تأتنى) ، ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين ، مع أن معنى (إن تأتنى) معنى غير طلبى ، فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلباً غير طلب ، وهذا الاعتراض لأبى حيان وهو متفق فى بعض أجزائه مع اعتراض الأشمونى السابق [٣] .

(د) يستلزم كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة ، وهذا الاعتراض لابن عصفور وتابعه فيه الأشمونى [٤] .

الثانى : أن الأمر والنهى وباقى أنواع الطلب نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط (الأداة والفعل) وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت ، كما أن النصب فى نحو (ضرباً اللص) بـ (ضربا) لنيابته عن اضْرِبْ لا لتضمنه معناه ، وعليه يكون عامل الجزم مذكورا كالأول وهو لفظ الطلب النائب عن الشرط . وهذا مذهب الفارسى والسيرافى وابن عصفور .

---

(١) هدم الصبان هذا الاعتراض بأن الشرط الذى لا بد له من فعل هو الشرط التحقيقى لا التقديرى والكلام هنا عن الشرط التقديرى أى الذى تضمن الطلب معناه .

(٢) فى نحو قولك (ايتنى أكرمك) .

(٣) ويمكن رده بما رد به الاعتراض الثانى .

(٤) قال الصبان : ولك أن تقول : لا نسلم الاستلزام المذكور ، بل العامل الفعل فقط لا الجملة . ٣/٣١١ .

وقد اعترض على هذا الرأى بأشياء .

(ا) أن نائب الشىء يؤدى معناه ، والطلب لايؤدى معنى الشرط إذ لاتعليق فى الطلب بخلاف الشرط .

(ب) الأرجح فى نحو (ضربا اللص) أن (اللص) منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر [١] .

(حـ) يستلزم كون العامل جملة كالرأى الأول [٢] .

الثالث : أن الجزم بشرط مقدر هو وفعله بعد الطلب لدلالة الطلب عليهما [٣] ، وعليه يكون عامل الجزم مقدرا لامذكورا .

وإلى هذا ذهب أكثر المتأخرين ، وهو اختيار الأشمونى ، وقد أبطله المصنف بقوله تعالى « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية [٤] » قال ابن مالك : لأن تقدير أداة الشرط (أى بناء على هذا المذهب) يستلزم أن لايتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، لكن التخلف واقع .

ولكن هذا الرأى لم يعدم مدافعاً يتصدى لاعتراض المصنف عليه ، فقال الدمامينى : « وهذا (أى اعتراض المصنف) مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع ، قال بعض المتأخرين : يكفى الشرط فى

---

(١) بعض النحاة يمنع هذا الترجيح .
(٢) ويرد بما رد به الصبان هذا الاعتراض فى الرأى الأول .
(٣) الظاهر أنه يتعين تقدير « ان » على هذا الرأى ، لأنها أم الجوازم .
(٤) من الآية (٣١) ابراهيم .

كونه شرطا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخر ، نحو (إن توضأت صحت صلاتك) » .

وقال ابن المصنف : « إن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ، فيحتمل أن يكون الأصل : يقم أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب المضاف إليه منابه فارتفع واتصل بالفعل ، ويحتمل أنه ليس المراد بالعباد مطلق المؤمنين ، بل المراد بهم المخلصون منهم ، وكل مخلص قال له الرسول ﷺ : أقم الصلاة أقامها [٢] » .

الرابع : أن الجزم بلام طلب مقدرة ، فإذا قيل (ألا تنزلُ تصبْ خيرا) فمناه : لتصب خيرا

وعليه يكون العامل مقدرا كالرأى الثالث

وقد ذكر الأشمونى أن هذا الرأى ضعيف ، لأنه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل موضع إلا بتجوز وتكلف فى بعض المواضع نحو (أكرمنى أكرمْكَ) من كل ما كان فيه المضارع الواقع مجزوما بعد الطلب مسندا إلى المتكلم ، أما التجوز فلأن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبى ، وأما التكلف فلأن دخول لام الطلب على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فى الجوازم إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٢٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ٣ ص ٣١٠ .

شرط الجزم بعد النهي وبعد غيره من أنواع الطلب :

قال ابن مالك :

وشَرْطُ جزم بعد نَهْيٍ أن تَضَعْ

« إن) قبل « لا » دون تخالف يقَعْ .[1]

يعني أن شرط الجزم بعد النهى خاصة صحة وضع (إن) الشرطية قبل (لا) الناهية[2] دون وقوع فساد في المعنى

وهذا الشرط شرطه البصريون[4] ، ومن ثم جاز عندهم نحو (لاتدن من الأسد تسلم) ، و (لاتقترب من النار تنج) ، و (لاتهمل دروسك تنجح) لصحة المعني عند وضع إن الشرطية قبل (لا) ، فيصح إن لاتدن من الأسد تسلم ، وإن لاتقترب من النار تنج ، وإن لاتهمل دروسك تنجح) ، وامتنع نحو (لاتدن من الأسد يأكلك) . [ولا تقترب من النار تحترق) ، ولا تهمل دروسك ترسب بالجزم .

---

(١) شرط مبتدأ مضاف و « جزم » مضاف اليه ، بعد : ظرف متعلق بشرط أو بجزم وهو مضـــاف و « نهى » مضاف اليه ، أن : ناصبة مصدرية ، تضع : مضارع منصوب بأن وسكن للوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت والمصدر المؤول من أن والفعل خبر مرفوع ، « ان » قصد لفظها : مفعول به لتضع ، قبل : ظرف متعلق بتضع وهو مضاف و « لا » قصد لفظها مضاف اليه ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال من « ان » السابق وهو مضاف و « تخالف » مضاف اليه ، يقع : مضارع مرفوع وسكن للوقف وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى تخالف ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر نعت لتخالف .

(٢) التى تصير نافية بدخول « ان » الشرطية عليها :

(٣) ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) .

وخالف الكسائي الجمهور ، فلم يشترط صحة دخول « إن » على « لا » . وجوز الجزم فيما منع الجمهور جزمه نحو (لاتدن من الأسد يأكلك) بتقدير (إن تدن) بغير نفي لاقتضاء المقام ذلك ، واحتج بالسماع وبالقياس .

أما السماع فبقوله عليه الصلاة والسلام : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم [1]) ، وبقول الصحابي : (يارسول الله لاتشرف يصبك سهم) ففي كل من الحديث والأثر الفعلان (يؤذ ،ويصب) مجزومان في جواب النهي مع عدم صحة المعنى إن وضعت (إن) قبل (لا) وصحته بوضع (إن) دون (لا) .

وأما القياس فعلى النصب ، فإنه يجوز (لاتدن من الأسد فيأكلك [2]) ، والجزم فرع النصب ، أي يجوز عند سقوط الفاء وقصد الجزاء في المثال خلافا للبصريين .

وقد رد البصريون بأن الجزم في كل من الحديث والأثر الإبدال (أي إبدال الاشتمال) من فعل النهي لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الحديث (يؤذينا) بثبوت الياء كما ردوا القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب [3] .

* * *

(١) ومثله : (لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) وقد رده البصريون بأن السكون للادغام لا للجزم ، ويصح أن يكون الجزم للابدال .

(٢) وفى التنزيل : (لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب) .

(٣) فى التصريح على التوضيح ٢٤٢/٢ : « وفى رد القياس نظر ، فانهم (أى الكوفيين) قائلون بجواز الجزم بعد النفى » .

أما شرط الجزم بعد بقية أنواع الطلب غير النهى كالأمر والاستفهام وغيرهما فصحة وضع (إن تفعل) قبل المضارع مع سلامة المعنى ، فيصح الجزم فى نحو (اجتهد تنجح) ، و (أين بيتك أزرك) ، لصحة إن تجتهد تنجح ، وإن تعرفنيه أزرك ، ولا يصح الجزم فى نحو (أحسن إلى لا أحسن إليك) و (أين بيتك أضرب خالدا فى السوق) ، لعدم صحة : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ، وإن تعرفنيه أضرب خالدا فى السوق وعبارة ابن مالك فى التسهيل توهم إجراء خلاف الكسائى فى غير النهى كالنهى . قال ابن مالك : « فإن لم يحسن إقامة (إن تفعل) مقام الأمر ، و (إن لا تفعل) مقام النهى لم يجزم جوابهما ، خلافا للكسائى »[1] ، ومن ثم قال الدماميني . فيجوز عنده — أى عند الكسائى — (أسلم تدخل النار) بمعنى : إن لم تسلم تدخل النار .

فالمعول عليه عند الكسائى — إذن — فى التقدير هو القرينة التى بمقتضاها يمكن تقدير « إن » وحدها دون نفى ، أو « إن » داخلة على نفى .

(الجزم بعد الأمر عند سقوط الفاء ولو كان بغير صريح الفعل)

قال ابن مالك :

والأمرُ إنْ كانَ بغيرِ « افعلْ » فَلا
تَنصب جوابَهُ ، وجزمهُ اقبَلا[2]

---

(١) انظر التسهيل ص ٢٣٢ .

(٢) الأمر : مبتدأ ، ان شرطية ، كان فعل الشرط واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره : هو يعود إلى الأمر ، بغير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

سبق أن ذكرنا اشتراط الجمهور لنصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب الأمر أن يكون الأمر بصريح لفظ الفعل ، فإن كان بغير صريح لفظ الفعل منع الجمهور نصب المضارع بعد الفاء ، وهذا معنى قول المصنف :
والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه .

هذا عند ذكر الفاء ، أما عند سقوطها وقصد الجزاء فيجزم المضارع فى جواب الأمر ولو كان بغير صريح لفظ فعل الأمر بإجماع النحاة ، وذلك نحو قوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم »[١] ، فقد جزم المضارع (يغفر) وما عطف عليه فى جواب (تؤمنون ، وتجاهدون) لأنهما فى معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس الجزم فى جواب الاستفهام السابق فى قوله سبحانه « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم »[٢] ، لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد[٣]

ومن ذلك أيضاً قول العرب (اتقى الله امرؤ فعلَ خيرا يثب عليه) ،

=

كان وغير مضاف و « افعل » مضاف اليه ، فلا : الفاء واقعة فى جواب الشرط و لا » ناهية ، تنصب : مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت ، جواب : مفعول به مضاف والهاء مضاف اليه ، والجملة الفعلية فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجزمه : الواو عاطفة أو استئنافية وجزم مفعول به مقدم لاقبلا والهاء مضاف اليه واقبلا : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت .

(١) الآيتان (١١ ، ١٢) الصف .

(٢) من الآية (١٠) الصف .

(٣) وقيل الجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال .

أى : ليتق ، وقولهم (حسبك الحديث ينم الناس) ، أى : اكفف عن الحديث ، ومنه قول الشاعر :

وَقَوْلِي كلما جَشَأت وجاشت مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي [١]

والقياس الجزم فى جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب فى جوابه مع الفاء ، وذكر أبو حيان فى الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجي ، لأن الجزم فرع النصب [٢] .

إجمال لمواضع إضمار (أن) وجوبا

تضمر (أن) وجوبا عند البصريين فى ستة مواضع :

١ ـ بعد (كى) فى الاختيار ، فلا يجوز إظهارها بعدها فى غير الضرورة ، خلافا للكوفيين الذين يجيزون إظهارها بعد كى للتوكيد .

٢ ـ بعد لام الجحود ، خلافا للكوفيين أيضاً الذين يرون أن اللام هى الناصبة ويجوزون إظهار (أن) بعدها للتوكيد .

٣ ـ بعد (أو) التى بمعنى (حتى ، أو إلا) خلافا للكوفيين الذين يرون أن الناصب هو (أو) نفسها ، أو المخالفة .

٤ ـ بعد حتى إذا كان الفعل بعدها مستقبلا حقيقيا أو مؤولا بالمستقبل ،

---

(١) البيت لعمرو بن الاطنابة الانصارى ، من الوافر ، والشاهد فى (تحمدى) حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل وهو : مكانك ومعناه : اثبتى ، وجشات : نهضت ، وجاشت : غثت .

(٢) تحدثنا عن ذلك عند شرح بيت ابن مالك : والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب .... البيت الذى قدمناه عن موضعه ليكتمل الحديث عن نصب المضارع ، وموضعه بعد قوله : والأمر ان كان بغير افعل فلا ... الخ البيت .

خلافا للكوفيين الذين يرون أن الناصب هو حتى نفسها ويجيزون إظهار أن بعدها توكيدا .

٥ ـ بعد فاء السببية المجاب بها نفي أو طلب محضان ، خلافا للكوفيين الذين يرون أن الناصب هو الفاء نفسها ، أو المخالفة .

٦ ـ بعد واو المعية الواقعة بعد نفي أو طلب محضين ، خلافا للكوفيين الذين يرون أن الناصب هي الواو نفسها ، أو المخالفة .

مواضع إضمار (أن) جوازاً

ينصب الفعل بأن مضمرة جوازاً في خمسة مواضع :

فالأول من مواضع الجواز قد مر في الحديث عن أحوال (أن) بعد اللام ، وهو أن يقع الفعل بعد لام كي (وهي اللام المسبوقة بكون ناقص ماض منفي) ولم يقترن بلا ، نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم لرب العالمين[1]) وقوله عز وجل (وأمرت لأن أكون أول المسلمين[2]) وقد أشار الناظم إلى هذا الموضع بقوله (وإن عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا)

والأربعة الباقية أشار إليها الناظم بقوله :

وإنْ علَى اسْمٍ خالص فعل عطف ينصبه (أنْ) ثابتاً أو مُنْحذِفْ[3]

---

(١) من الآية (٧١) الأنعام .

(٢) من الآية (١٢). الزمر .

(٣) « ان » شرطية ، على اسم : جـار ومجرور متعلق بعطف الآتي ، خالص : صفة لاسم ، فعل : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره عطف المذكور ، عطف : ماض مبني للمجهول ونائب فاعله مستتر جوازا تقديره هو يعود الى فعل ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الاعراب مفسرة ، ينصبه : فعل مضارع جواب الشرط ، أو دليل الجواب ، أو خبر لمبتدأ محذوف مع الفاء والجملة في محل جزم جواب الشرط ، والهاء مفعول به ، أن : قصد لفظه فاعل ينصب ، ثابتا : حال من « أن » ، أو : عاطفة ، منحذف : معطوف على « ثابتا » وسكن للضرورة أو للوقف على لغة ربيعة .

والمعنى أن (أن) تنصب الفعل ثابتة أو منحذفة إن وقعت بعد عاطف يعطف الفعل . (المراد : المصدر المؤول من أن والفعل) على اسم قبله خالص من شائبة الفعلية بأن لايكون فى تأويل الفعل وهو الجامد

والمراد بالعاطف حرف من أربعة : الواو ، وأو ، والفاء وثم ، إذ لم يسمع النصب فى غيرها .

والاسم الجامد (المعطوف عليه) نوعان : مصدر . وغير مصدر ، فمثال العطف بالواو :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتقَرَّ عينى أحبُّ إلى من لُبس الشُّفوفِ[1]

وقولك : (لولا محمد ويحسن إلى لهلكت) أى : ولبس عباءة وقرة عينى ، ولولا محمد وإحسانه إلى .

ومثال العطف بأو قوله تعالى (وماكان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا[2]) فى قراءة غير نافع بنصب (يرسل) عطفا للمصدر المؤول على (وحيا) أي: إلا وحيا أو إرسالا ، وقوله :

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وأهملها وقال لها : أنت فى ملك عظيم وما تدرين قدره ، والشاهد فى (وتقر) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا والمصدر المؤول معطوف بالواو على المصدر (لبس) ، والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين : الثياب الرقاق .

(٢) من الآية (٥٠) الشورى ، واستثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه ، وقوله : « الا وحيا » أى « الا الهاما » كما وقع لأم موسى عليه السلام ، وقوله : « أو من وراء حجاب » أى : أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه السلام ، وقوله : « أو يرسل » أى ارسالا =

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أعزة ... وآلُ سُبيعٍ أو أسوءك عَلْقَما (١)

ومثال العطف بالفاء قوله :

لولا توقُّعُ معترٍ فأرضِيَه ... ما كنتُ أوثِر إترابا على ترَب (٢)

أى : لولا توقع معتر فإرضائى إياه .

ومثال العطف بثم قوله :

إنى وقتلى سُليكا ثم أعقِلَه ... كالثَّوْر يضربُ لمَّا عافتِ البقر (٣)

= كما هو عادة الأنبياء عليهم السلام . وجعل ابن هشام فى المغنى الاستثناء مفرغا وذكر أن (كان) فى الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها ، فعلى النقصان الخبر اما — لبشر — و « وحيا » استثناء مفرغ من الأحوال ، فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول ، وقوله : « أو من وراء حجاب » أى : أو مكلما من وراء حجاب ، وقوله : « أو يرسل رسولا » أى : أو ارسالا لملك الوحى اليه أى أو مرسلا أو مرسلا ، واما — وحيا — والتفريغ فى الأخبار ، أى : ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا ، وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف ، أى : تكليم وحى أو تكليم ارسال ، « والبشر » على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أى : ارادتى لبشر ، أو مفعول لمحذوف ، أى : لبشر أعنى .

وعلى التمام فالتفريغ فى الأحوال من الفاعل أو المفعول و « لبشر » تبيين أو متعلق بكان التامة .

وعلى الزيادة فالتفريغ فى الأحوال من الضمير المستتر فى « لبشر » الواقع خبرا لـ « يكلمه الله » . راجع المغنى ص ٥٥٩ والصبان ٣/٣١٤ .

(١) سبق التعليق على هذا البيت عند الحديث على « أو » التى ليست بمعنى (حتى أو الا) .

(٢) البيت من البسيط . المعتر : المتعرض للمعروف ، والشاهد فى (فارضيه) حيث نصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة جوازا والفاء عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل على اسم جامد غير شبيه بالفعل (توقع) ، واترابا غنى وميسرة ، وترب — بفتح الفاء والراء — مصدر ترب الرجل بكسر الراء فى الفعل أى لصقت يده بالتراب من الفقر .

(٣) قاله أنس بن مدركة الخثعمى ، من للبسيط ، وسليكا — اسم رجل — مفعول المصدر المضاف الى فاعله ، والشاهد فى (ثم أعقله) حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم جامد (قتل) ، وأعقله : أعطى ديته ، كالثور : خبر

أي : قتلي سليكا ثم عقلي إياه .

والاحتراز بالاسم الخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل نحـــو (المتحدث فيستمع الناس إليه البليغ) فالمتحدث ليس اسما خالصا بل هو فى تأويل الفعل (يتحدث) وقع صلة لأل ، فأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، و (يستمع الناس إليه) جملة معطوفة على صلة أل و (البليغ) خبر المبتدأ ، والمعنى : الذى يتحدث فيستمع الناس إليه البليغ ، واحترز بالخالص أيضا من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار (أن) كما مر .

حذف أن ونصب الفعل شذوذا

قال ابن مالك :

وَشَذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ فى سِوَى
مَامَرَّ فاقْبَلْ منه ماعدلٌ رَوَى [1]

ان ، ولما حينية ، وعافت : كرهت ، أى أن البقر اذا امتنعت عن شرب الماء فانه لا تضرب لأنها ذات لبن ، وانما يضرب الثور أمامها لتفزع هى فتشرب . ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره .

(١) شذ : فعل ماض ، حذف : فاعل شذ و « أن » قصد لفظه مضـــاف اليـــه ، ونصب : معطوف على « حذف » ، فى ســـوى : جار ومجرور متعلق بنصب و « سوى » مضاف و « ما » اسم موصول مضاف اليه ، مر : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود الى « ما » والجملة لا محل لها من الاعراب صلة الموصول ، فاقبل : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت ، منه : جارو مجرور متعلق باقبل ، « ما » اسم موصول مفعوله به لا قبل ، عدل : ومبتدأ ، روى : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود الى « عدل » والجملة الفعلية فى محل رفع خبر « عدل » ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

يعنى أن حذف (أن) مع نصب المضارع فى غير المواضع المذكورة (وهى مواضع إضمار أن وجوبا وإضمارها جوازا) شاذ ، لايقبل منه إلا مانقله العدول كقولهم :

(خذ اللص قبل يأخذَكَ) ، (مره يحفرَها) ، (تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه) ، وقراءة الحسن (قل : أفغير الله تأمرونى أعبدَ[1]) ، وقراءة عيسى بن عمر (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه[2]) وقول الشاعر :

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِى أحْضُرَ الوَغى
وأن أشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلِدِى ؟[3]

وقول الآخر .

فلم أرَ مثلها خبَاسة واحدٍ ونهْنهْتُ نفسى بعدما كدتُ أفعلَهْ[4]

وقد أجاز الكوفيون ومن وافقهم من البصريين القياس على الأمثلة المذكورة فى حذف أن ونصب الفعل ، وأفهم كلام ابن مالك أن ذلك مقصور على السماع وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل « ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة (مواضع إضمار أن وجوبا وجوازا)

(١) من الآية (٦٤) الزمر .

(٢) من الآية (١٨) الأنبياء .

(٣) البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى ، من الطويل ، الزاجرى : الذى يزجرنى أى يكفنى ويمنعنى ، هل أنت مخلدى ؟ : هل تضمن لى الخلود والدوام اذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران ؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ويدعوه لى القعود ، والشاهد فى (أحضر) على رواية نصبه ، حيث نصب بأن محذوفة فى غير المواضع التى تحذف فيها وجوبا أو جوازا .

(٤) قاله عامر بن جوين الطائى ، من الطويل ، خباسة : مغنم ، نهنهت : زجرت والشاهد فى (افعله) حيث حذفت أن شذوذا مع بقاء عملها .

إلا نادرا ، وفى القياس عليه خلاف» [١]

أما حذف (أن) فى غير مواضع حذفها مع بقاء الحاجة إلى السبك ورفع الفعل فذهب أبو الحسن الأخفش إلى جوازه ، وجعل منه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمرونى أعبد) برفع (أعبد) [٢] ، ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل وجعل منه قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعاً) [٣] قال : « فيريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعاً .

وهذا [٤] هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله » .

وذهب متأخرو المغاربة إلى أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع .

تنبيـــه :

ماذكر من أن حذف (أن) والنصب فى غير مواضع إضمار أن وجوبا وجوازا المتقدمة شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه فى عوامل الجزم عند شرح قوله :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن .... إلخ

---

(١) انظر التسهيل ص ٢٣٣ .

(٢) انتصاب (غير) فى قراءة نصب أعبد لا يكون بأعبد ، لأن الحرف المصدرى محذوف اما مع بقاء أثره (فى قراءة النصب) أو مع ذهابه (فى قراءة الرفع) والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل انتصابه بتأمرونى و (أن أعبد) بدل اشتمال منه ، أى تامرونى غير الله عبادته .

(٣) من الآية (٢٤) الروم .

(٤) اسم الاشارة (هذا) يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف (أن) ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع معا ، ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط فلا يفيد كلامه الا قياسية الرفع أى بعد ارتكاب الحذف الشاذ .

« عوامل الجزم »

عوامل الجزم نوعان . مايجزم فعلا واحداً ، وما يجزم فعلين (١) .

وقد بدأ ابن مالك — رحمه الله — بذكر ما يجزم فعلا واحدا — وهو أربعة أحرف ـ فقال :

(١) الجزم لغة : القطع ، واصطلاحا على القول بأنه لفظى : هو السكون أو ما ناب عنه ، وعلى القول بأنه معنوى : هو تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب عنه ، وقد عقد العلماء صلة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى فذكروا أن هذه العوامل سميت بالجوازم لأنها تقطع من الفعل حركة ان كان صحيح الآخر ، أو حرف علة ان كان معتل الآخر ، أو حرفا شبيها بحرف العلة وهو النون التى جعلت علامة رفع تالية لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فى الأفعال الخمسة ، وانما كانت النون شبيهة بحرف العلة لأنها تدغم فى الواو نحو « من وال » ، وفى الياء نحو « ومن يقنت » ، وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة نحو « وتبتل اليه تبتيلا » ، وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا نحو « لنسفعا » ، وفى الوقف على (اذن) .

وأما سر عمل هذه الأدوات الجزم فهو أن أصل الجوازم (ان) الشرطية باعتبارها أم أدوات الشرط ، وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها ـ وهو الشرط والجزاء ـ اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم اسقاط وتخفيف ، ثم حمل عليها (لم) لأن كلا منهما ينقل الفعل ، فـ (ان) تنقله الى الاستقبال ـ أى الى التعيين له ـ و (لم) تنقله الى المضى ، وكذلك (لما) ، وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب نحو (قم) موقوف أى مبنى ، فجعل لفظ المعرب الدال على معناه مقرونا باللام (لتقم) كلفظ المبنى ، ولا يضر حمل الاعراب على البناء هنا ، لكون الاعراب فى الأفعال فرعا عن البناء فيها على الراجح ، ففيه حمل الفرع على الأصل ، وحملت(لا)الطلبية على اللام الطلبية من حيث كانت نظيرة لها فى الطلب ضرة لها فى المطلوب ، فكلتاهما للطلب الا أن اللام لطلب الفعل و « لا » لطلب الترك ، وكذلك حملت بقية أدوات الشرط الجازمة على (ان) الشرطية لدلالتها على الشرط كـ (ان) فهى تدل على تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى فى المستقبل ، وأما نحو (اذا ، وكيف ، ولو) فلمخالفتها لبقية أدوات الشرط سلب منها ما أعطى لهذه الأدوات وهو الجزم ، وسنتناول ذلك ـ ان شاء الله تعالى ـ بشىء من البسط والتفصيل عند الحديث عن هذه الأدوات .

بلام ولام طالبا ضَعْ جزما ... فى الفعل ، هكذا بـ «لم» و «لمّا»[1]

ومعنى البيت : اجزم الفعل المضارع بـ (لا) وباللام إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضاً بـ (لم) و (لما) .

وإليك الحديث مفصلا عن كل أداة من هذه الأدوات الأربع :

١ - (لا) الطلبية

معناها :

هى الموضوعة أصالة لطلب ترك الفعل ، وتكون للنهى نحو « لا تُشرِكْ بالله»[2] «ولا تمشِ فى الأرض مرحا»[3] وللدعاء نحو « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ،

---

(١) الباء حرف جر و « لا » قصد لفظها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر (ضع) ، (ولام) الواو عاطفة (ولام) معطوف على (لا) ، و (طالبا) حال من فاعل (ضع) ، و (ضع) فعل أمر مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، و (جزما) مفعول به لضع ، و (فى الفعل) جار ومجرور متعلق بضع ، و (هكذا بلم) : الهاء للتنبيه و (كذا بلم) جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله ، أى : ضع كذا بلم ، (ولما) الواو حرف عطف ولما معطوف على لم ، أو قوله (بلم ولما) معطوف على قوله « بلا ولام » بعاطف مقدر والتقدير : وهكذا بلم والجار والمجرور « كذا » متعلق بمحذوف حال أى : وبلم ولما حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل .

(٢) من الآية (١٣) لقمان .

(٣) من الآية (٣٧) الاسراء ، و (١٨) لقمان .

ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به »[١] ، وللالتماس كقولك لندك من غير استعلاء : لاتفعل يافلان .

ومن هنا كان تسميتها طلبية أجود من تسميتها ناهية ، لتشمل طلب الترك نهيا ودعاء والتماسا ، وقد تخرج عن الطلب فتستعمل فى غيره جازمة أيضا ، كالتهديد فى نحو قولك لغلامك : لاتطعنى ، أما إن كانت غير طلبية حقيقة أو مجازا بل كانت نافية أو زائدة فإنها لاتعمل شيئا فى المضارع ولا اعتداد بتجويز الكوفيين الجزم فى المنفي بـ (لا) الصالح قبلها (كى) اعتمادا على ماحكاه الفراء عن العرب (ربطت الفرس لا ينفلتُ) برفع (ينفلت) وجزمه ، لأن (لا) النافية غير مختصة فلا تعمل ، وجزم الفعل فى ما حكاه الفراء على توهم وتقدير شرط ، أى ربطت الفرس لأنى إنْ لم أربطه ينفلتْ ، ومثل ذلك (جئته لايكن له علىّ حجة). قال الرضى ٢/٢٥٢ : «ولا مانع أن يجعل لا فى مثله للنهى »

مدخولها :

تختص (لا) الطلبية بالدخول على الفعل المضارع ، ومن ثَمّ عملت فيه ، وكان عملها الجزم حملا على اللام الطلبية كما مر .

فإذا بنى المضارع للمفعول كثر دخول (لا) هذه عليه ، سواء أكان لمتكلم نحو (لاأُخْـرَجْ[٢]) و (لاتُخْرَجْ) ، أم مخاطب نحو

(١) من الآية (٢٨٦) البقرة .

(٢) ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

يا حـار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سـوقة قبلى ولا ملك

(لا تُخْـرَجْ)، أم غائب نحو (لا يُخْـرَجْ[1])، وإذا بنى المضارع للفاعل كثر دخولها على المسند إلى المخاطب نحو « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء »[2]، وإلى الغائب نحو « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين »[3]

وإنما كثر دخولها على ما تقدم لاختلاف الطالب والمطلوب منه أى الناهى والمنهي، فالناهى هو المتكلم والمنهى فى المبنى للمفعول هو الفاعل المحذوف، النائب عنه ضمير المتكلم فى المسند إلى فعل المتكلم (أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون)، وضمير المخاطب فى المسند إلى المخاطب (المبدوء بالتاء) وضمير الغائب فى المسند إلى الغائب (المبدوء بالياء)، إذ الأصل فى هذه الأمثلة : لا يُخْـرِجْنِي أحدٌ، ولا يُخْـرِجْنا أحـــد، ولا يُخْـرِجْكَ أحد، ولا يُخْـرِجْهُ أحد، فالنهى موجه من المتكلم إلى الفاعل (أحد) الذى حذف عند البنـاء للمفعول وأنيب عنه المفعول وجعل حرف المضارعة همزة فى الأول ليتأتى الإسناد إلى ضمير المتكلم (أنا) : ونونا فى الثانى ليتأتى الإسناد إلى (نحن)، وتاء فى الثالث ليتأتى الإسناد إلى ضمير المخاطب (أنت)، وبقيت الياء فى الرابع لأن الإسناد فيه إلى الغائب لم يتغير[4].

والمنهى فى المبني للفاعل المسند إلى المخاطب هو المخاطب، وفى المسند

---

(١) أو : لا يخرج محمد ، أى بالاسناد الى الضمير أو الى الظاهر .

(٢) من الآية (١) الممتحنة .

(٣) من الآية (٢٨) آل عمران .

(٤) الذى تغير هو المسند اليه ، فبعد أن كان الفعل مسندا الى الفـــاعل الغائب صار مسندا الى نائب الفاعل الغائب .

إلى الغائب هو الغائب ، أما فعلا المتكلم المبليان للفاعل فيندر دخول (لا) الطلبية عليهما وجزمها لهما ، لأن الشأن أن لاينهى الإنسان نفسه إلا على سبيل المجاز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي ، وفيه مافيه من التكلف ، وقد أشعر كلام المصنف بهذا حيث قال (طالبا) ، لأن الإنسان لايطلب من نفسه غالبا ومن النادر قول الشاعر :

لاأعرفَنْ ربربا حُورا مدامعُها مردَّفات على أعقاب أكوار(١)

وقول الآخر :

إذا ماخرجنا من دمشق فلا نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجُراضم(٢)

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة ينهى فيها قومه عن التعرض لحمى الحارث الغساني ، حتى لا يغزوهم ويسبى نساءهم .

الربرب : القطيع من بقر الوحش . شبه النساء به فى حسن العيون وسكون المشى ، حورا : جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها . مدامعها : عيونها لأنها مواضع الدمع ، مردفات : مركبات خلف الراكب ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن . أعقاب : جمع عقب وعقب كل شيء آخره . أكوار جمع كور وهو الرحل بأداته .

(لا) ناهية ، (أعرفن) مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم والفاعل : أنا ، (ربربا) مفعول به ، (حورا) صفته ، (مدامعها) فاعل (حورا) ، مردفات صفة ثانية لـ (ربربا) أو حال منه ، (على أعقاب) جار ومجرور متعلق باسم المفعول (مردفات) ، (أكوار) مضاف اليه .

والشاهد فى : « لا أعرفن » حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وهو نادر . والمعنى : لا تتعرضوا لحمى الحارث الغسانى فيسبى نساءكم فأراهن خلف الرجال أسيرات ، فهو من اقامة المسبب وهو « أعرفن » مقام السبب وهو تعرضهم لحمى هذا الملك .

(٢) البيت من الطويل ، قائله الوليد بن عقبة يعرض فيه بمعاوية بن أبى سفيان . الجراضم : الأكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك .

« اذا ما » اذا شرطية وما زائدة « خرجنا » خرج فعل ماض فعل الشرط =

الخلاف فى أصلها والجزم بها :

١ — زعم بعضهم أن (لا) الطلبية أصلها لام الأمر ، زيدت عليها ألف فانفتحت ، وحدث لها بسبب ذلك معنى جديد ، وهو طلب الكف .

٢ — وزعم السهيلى أنها (لا) النافية . والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، ليتسلط الأمر على النفى فيكون نهيا ، وحذفت لام الأمر كراهة اجتماع لامين فى اللفظ .

٣ — وذهب جمهور النحاة إلى أنها بسيطة عاملة بنفسها ، وهذا هو الرأى الراجح .

أما الرأيان قبله فضعيفان ، لما فيهما من تكلف بلا حاجة ولا دليل وفى الثانى — وهو قول السهيلى — ضعف من وجه آخر وهو أن النهي إنما هو طلب الكف ، لا طلب النفى بمعنى الانتفاء .

=

و « نا » فاعل ، « من دمشق » جار ومجرور متعلق بخرج ، والجملة الفعلية فى محل جر بالاضافة الى « اذا » . (فلا نعد) الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و (لا) ناهية و (نعد) فعل مضارع مجزوم بلا والفاعل : نحن ، و (لهـا) جار ومجرور متعلق بنعد (أبدا) ظرف زمان منصوب ، (مـا دام) ما : مصدرية ظرفية ودام فعل ماض ناسخ و (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام و (الجراضم) اسم دام والشاهد فى (فلا نعد) حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وهو نادر ، وذكر ابن هشـام فى المغنى أن (لا) فى البيت تحتمل أن تكون للنهى أو للدعاء .

الفصل بين لا الطلبية ومجزومها :

المشهور عدم جواز الفصل بين (لا) الطلبية ومجزومها إلا فى الضرورة كما فى قول الشاعر :

وقالوا : أخانا لا تَخَشَّعْ لظالم عزيز ، ولا ذا حقَّ قومك تظلِمِ[1]

وأجاز بعضهم الفصل بالظرف ، والجار والمجرور فى قليل من النثر نحو (لا اليوم تضرب) و (لا فى الواجب تقصر) .

• • •

٢ — لام الطلب

معناها :

هى الموضوعة أصالة لطلب الفعل ، وتكون للأمر نحو (لينفق ذو سَعة من سَعته[2]) ، وللدعاء نحو (ليقض علينا ربك[3]) ، وللالتماس كقولك لمساويك (لتفعل يافلان) ، إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، ولذا كان تسميتها

---

(١) البيت من الطويل ، قائله المخبل السعدى . أخانا لا تخشع : يا أخانا لا تتخشع أى لا تخضع ، والشاهد فى (لا) الثانية حيث فصل بينها وبين مجزومها (تظلم) بالمنادى : (ذا) والمفعول المقدم (حق قومك) وأصل التركيب : ولا تظلم حق قومك يا هذا ، وقال العينى : « ذا حق » مفعولان فصل بهما بين « لا » والمضارع ، وتعقبه الصبان بقوله : « وفى كون (حق) مفعولا ثانيا خفاء ، ولعله منصوب بنزع الخافض أى : ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك » .

ويجوز اعتبار كلمة (ذا) مفعولا به بمعنى صاحب مضافا الى كلمة (حق) ، أى : ولا تظلم صاحب حق قومك .

(٢) من الآية (٧) الطلاق .

(٣) من الآية (٧٧) الزخرف .

بلام الطلب أجود من تسميتها بلام الأمر لتشمل طلب الفعل أمراً ودعاء والتماساً .

ولا يضر خروجها عن الطلب إلى غيره ، كما إذا أريد بها ويصحو بها الخبر نحو : (قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا [١]) ، أو التهديد نحو : (ومن شاء فليكفر [٢]) .

مدخولها :

تختص لام الطلب بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله أى تخصصه للمستقبل ، ويكثر دخولها على المضارع المبني المفعول ، سواء أكان لمتكلم نحو (لأُكْرَمْ) و (لنُكْرَمْ) أم مخاطب نحو (لتكرم يامحمد) ، أم غائب نحو (ليكرم محمد) ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى الغائب : كقول النبى صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه) .

وإنما كثر دخول لام الطلب على ماتقدم لاختلاف الآمر والمأمور فيه كما مر فى (لا) الطلبية ، ويجوز فى السعة دخولها على فعلى المتكلم مبنيين للفاعل لوروده ، لكنه قليل ، لأن المتكلم لايأمر نفسه إلا على سبيل المجاز ومن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم (قوموا فلأصل [٣] لكم) ،

---

(١) من الآية (٧٥) مريم .

(٢) من الآية (٢٩) الكهف .

(٣) روى أنس رضى الله عنه أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، فأكل ثم قال : « قوموا فلأصل لكم » ثم ذكر أنس أن النبى ﷺ تقدم وخلفه أنس ووراءهما العجوز فصلى ركعتين ثم انصرف ، والفاء لعطف جملة طلبية على مثلها و (أصل) مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء ، واللام فى (لكم) للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير .

وقول الله عز وجل (ولنحمل خطاياكم [١]) .

وأقل منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب كقرءة أبيّ وأنس (فبذلك فلتفرحوا) [٢] ، وقوله عليه الصلاة والسلام «لتأخذوا مصافّكم» وإنما كان كذلك — مع أن المأمور فيه غير الآمر — لأن له صيغة تخصه ، وهي فعل الأمر ، واختص المخاطب بالأمر بصيغة الأمر وغيره بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا ، فكان التخفيف فيه باستعمال صيغة الأمر له أولى .

حركتها .

حركة اللام الطلبيــــة الكسر حملا على لام الجر ، لأنها أختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه ، وسُليم تفتحها . قيل : إنها تفتح على لغة سليم إن فتح تاليها نحو (لتفهم الدرس ياخالد) بخلاف ما إذا كسر نحو (لتيذن لى بالدخول) أو ضم نحو (لِتُكْرِمْ عليا) .

ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد ، فصارا معه كـكلمة واحدة فخفف بحذف الكسر (كما خفف نحو (كتف) و (فخذ) بتسكين الوسط المحرك بالكسر ، نحو ، (فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون [٣]) ، وكسرها بعد (ثم) أكثر من تسكينها ، لكون (ثم) على ثلاثة أحرف وإنما جاز تسكينها بعدها حملا على الواو والفاء فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما ، قال الفارضى : « الكسر بعـــد ثم أجود من

(١) من الآية (١٢) العنكبوت .
(٢) من الآية (٥٨) يونس .
(٣) من الآية (٢٨٦) البقرة .

الإسكان[1] ، وقد قرىء قول الله عز وجل (ثم ليقضوا تفثهم[2]) بتسكين اللام وكسرها .

حذفها وإبقاء عملها .

منع المبرد حذف لام الطلب وإبقاء عملها مطلقـا نثرا وشعرا ، وأجاز ذلك بعضهم فى الشعر خاصة بقلة كابن هشام ، وأجاز الـكسائى ذلك فى النثر لـكن بشرط تقدم (قُلْ) أى تقدم قول بصيغة الأمر ، ووافقه ابن مالك فى شرح الـكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى ، وقد جرى الأشمونى على رأى المجيزين ، فذكر أن اللام الطلبية تحذف ويبقى عملها وأن ذلك على ثلاثة أضرب .

١ — كثير مطرد : وهو حذفها بعد أمر بقول[3] ، نحو (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة[4]) .

---

(١) وقال الأشمونى : وليس (أى التسكين) بضعيف بعد (ثم) ، ولا قليل ، ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك » .

(٢) من الآية (٢٩) الحج .

(٣) قد يقال : ذكر الأشمونى عند حديثه عن جزم المضارع الواقع جوابا للطلب عند سقوط الفاء وقصد الجزاء أن النحاة اختلفوا فى جازم المضارع حينئذ على أربعة أقوال ، منها : أن الجزم بلام مقدرة ، وقد ضعف الأشمونى هذا الرأى فقال : وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف ، ولم يستثن الأشمونى من ذلك المضارع الواقع جوابا لـ (قل) فكيف يجعله هنا كثيرا مطردا ؟ فالجـواب على هذا أن الأشمونى أراد هناك الحكم على نحو (أكرمنى أكرمك) من كل ما كان فيه المضارع الواقع جوابا للطلب مسندا الى المتكلم ، لأن تقدير لام الأمر فيه انما هو على وجه التجوز بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الأجنبى ، والتكلف لأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما عرفت ، أما ما معنا هنا فهو بعيد عن التجوز والتكلف ، ومن ثم كان كثيرا مطردا .

(٤) من الآية (٣١) ابراهيم .

٢ — قليل جائز فى الاختيار : وهو حذفها بعد قول غير أمر ، أي بعد قول خبرى ، ذكره ابن مالك فى الكافية ، واستشهد له بقول الشاعر .

قلت لبواب لديه دارها   تيذن فإنى حمؤها وجارها[1]

قال المصنف دافعا الاعتراض بأنه لايصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار : « الأصل : (لِتَأْذَنْ) لحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، وليس الشاعر مضطرا إلى الحذف ، لتمكنه من أن يقول : (إِيذَنْ) » .

أى أن ابن مالك يرى أن الأصل : لتأذن، فحذف الشاعر لام الطلب وأبقى الفعل مجزوما ، وليس الحذف هنا ضرورة شعرية ، لأن الضرورة الشعرية عند ابن مالك : ماليس للشاعر عنه مندوحة ، وهنا ليس الشاعر مضطرا إلى الحذف ، لأن له مندوحة عنه لتمكنه من أن يقول : ا يذَنْ بفعل الأمر[2] دون إخلال بالمعنى أو الوزن ، ومادام الأمر كذلك فحذف اللام هنا وإبقاء عملها إنما هو من قبيل الحذف فى الاختيار .

فإن قيل : لم لايكون هذا من تسكين المتحرك ؟ ، أى أن الفعل كان

(١) بيتان من مشطور الرجز أو بيت من تمامه ، لمنصور بن مرثد الأسدى ، (لديه دارها) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر صفة لـ (بواب) وقد استشهد به ابن مالك وتبعه الأشمونى على جواز حذف لام الأمر وابقاء عملها فى الاختيار بناء على مذهب ابن مالك فى الضرورة الشعرية .

(٢) المبدوء بهمزة وصل ، فان قيل : ان هذا تخلص من ضرورة الى ضرورة . وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل — رد بأن الشعر هنا بيتان من مشطور الرجز لا بيت واحد مقفى (وافقت فيه العروض الضرب فى الروى) فاثبات همزة الوصل — اذن — فى الابتداء لا فى الوصل ، بل ولا ضرورة أيضا اذا سلمنا أنه بيت واحد مقفى ، لأن النصف الأول منه موقوف عليه والنصف الثانى مبتدأ به ، كقول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة   اتسع الخرق على الراقع

مرفوعا (تيفنُ [١]) لتجرده من الناصب والجازم ، فاضطر الشاعر محافظة على الوزن أن يسكنه .

وقد أجاب ابن مالك على هـذا فذكر أن الراجز لو قصد الرفع [٢] لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فـكان يقول :تأذنُ إنى، أو تيفنُ إنىعلى لغة من يـكسر حرف المضارعة

أما على القول بأن الضرورة الشعرية : هى كل ماوقع فى الشعر ممـا لا يقع مثله فى النثر ، فهذا البيت شاهد على أن اللام الطلبية يجوز حذفها بعد القول الخبرى فى الضرورة ، كما سيأتى فى الضرب الثالث من أضرب الحذف ،ولمن منع الحذف مطلقا وهـو المبرد أن يقول إن الفعل مرفوع وسكن للضرورة الشعرية التى تجيز أن يقع فى الشعر مالايقع نظيره فى النثر .

٣ — قليل مخصوص بالاضطرار : وهو الحذف دون تقدم قول مطلقاً ، أي بصيغة أمر أو خبرى ، كقوله :

محمدُ تفد نفسَك كل نفس إذا ماخفت من أمر تبالا [٣]

---

(١) أو « تئذن » ، لأن قلب الهمزة الساكنة هنا ياء ليس بواجب ، لأن المكسور قبلها ليس همزة أخرى ، ولذا يروى البيت السابق بالهمزة الساكنة أو الياء الساكنة أو الياء بعد التاء المكسورة .

(٢) على أن يكون الكلام خبرا لا انشاء .

(٣) هو من أبيات الكتاب ، وهو من بحر الوافر ، لم ينسبه سيبويه لأحد ، التبال : الفساد ، وقيل : الحقد والعداوة .

« محمد » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « تفد » مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الشاهد اذ الأصل : لتفـد فحذفت لام الأمر وبقى عملها للضرورة ، « نفسك » مفعول به مقدم « كل نفس » فاعل مؤخر .

أى : لتفد، وقوله :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى   ولكن يكن للخير منك نصيب [١]

أى : ليكن .

وقد قال المبرد فى قول الشاعر : محمد تفد .. البيت : إنه لايعرف قائله [٢] ، وقال غيره يحتمل أن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو (يغفر الله لك [٣]) وحذفت الياء تخفيفا . واجتزىء عنها بالكسرة ، ولم يذكر المبرد تخريجا لقول الشاعر : ولكن يكن للخير منك نصيب ، ويبدو أنه لم يطلع عليه ، وقد ذكر الدماميني تخريجا له فقال . « يمكن أن يخرج على أن يكون الفعل مرفوعا ، أصله (يكون) لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائز ، فأبدلها لاما وأدغم ، فالتقى ساكنان ، فحذف الأول الضرورة [٤] ، وإن كان إثباته سائغا فى السعة من باب التقاء الساكنين على حده » .

٣ — لم

الثالث ما يجزم فعلا واحداً : (لم) ، نحو « لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد [٥] » .

---

(١) من الطويل ، ولم يعلم قائله ، وهو أب يخاطب ابنه لما تمنى موته ، والشاهد فى « يكن » أصله : ليكن ، فحذفت لام الأمر وبقى عملها للضرورة ، « بقائى » بيان لقوله « منى » أو بدل منه ، و « منك » حال .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٣١ .

(٣) ذكر ذلك الزمخشرى فى شرحه للامية العرب ، وعليه فالفعل مرفوع والضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا .

(٤) أى وليس للتخلص من التقاء الساكنين ، اذ التقاؤهما جائز فى مثله نحو : (خاصة ، والضالين) من كل ما كان فيه أول الساكنين مدا والثانى مدغم متصل .

(٥) الآيات (٣ ، ٤) الاخلاص ..

٤ — لما

والرابع (لما) ، نحو « ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم [١] » « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم [٢] » .

ويشترك هذان الحرفان (لم ، ولما) فى أمور ، وينفرد كل منهما عن الآخر بأمور ، وإليك البيان :

أولا : مايشتركان فيه

١ — الحرفية   ٢ — الاختصاص بالمضارع .

٣ — جزمه .   ٤ — نفى معناه .

٥ — قلب زمنه إلى المضي .

٦ — جواز دخول همزة الاستفهام عليهما باقيين على عملهما نحو ، « ألم نشرح لك صدرك [٣] » ، « ألم يجدك يتيما فآوى [٤] » وقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت : ألما أصحُ والشيب وازع ؟ [٥]

---

(١) من الآية (٢١٤) البقرة .
(٢) من الآية (١٤٢) آل عمران .
(٣) الآية (١) الشرح .
(٤) الآية (٦) الضحى .
(٥) البيت من الطويل ، للنابغة الذبيانى . وزاع : كاف ومانع من وزعت الرجل اذا كففته . على حين : فى حين فعلى الظرفية بمعنى فى ، على الصبا : لأجل الصبا فعلى للتعليل ، جار ومجرور متعلق بأسبل فى البيت قبله وحين يجوز فيه الاعراب والبناء على الفتح وهو الأرجح لاضافته الى المبنى وهو »
=

ثانياً . ماتنفرد به (لم) :

١ – جواز مصاحبة الشرط ، نحو « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته [1] » ، ولا يجوز ذلك فى (لما) ، وقد ذكر النحاة تعليلين لذلك :

الأول : أن (لم) لنفى (فعل) و (لما) لنفى (قد فعل) ، فحمل منفى كل على مثبته ، فإنه يجوز فى مثبت (لم يفعل) – وهو (فعل) – أن يصاحب أداة الشرط فيقال : إن فعل كذا حدث كذا – مثلا – ولا يجوز فى مثبت (لما يفعل) – وهو : قد فعل – أن يصاحب أداة الشرط ، أى لايجوز أن يقال : إن قد فعل ، ذلك لأن (قد) تقتضي تحقق وقوع معنى الفعل وقرب زمنه من الحال ، وأداة الشرط تقتضى احتمال وقوع الفعل وعدمه فى المستقبل .

الثانى : ذكره الرضى وهو أن عدم جواز مصاحبة (لما) الشرط أنها فاصلة قوية [2] بين العامل الحرفى (إن الشرطية) وشبهه (أسماء الشرط) وبين الفعل بخلاف (لمْ) .

وتعليل الرضى مبنى على أن عامل الجزم فى نحو (إن لم تفعل) – من

= عانتبت « وعانتبت » فعل وفاعل و « المشيب » مفعول به والجملة الفعلية فى محل جر بالاضافة الى حين ، على الصبا جار ومجرور متعلق بالفعل ، وقلت الواو عاطفة . قلت فعل وفاعل وما بعده فى محل نصب مفعول به مقول القول ، ألما أصح ، الهمزة للاستفهام ولما جازمة وأصح مضارع مجزوع بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفيه الشاهد حيث جزم بلما التى دخلت عليها همزة الاستفهام والفاعل انا « والشيب وازع » الواو للحال والشيب وازع مبتدأ وخبر والجملة فى محل نصب حال .

(١) من الآية (٦٦) المائدة .

(٢) سياتى أن الجمهور يرى أنها مركبة من (لم) و (ما) . وانظر شرح الكافية للرضى ٢٥١/٢ .

كل ماكان المضارع فيه منفيا بلم للسبوقة بأداة شرط جازمة ـ هو أداة الشرط لا (لم) ، لسبقها وقوتها ، فكما أنها أثرت فى زمنه فخلصته للمستقبل كذلك تؤثر فى لفظه فتجزمه ، يقوى هذا أن (لم) بطل تأثيرها فى قلب زمن الفعل إلى المضى بدخول أداة الشرط فهى فى هذه الحالة لمجرد النفى دون الجزم أو القلب .

وبعض النحاة يرون أن (لم) هنا أولى بالفعل لقربها ، واتصالها بالفعل وقوتها باختصاصها بالدخول على المضارع ، ولكونها عملت الجزم مع بطلان تأثيرها فى قلب زمن الفعل إلى المضى فى نحو (إذا لم تهمل واجبك فالله معك) .

٢ — جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال نحو « لم يكن شيئا مذكورا [١] » ، وعدم انقطاعه نحو ، « لم يلد ولم يولد [٢] » ، بخلاف (لما) فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

فانِ كنْتُ مأكُولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ
وَإلاَّ فأدْرِكْنى وَلَمَّا أُمَزَّقِ [٣]

لهذا جاز (لم يكن ثم كان) ولم يجز (لما يكن ثم كان) ، بل يقال : لما يكن وقد يكون .

---

(١) من الآية (١) الانسان .

(٢) الآية (٣) الاخلاص .

(٣) البيت من الطويل ، لشاس العبدى وشاعر جاهلى ، ولقب بالممزق لهذا البيت قيل : كتبه عثمان بن عفان رضى الله عنه متمثلا به إلى على كرم الله وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج ، وتوهم أنه باغراء على ، والشاهد فى (ولما أمزق) ، حيث اتصل نفى المنفى بلما بحال التكلم وذلك واجب .

٣ — جواز الفصل بينها وبين مجزومها للضرورة ، كقوله :

فذاكَ ، ولَمْ إذَا نَحْنُ امتَرَينَا
تكُنْ فى النّاسِ يُدرِكْكَ المِراءُ (١)

وقوله

فأضحَتْ مغَانِيها قفاراً رُسومُها
كأنْ لمْ سِوَى أهْلٍ مِنَ الوَحش تُؤهلِ (٢)

٤ — قد تلغى فلا يجزم بها . قيل : حملا على (لا) ، وقيل : حملا على (ما) وهو الأحسن ، لأن (ما) تنفي الماضى كثيراً ، بخلاف (لا) فإن الغالب نفيها المستقبل ، وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

لولاَ فَوارِسُ من ذُهْلٍ وأُسرَتُهُمْ
يومَ الصُّلَيْفَاء لمْ يوفُونَ بِالجار (٣)

---

(١) البيت من الوافر ، لم يسم قائله . الامتراء : الشك . المراء : الجدل ، وجملة ، يدركك المراء خبر تكن ، والظرف الفاصل بين (لم) ومجزومها متعلق بيدرك ، والاصل :ولم تكن فى الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا ، والشاهد فيه الفصل بين لم ومجزومها تكن بالظرف اذا وما أضيف اليه للضرورة .

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة ، المغانى : جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله ، والقفار : جمع قفر مفازة لانبات فيها ولا ماء ، والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لا صقا بالارض ، والشاهد فيه الفصل بين لم ومجزومها وهو تؤهل للضرورة والأصل : كان لم تؤهل (تسكن) الدار سوى أهل من الوحش .

(٣) البيت من البسيط ، لم يسم قائله ، الفوارس جمع فارس على غير قياس ، وذهل حى من بكر ، وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، ويوم الصليفاء :
=

وصرح ابن مالك فى شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وقيل : إن الرفع فى البيت ضرورة .

٥ — قد ينصب بها عند بعض العرب كما زعم اللحيانى ، كقراءة بعضهم « ألم نشرحَ لك صدرك »[1] ، وقوله :

فى أىِّ يومىَّ مِن الموْتِ أفِرْ
أيومَ لمْ يقدرَ أمْ يومَ قُـدِرْ[2]

ولم يرتض ابن مالك وكثير من العلماء النصب بلم ، وماورد محـول عندهم على أن الفعل مبنى على الفتح لامنصوب بـلم ، لأنه مؤكد بالنون الخفيفة ، والأصل : تشرحنْ ويقدرَنْ ثم حذفت النون وبقيت الفتحة دليلا عليها .

=

يوم من أيام العرب كان فيه وقعة ، والصليفاء فى الأصل مصـــغر الصلفاء وهى الأرض الصلبة .

« فوارس »مبتدأ ، « من ذهل »صفة لفوارس ، والخبر محذوف أى : موجودون ، ويجوز رفع « أسرتهم » عطفا على « فوارس » وجره عطفا على « ذهـــل » ، يوم الصليفاء طرف زمان متعلق بالخبر المحـــذوف أى : موجـــودون يـــوم الصليفاء ، ولا يصح تعلقه بالفعل « يوفون » لأنه جواب « لولا » وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه ، والشاهد فى (لم يوفون) حيث لم تجزم (لم) للضرورة ، أو لغة قوم .

(١) الآية (٢) الشرح .

(٢) البيت من الرجز للحارث بن المنذر الجرمى ، قاله الامام على كرم الله وجهه يتمثل به ، (فى أى) جار ومجرور متعلق بأفر و (أى) مضاف الى مثنى مضاف الى ياء المتكلم وهو يومى ، والهمزة للاستفهام (ويوم) منصوب على الظرفية أو مبنى على الفتح ، ويجوز جـــره على البدلية من (يومى) والشاهد فى (لم يقدر) بفتح الراء ، قيل : الفتحة للاعراب والفعل منصوب بلم على لغة بعض العرب ، وقيل : الفعل مجزوم والفتحة للاتباع ، وقيل : الفعل مبنى والفتحة للبناء .

وهذا التخريج فيه شذوذان .

١ ـ توكيد النفي بلم .

٢ ـ حذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

وقال الدماميني : الفتحة إتباع الفتحة قبلها أو بعدها ، وذكر ابن هشام في المغني ٢/٢٧٧ تخريجين آخرين ، أحدهما لأبي الفتح ابن جني والآخر له ، ولم أشأ الإطالة بذكرهما ، فارجع إليها إن شئت الاستزادة .

ثالثاً : ما تنفرد به (لمَّا) :

١ — جواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار ، كقوله :

فَجِئْتُ قُبورَهُمْ بَدْءاً ولمَّا　　فَنادَيْتُ القبورَ فلمْ يجبْنَه(١)

أي : ولما أكن بدءاً قبل(٢) ذلك ، أي سيداً ، وتقول: قاربت المدينة ولمَّا ، أي: ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرِّج عليه قراءة من قرأ من السبعة،

---

(١) البيت من الوافر ، لأعرابي من بني أسد ، « بدءا » حال من تاء الفاعل ، والشاهد فيه حذف مجزوم « لما » والشاعر يتحسر على من مات من قومه ، فموت عظمائهم قد افسح الطريق أمامه للسيادة ، ولم يكن كذلك في حياتهم وهذا المعنى قريب من قول الشاعر :

خلت الديار فسدت غير مسود　　ومن الشقاء تفردي بالسودد

(٢) أي قبل مجيء قبورهم ، والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدءا ، فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكلم .

(وإنّ كلاًّ لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم[١]) بتشديد نون (أنّ) وميم (لمّا[٢])

ذكر ابن الحاجب فى الإملاء ٣٥ من أماليه على آيات من القرآن الكريم .

أن (لمّا) هذه جازمة حذف فعلها ، والتقدير : لمّا يُهملوا ، أوْ لمّا يُتركوا ، بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم . ، وقال ابن هشام فى المغنى ٢/٢٨٢ والأولى عندى أن يقدر : لمّا يُوفَّوهَا وسيوفَّونهَا، ووجه رجحانه أمران : أحدهما : أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثانى: أن منفى (لما) متوقع الثبوت ، والإهمال غير متوقع الثبوت[٣] .

وأما (لم) فلايجوز حذف مجزومها إلا فى الضرورة كقول الشاعر :

---

(١) من الآية (١١١) هود .

(٢) أما قراءة تخفيف (ان) وتشديد (لما) فـ (ان) فيها مخففة من الثقيلة ، وأعملت و « كلا » اسمها و « لما » جازمه ومجزومها محذوف تقديره يهملوا أو يوفوا والجملة خبر (ان) المخففة .

وأما قراءة تشديد النون وتخفيف الميم ، أو تخفيفهما فـ « ان » فى الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الأعمال ، وفى الثانية مخففة وأعملت ، واللام من (لما) فيهما لام الابتداء ، وقيل : اللام فى قراءة تخفيف « ان » فارقة بين « ان » النافية و « ان » المخففة ، وليس كذلك لأن الفارقة انما تكون عند تخفيف « ان » واهمالهـا ، و « ما » زائدة للفصل بين اللامين ، أو اسم موصول خبر « ان » ، « ليوفينهم » جواب قسم مقـدر ، والتقدير : وان كلا للذين والله ليوفينهم ، فان قيل : ان جملة الصلة كالصفة والحال فى اشتراط الخبرية فلا تكون جملة القسم صلة لما لأنها انشائية ، قيل : ان الصلة فى المعنى جملة الجواب .

(٣) لا يسلم الدمامينى أن الاهمال غير متوقع الثبوت ، ويرى أنه متوقع الثبوت عند الكفار ، ولذا كانوا يسترسلون فى الأعمال القبيحة ظنـا منهم أنهم سيتركون سدى ، ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته ، كما أن « قـد » تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره .

احْفَظْ وديعَتَكَ التي اسْتُودِعتَها
يومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ[(١)]

٢ — كون منفيها يكون قريبا من الحال بالنظر إلى ابتدائه ، ولا يشترط ذلك فى منفى (لم) ، تقول : لم يكن خالد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز لما يكن :

وقال ابن مالك : كون منفى (لما) يكون قريبا من الحال غالب لا لازم ، فيجوز نحو (عصى إبليس ربه ولما يندم) .

٣ — كون منفيها يتوقع ثبوته غالبا[(٢)] فى المستقبل ، بخلاف منفى (لم) ، ألا ترى أن معنى قوله تعالى (بل لما يذوقوا عذاب[(٣)]) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ، ولهذا قال الزمخشرى فى تفسير قوله جل جلاله (ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم[(٤)]) : « مافى (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[(٥)] » :

وأما بالنسبة إلى الماضى ف (لم) و (لما) سيان فى التوقع وعدمه . مثال التوقع : (مالى قمت ولم تقم !) أو (لما تقم !) أى مع أنى كنت متوقعا

---

(١) البيت من الكامل ، لا براهيم بن هرمة ، استودعتها بالبناء للمجهول التاء مفعوله الأول ناب عن الفاعل والثانى الضمير المنصوب (ها) والشاهد فى (وان لم) حيث حذف مجزوم (لم) للضرورة ، والتقدير . وان لم تصل .

(٢) ومن غير الغالب (ندم ابليس ولما ينفعه الندم) .

(٣) من الآية (٨) ص .

(٤) من الآية (١٤) الحجرات .

(٥) أى لأن التوقع فى كلامه تعالى يحمل على التحقيق ، وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدمامينى أنه قد يكون من غيره أيضا .

منك فيما مضى القيام[١] ، ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء (لم يقم) أو (لما يقم) .

٤ — اختلف النحاة فى كونها بسيطة أو مركبة من (لم) و (ما) الزائدة وبعضهم يرى أنها بسيطة ، أما (لم) فهي بسيطة بلاخلاف .

★ ★ ★

تنبيه :

كما ترد (لما) أختاً ل (لم)[٢] ، ترد على وجهين آخرين فى اللغة العربية لايليها فيهما المضارع ، وهما :

١ — لما الحينية ، وهى تختص بالماضى لفظا ومعنى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو (لما جاءنى محمد أكرمته) .

ويسميها بعض النحاة : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يسميها : حرف وجوب لوجوب ، ويرى ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وجماعة أن (لما) هذه ظرف بمعنى (حين) وقال ابن مالك هى ظرف بمعنى (إذ) واستحسنه ابن هشام وتبعه الأشمونى ، لأنها مختصة بالماضى ، وبالإضافة إلى الجملة .

ورجح مذهب القائلين بحرفيتها[٣] بأشياء منها : قوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت مادلهم على موته إلا دابة الأرض[٤]) ، وقوله عز وجل (فلما أحسوا

---

(١) والذى يشعر بالتوقع هو التعجب من عدم قيام المخاطب .
(٢) أى نظيرة لها فى الأمور الستة الماضية .
(٣) وعلى رأس هؤلاء سيبويه وابن خروف .
(٤) من الآية (١٤) سبأ .

بأسنا إذا هم منها يركضون[١]) ، إذ ما بعد (ما) النافية و (إذا) الفجائية لا يعمل فى ماقبلهما . ومنها : إجماعهم على زيادة (أن) بعدها كقوله تعالى :

« فلما أن جاء البشير[٢] » . ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (أنْ)[٣] .

وجواب (لما) هذه يكون فعلا ماضياً نحـــو (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم[٤]) ، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون[٥]) باتفاق ، ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء عند ابن مالك نحو : (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد[٦]) ، وفعلا مضارعاً عند ابن عصفور نحو (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط[٧]) ، وقيل فى آية الفاء : إن الجواب محذوف ، أى : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ... ، وفى آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو ، أو محذوف تقديره : أقبل يجادلنا .

ومن مشـكل (لمـا) هذه قول الشاعر :

أقولُ لِعَبْدِ الله لمَّا سِقاؤنا ونحن بِوادِى عَبْدِ شمْس وهاشِمِ

يقال : أين فعلاها ؟ والجواب أن (سقاؤنا) فاعل لفعل محذوف

---

(١) الآية (١٢) الأنبياء .

(٢) من الآية (٩٦) يوسف .

(٣) لعل القائلين باسميتها لا يرون أنها مضافة وبذلك يكون عاملها فعل الشرط ، ولا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه .

(٤) من الآية (٦٧) الاسراء .

(٥) من الآية (٦٥) العنكبوت .

(٦) من (٣٢) لقمان .

(٧) الآية (٧٤) هود .

يفسره « وَهَى » بمعنى سقط ، وجوابها محذوف تقديره : قلت بدليل « أقول » ، وقوله شم فعل أمر من قولك : شمتُ البرْقَ ، إذا نظرت إليه ، والمعنى : لـمَّـا سَقَطَ سقاؤنا قلتُ لعبدالله شِمْـهُ .

٢ — لمَّـا الاستثنائية ، وهي حرف استثناء بمعنى (إلا) ، وتدخل على الجملة الاسمية نحو « إنْ كل نفس لما عليها حافظ [١] » ، في قراءة من شدد الميم [٢] ، وعلى الماضي لفظاً لامعنى نحو (أنشُدُكَ الله لمَّـا فَعَلْتَ [٣]) ، أى إلا فعلتَ ، والمعنى : ما أسألك إلا فعلك



« مايجزم فعلين »

ولمـا فرغ المصنف مما يجزم فعلا واحداً انتقل إلى مايجزم فعلين [٤] ، فقال :

---

(١) الآية (٤) الطارق .
« ان » نافية « كل نفس » مبتدأ ومضاف اليه « لما » استثنائية ملغـــاة بمعنى (الا) (عليهـــا حافظ) خـــبر مقـــدم ومبتدأ مؤخر والجملة خبر (كل) .

(٢) وعلى قراءة تخفيف الميم : (ان) مخففـــة من الثقيلة مهملة (كل نفس) مبتدأ (لما) اللام فارقة و (ما) زائدة وجملة (عليها حافظ) خبر (كل) .

(٣) (انشد) فعل مضـــارع والفاعل أنا والكاف مفعوله الأول (الله) منصوب على نزع الخافض (لما) استثنائية لا عمل لها (فعلت) فى معنى (ان تفعل) فهو ماض لفظا لا معنى ، ولذا يقال انه مؤول بمصدر بدون سابك وقع مفعولا به ثانيا لانشد بمعنى أسأل ومفعول أسأل لا يكون الا مفردا ، فالسابك معنوى ، ولذا قيل فى لما هذه : انها دخلت على الماضى لفظا لا معنى .

(٤) أى غالبا ، والا فقد يجزم فعلا وجملة ، وذلك اذا اقترن الجـــواب =

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا(١)

وَحَيْثُمَا أَنَّى، وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَإِنْ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا(٢)

يذكر ابن مالك هنا أن الأدوات التى تجزم فعلين إحدى عشرة أداة، هى: إن ومَن و «ما» و «مهما» و «أى» و (متى) و (أيان) و (أين) و (إذ ما) و (حيثما) و (أنى)، منها حرفان هما: (إن) و (إذ ما) وباقيها أسماء.

وإليك الكلام مفصلا عن هذه الأدوات:

م تسمى هذه الأدوات؟ ولماذا؟

تسمى هذه الأدوات أدوات الشرط، وذلك لإفادتها الشرط أى التعليق فإنها تدل على تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى

=

بالفاء نحو قوله تعالى: (قل: ان كنتم تحبون الله فاتبعونى)، (وان يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير). أو (اذا) الفجائية نحو قــوله عز وجـل (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون)، وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ما ضيا فى محل جزم وجاء بعده مضارع مرفوع نحو:

وان أتاه خليل يوم مســغبة ... يقول: لا غائب مالى ولا حــرم

وسيأتى لذلك كله - ان شاء تعالى - مزيد بيان.

(١) (اجزم) فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، (بان) جار ومجرور متعلق باجزم، و (من، ما، مهما، أى، متى، أيان، أين، اذ ما) معطوفات على (ان) بعاطف مذكور أو مقدر.

(٢) (حيثما أنى) معطوفتان على (ان) فى البيت السـابق بعاطف مذكور فى الأولى مقدر فى الثانية (وحرف اذ ما) الواو للاستئناف و (حرف) خبر مقدم و (اذ ما) قصد لفظه مبتدأ مؤخر (كان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف. (باقى) مبتدأ وهو مضاف و (الأدوات) مضاف اليه، (أسما) خبر المبتدأ وأصله: أسماء فقصر للضرورة.

المستقبل عند المتكلم ، بمعنى أنه يترتب على حصول مضمون الشرط حصول مضمون الجواب فى اعتقاد المتكلم ، ففى نحو (إن تنصت إلى الشرح تنجح) دلت (إن) على تعليق حصول النجاح (الجواب) على حصول الإنصات (الشرط) . أي أنه يترتب على حصول الإنصات حصول النجاح فى اعتقاد المتكلم.

ماانوع هذه الأدوات ؟

اتفق النحاة على أن (إن) حرف وضع للدلالة على مجرد التعليق ، أى تعليق وقوع الجواب على الشرط كاسبق ، ولهذا سميت (أم أدوات الشرط[1]) كما اتفقوا على أن (من ، وما ، ومتى ، وأياً ، وايان ، وأين ، وأنى ، وحيثما) أسماء تضمنت معنى الشرط .

واختلفوا فى (إذ ما ، ومهما) ، أما (إذ ما) فهى حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) لمجرد التعليق فقولك (إذ ما تجتهد تنجح) بمعنى (إن تجتهد تنجح) وقول الشاعر :

وإنك إذ ماتأت ما أنت آمر   به تلف من إياه تأمر آتيا [2]

---

(١) ذكر ابن مالك فى شواهد التوضيح ص١٩ أن (ان) قد تهمل حملا على (لو) كقراءة طلحة . (فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة ، على اهمال (ان) الشرطية المدغمة فى (ما) الزائدة ، فالفعل مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، وأما قراءة (فاما ترين) بكسر الياء وتشديد النون المفتوحة فـ (ان) فيها جازمة والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع أما النون المشددة المفتوحة فهى نون التوكيد وكانت ياء المخاطبة ساكنة قبل التوكيد فلما أكد الفعل بعد جزمه التقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة .

(٢) البيت من الطويل لم يعلم قائله ، والشاهد فى (اذ ما) حيث =

بمعنى إن تأت . .

وهى ظرف زمان زيد عليها (ما) عند المبرد فى أحد قوليه وابن السراج والفارسى ، فهى عندهم بمعـــنى (متى) الزمانية المتضمنة معنى الشرط ، ومعناها فى المثال السابق (متى تجتهد تنجح) وفى البيت ، متى تأت [1] . .

وأما (مهما) فهى اسم على الأصح بمعنى (ما) ، خلافا للسهيلى الذى زعم أنها تأتى حرفا [2] .

= جزم فعلين وهما : تأت وتلف و (اذ ما) عند سيبويه حـــرف شرط جازم لا محل له من الأعراب وعند المبرد وابن السراج والفارسى ظرف زمان متضمن معنى الشرط فى موضع نصب على الظرفية لفعل الشرط (تأت)،وخبر (ان) هنا هو مجموع جملتى الشرط والجزاء .

(١) قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب (مع ما) حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها الأسماء فى قبول علامات الاسمية ، كالتنوين ، والاضافة اليها ، والوقوع موقع مفعول فيه . أى نحو قوله تعالى : « فقد نصره الله اذ أخرجـــه الذين كفروا » . ومفعول به . أى نحو قوله عز وجل : « واذ كروا اذ كنتم قليلا فكثركم » ، وأما بعد التركيب (أى بعد تركيب اذ » الظرفية مع « ما » الزائدة) فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معانى الحروف،ومن ادعى أن لها مدلولا زائدا على ذلك فلا حجة له ، وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها .

(٢) استدل السهيلى على ذلك بقول زهير بن أبى سلمى :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم =

= قال : ان « مهما » فى البيت حرف بمنزلة « ان » بدليل أنها لا محل لها من الاعراب ، اذ لا تكون مبتدأ لعدم وجود ضمير فى الجملة الفعلية بعدها يعـــود عليها ويكون رابطا ، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل الى غيرهما فتعين أنها لا موضع لها ، وأجيب بأنها اما خبر « تكن » و « خليقة » اسمها و « من » زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبى على ، واما مبتدأ واسم « تكن » ضمير راجع اليها والظرف « عند امرىء » خبر « تكن » وأنث ضميرها (أى اسم تكن العائد عليها) لأنها الخليقـــــة فى المعنى ، وأما مبتدأ وفاعل =

أقسام أسماء الشرط من حيث الظرفية وغيرها :

تنقسم أسماء الشرط من حيث استعمالها ظروفا وغير ظروف ثلاثة أقسام :

١ — مايستعمل ظرفاً ، وهو خمسة أسماء (متى ، أيان ، وأين ، وأنى ، وحيثما) .

٢ — مايستعمل غير ظرف ، وهو ثلاثة أسماء : (من ، وما ، ومهما) .

٣ — ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وهو اسم واحد هو (أى)

وهاك البيان :

أولا : مايستعمل من أسماء الشرط ظرفاً ضربان : ما يستعمل ظرفاً للزمان ، ومايستعمل ظرفاً للمكان ، فالزمانى اسمان :

١ — متى : وهى لتعميم الأزمنة ، أى لعموم الأزمنة فـلا تختص بزمن كقوله :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد [(١)]

=

« تكن » - على أنه تامة - ضمير راجع الى « مهما » و « عند امرىء » ظرف لغو متعلق بتكن ، و « من خليقة » بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ .

(١) البيت من الطويل للحطيئة . تعشو : مضارع عشا أى أتى نارا يرجو عندها خيرا وجملته فى محل نصب حال من فاعل تأت أى : أنت ، « خير نار » مفعول تجد ، « عندها خير موقد » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر نعت للمضاف اليه « نار » ، والشاهد فى « متى » حيث استعمل ظرف زمان متضمنا معنى الشرط فجزم فعلين : تأت ، وتجد .

وقوله :

متى ماتلقنى فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا[١]

وقد ذكر ابن مالك فى الكافية والتسهيل أن (متى) قد تهمل حملا على (إذا) ومثل بالحديث (إن أبا بكر رجل أسيف[٢] ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) ، وفى الارتشاف لأبى حيان : ، ولا تهمل (أى متى) حملا على (إذا) خلافا لمن زعم ذلك[٣] .

٢ — أيان بفتح الهمزة وسليم تكسرها ، وهى أيضاً لتعميم الأزمنة ، كقوله :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا ... لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا[٤]

وقوله :

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة ... فأيان ماتعدل به الريح تنزل[٥]

---

(١) البيت من الوافر ، فردين : حال من الضمير المستتر (الفاعل) والياء (المفعول) فى « تلقنى » ، روانف : جمع رانفة وهى أسفل الألية اذا كنت قائما ، وتستطارا : تفزع وتذعر ، والشاهد فى « متى » ، حيث جزم فعلين : تلق ، وترجف .

(٢) أسيف : ذو أسف وحزن ، وقوله « يقوم مقامك » أى فى الصلاة ، وقوله « لا يسمع الناس » أى لبكائه . وانظر شواهد التوضيح ١٧ ـ ١٩ .

(٣) أبو حيان لا يعتمد فى الاستشهاد على الحديث خلافا لابن مالك .

(٤) البيت من البسيط ، والشاهد فى « أيان » حيث جاءت جازمة لفعلين : نؤمن وتأمن « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأمن ، « لم تزل » جواب « اذا » ، « حذرا » خبر لم تزل .

(٥) البيت من الطويل ، الأدماء : الشديدة البياض ، أو البيضاء السوداء المقلتين ، والشاهد فى « أيان » حيث جزمت فعلين : تعدل وتنزل .

والمكانى ثلاثة أسماء هى :

١ — أين وهى لتعميم الأمكنة ، أى للأمكنة عموما ، نحو قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت[١]) ، ونحو قول الشاعر :

أين تصرفْ بنا العُداة تجِدْنا نصرفُ العِيس نحوها للتلاق[٢]

وقول الآخر :

صَعْدَةٌ نابتةٌ فى حائرٍ أينما الريحُ تميِّلْها تمِلْ[٣]

٢ — أنى ، وهى لتعميم الأمكنة أيضا كقوله :

خليلىّ أنى تأتيانى تأتيا أخاً غيرَ ما يرضيكما لا يحاولُ[٤]

٣ — حيثما ، وهى لتعميم الأمكنة أيضا مثل أين وأنى كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً فى غابر الأزمان[٥] .

---

(١) من الآية (٧٨) النساء .

(٢) البيت من الخفيف لابن همام السلولى ، تصرف بنا : الينا ، العداة : جمع عاد ، العيس : ابل بيض بشقرة ، والشاهد فى « أين » حيث جاءت جازمة لفعلين : تصرف ، وتجد .

(٣) البيت من الرمل قاله المحسام بن ضرار ويقال هو لكعب بن جعيد يصف امرأة الاعتدال أى هى صعدة ، والصعدة قناة مستوية لا تنبت الا كذلك فلا تحتاج الى تثقيف ، والحائر مجتمع الماء . صعدة : خبر لمبتدأ محذوف ، الريح فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو « تميلها » ، تمل : جواب الشرط ، والشاهد فى « أينما » حيث جزمت فعلين : تميل المحذوف ، وتمل .

(٤) البيت من الطويل : خليلى : منادى بيا محذوفة منصوب بياء مدغمة فى ياء المتكلم لأنه مثنى وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه ، والشاهد فى « أنى » حيث جزمت فعلين : تاتيانى وتاتيا وعلامة جزم كل منهما حذف نون الرفع والنون المذكورة فى الأول قبل ياء المتكلم هى نون الوقاية .

(٥) البيت من الخفيف . الغابر الباقى والماضى فهو من الأضداد والمراد الأول ، والشاهد فى « حيثما » حيث جزمت فعلين . تستقم ويقدر ، ويسمى هذا البيت عند العروضين بالمدرج لكونه أدرج أول عجزه فى آخر صدره وأول العجز منه الهاء من لفظ الجلالة .

ثانياً : ما يستعمل من أسماء الشرط غير ظرف ثلاثة هي :

١ — مَنْ ، وهي لتعميم أولى العلم نحو قوله تعالى : (من يعمل سوءا يجزبه) (١) .

٢ — ما ، وهي لتعميم ما تدل عليه في حال موصوليتها نحو قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله (٢)) ، وقول الشاعر :

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيامُ والدهرُ ينفد (٣)

و « من » و « ما » لا تدلان على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط :

قال الأشمونى : « وكلتاهما (من وما) مبهمة فى أزمان الربط » .

استعمال « ما » ظرفاً عند ابن مالك :

ذكر ابن مالك فى الكافية والتسهيل أن « ما » هذه قد ترد ظرف زمان . وأن ذلك ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وما تحيَ لا أرهبْ وإن كنتُ جارماً
ولو عد أعدائى عَلىَّ لهُمْ ذَحْلاً (٤)

---

(١) من الآية (١٢٣) النساء .

(٢) من الآية (١٩٧) البقرة .

(٣) البيت من الطويل « ما » شرطية مفعول به مقدم وفيها الشاهد حيث جاءت جازمة فعلين : تنقص وينفد .

(٤) البيت من الطويل . ذحلا : ثارا ، وقد استشهد به ابن مالك على

وقول ابن الزبير :

فما تَحْيَ لانَسأمْ حياة، وإنْ تَمُتْ
فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا [1]

ولم ير بدر الدين حجة لأبيه فى البيتين لصحة تقديرها فيهما بالمصدر وحده من غير تقدير الظرف ، والتقدير : أى حياة تحي لا أرهب ، وأى حياة تحي لا نسأم ، فوضع « ما » فى البيتين نصب على المفعولية المطلقة لا على الظرفية

٣ — مهما ، وهى بمعنى (ما) نحو قوله تعالى « وقالوا : مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين [2] » .

وهى عند الجمهور لاتخرج عن الاسمية خلافا للسهيلى كما مر ، ولا عن الشرطية خلافاً لابن مالك وجماعة زعموا أنها تكون استفهاماً ، قالوا : هى فى قوله :

مَهما لِى الليلةَ مهما لِيَهْ أوْدَى بِنعْلىْ وسِرْ بالِيهْ [3]

=

مجىء « ما » شرطية ظرفية أى : أى زمن تحى فيه لا ارهب ، والحق أن « ما » هنا وفى الشاهد الآخر الذى أورده ابن مالك مجردة عن الظرفية كما قال الجمهور ، ولا حجة لابن مالك فى البيتين كما ستعرف .

(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) الآية (١٣٢) الأعراف .

(٣) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط الطائى ، وقد استشهد به ابن مالك وجماعة على خروج « مهما » الى الاستفهام ، ورد الجمهور بأن المعنى : مه أى اكفف ، ثم استانف : مالى ؟ أى : أى شىء لى ؟ أودى نعلاى وسربالى أى ذهب نعلاى وسربالى فالباء زائدة فى « بنعلى » للضرورة ، وابن الحاجب يرى أن الباء معدية ولعل الفاعل على رأيه ضمير يعود على اسم فاعل من لفظ الفعل والتقدير : أودى هو — أى مود — بنعلى . انظر الاملاء ٣١ على الأبيات فى أمالى ابن الحاجب ، والخزانة ٢٠/٩ هارون .

مبتدأ و (لى) الخبر وأعيدت الجملة توكيداً ، وأجيب بأنه يحتمل أن يكون التقدير مهْ اسم فعل أمر ، ثم استأنف استفهاما بـ (ما) وحدها فهى ليست (مهما) التى معنا .

ومن الأحكام الخاصة بمهما ـ أيضا ـ أنها لاتجر بإضافة فلا يقال : (جهة مهما تكن أكن) ، ولا بحرف جر فلا يقال (على مهما تكن أكن) ، بخلاف (من ، وما) فإنهما يخرجان عن الشرطية ، ويجران بالإضافة نحو (غلام من تضرب أضرب) و (كتاب ما تقرأ أقرأ) ، وبالحرف نحو (بمن تثق أثق) و (عما تسأل أسأل) .

استعمال (مهما) ظرفا عند ابن مالك :

ذكر ابن مالك فى الكافية والتسهيل أن استعمال . (مهما) ظرفا ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب كما سبق فى (ما) ، وأن من ذلك قول حاتم :

وإنَّكَ مَهما تُعطِ بَطْنَكَ سؤلهُ
وفرْجَكَ نالا منْتهى الذَّمِّ أجْمعا [1]

وقول طُفَيْل الغَنَوى :

نُبِّئْتُ أنَّ أبا شُتَيم يدَّعِى مهما يعشْ يَسمَع بما لمْ يسمع [2]

ولم ير بدر الدين فى هذين البيتين أيضا حجة لما ذهب إليه ابن مالك

---

(١) البيت من الطويل ، وقد استشهد به ابن مالك على مجىء « مهما » ظرفية ، أى : أى زمن تعط بطنك فيه ، وقد رد بدر الدين هذا الشاهد وما بعده بما رد به شاهدى ابن مالك على استعمال « ما » ظرفية .

لصحة تقدير (مهما) بالمصدر وحده كما فى (ما) ، والتقدير : أى إعطاء تعط ، وأى عيشة يعش ، فموضع (مهما) نصب على المفعولية المطلقة لا على الظرفية .

أصل (مهما) :

اختلف النحاة فى أصل (مهما) ، فالبصريون يرون أنها مركبة وأصلها (ماما) الأولى شرطية والثانية زائدة . فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء ، والكوفيون يرون أنها مركبة أيضا لكن أصلها (مه ما) أى (مه) التى هي اسم فعل أمر بمعنى اكفف زيد عليها (ما) ، فحدث بالتركيب معنى جديد لم يكن موجودوهو الشرط ، وأجاز ذلك سيبويه ، وأبوحيان يرى أنها بسيطة وهو المختار ، لأنه لم يقم دليل على التركيب

ثالثا : مايستعمل من أسماء الشرط ظرفا وغير ظرف اسم واحد هو (أى) فهو عام فى ذوى العلم وغيرهم بحسب مايضاف إليه ، فإن أضيف إلى ظرف مكان فهو ظرف مكان نحو (أى مكان تجلس أجلس) ، وإن أضيف إلى ظرف مكان زمان فهو ظرف زمان نحو (أى يوم تحضر أحضر) وإن أضيف إلى غيرها فهو غير ظرف نحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى[1]) ، ونحو (أى كتاب تقرأ تستفد) .

---

(١) من الآية (١١٠) الاسراء ، و « أيا » مفعول به ثان لتدعوا لأنها بمعنى : تسموا والأصل : أى اسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين و « ما » زائدة و « وتدعوا » فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل ، والمفعول الأول محذوف أى : أى اسم تسموا الله ، والفاء واقعة فى جواب الشرط وله خبر مقدم « الأسماء مبتدأ مؤخر » الحسنى صفة المبتدأ والجملة بعد الفاء فى محل جزم جواب الشرط .

أقسام أدوات من حيث اتصالها بـ (ما) :

اتصال (ما) بهذه الأدوات على ثلاثة أضرب :

١ — ضرب لايجزم إلا مقترنا بها ، وهو (حيث ، وإذ) ، وقد اختلف العلماء فى تعليل ذلك ، فقال الدماميني : « وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما ، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم ؟ » ، وقال الفارضى : زيدت (ما) فيهما فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه .

وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما) .

٢ — وضرب لايلحقه ما وهو (من) ، و (ما) و (مهما) و (أنى) ، وأجازه الكوفيون فى (من) و (أنى) .

٣ — وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو (إن) ، و (أي) و (متى) و (أين) و (أيان) ، ومنع بعضهم فى (أيان) والصحيح الجواز لوروده كقول الشاعر السابق .

(فأيان ما تعدل به الريحُ تنزل)

آراء النحاة فى الجزم بإذا وكيف ولو :

لم يذكر المصنف هنا فى الجوازم (إذا) و (كيف) و (لو) :

أما (إذا) فالمشهور أنه لايجزم بها إلا فى الشعر [1] ، ذلك لأنها موضوعة

(١) ذكر ابن هشام فى (مغنى اللبيب) أن « اذا » تكون غير مضافة اذا جزمت عند الجميع ، وهو الحق لعدم اجتماع الاضافة والجــزم كما مـر عن الدمامينى .

لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضى للجزم لايكون إلا فى مايحتمل الوقوع وعدمه ومن ثم فلا يجزم بها إلا فى الشعر حملا على (متى) ، وقد صرح ابن مالك فى منظومته (الكافية الشافية) فقال :

وَشاع جزمٌ بإذا حملا عَلى مَتى ، وذا فى النَّثرِ لمْ يستَعملا

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بـ (إذا) حملا على (متى) ، فمن ذلك إنشاد سيبويه :

ترفَعُ لِى خِندِفٌ واللهُ يَرفَعُ لِى
نَاراً إذا خَمِدَتْ نِيرانُهُمْ تقِدِ [(١)]

وكإنشاد الفراء :

استَغنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى وإذا تُصِبك خَصاصةٌ فتَحمَّلِ [(٢)]

ولكن ظاهر كلام ابن مالك (فى التسهيل) جواز الجزم بإذا فى النثر أيضا على قلة . وهو ماصرح به فى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ص ١٨ فقال : (هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير) ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق يفتخر على قيس ، خندف اسم امرأة والمراد القبيلة ، نارا : المراد بها المجد والشهرة ، ترفع ويرفع تنازعا « نارا » فأعمل الثانى وحذف ضميره من الأول لأنه فضلة والشاهد فى « اذا » حيث استعملت شرطية جازمة وقد ظهر أثرها فى الجواب « تقد » .

(٢) البيت من الكامل لعبد القيس البراجمى شاعر اسلامى ، والشاهد فى « واذا تصبك » حيث استعملت « اذا » شرطية جازمة وقد ظهر أثرها فى فعل الشرط « تصب » .

(إذا أخذتما مضاجعكما تكبراً أربعا وثلاثين [١]) ، الحديث ، واشترط بعض النحاة الجزم بها في النثر اتصالها بـ (ما) .

وأما (كيف) فيجازي بها معنى لا عملا ، أي أنها تكون أداة شرط معنى لا عملا ، وذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها [٢] نحو : (كيف تكون أكون) و (كيف تعمل أعمل) ، وأجاز الكوفيون ووافقهم قطرب الجزم بها قياسا مطلقا ، أي سواء اتصلت بها (ما) أم لم تتصل . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما :

أو ما (لو) : فللغلبة دخولها علي الماضي ، ولأن شرطها ــ غالبا ــ مقطوع بعدمه وعدم جزائه لم تجزم ، ولو أريد بها معنى (إن) الشرطية ، وذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها في الشعر خاصة مستدلين بقول الشاعر :

لوْ يَشَأْ طارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ
لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٣]

---

(١) يجوز أن يكون المضارع (تكبرا) مرفوعا حذفت نونه تخفيفا أو جاء على لغة من يحذف النون فى الأفعال الخمسة بغير نصب ولا جزم ، كما جاء عليها قوله صلّى الله عليه وسلم (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) .

(٢) ما لم يكن شرطها المشيئة أو الارادة ، فان كان شرطها فعل المشيئة أو الارادة فلا يشترط موافقة شرطها لجوابها ، لانهم قالوا انها شرطية فى قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » و « يصوركم فى الأرحام كيف يشاء » وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها ، وما قبلها ــ وهو دليل الجواب ــ يختلف عن فعل الشرط .

(٣) البيت من الرمل لامرأة من بنى الحرث بن كعب ، وقيل : هو لعلقمة وفاعل يشا ضمير يعود على الفارس فى البيت قبله ، الميعة : النشاط وأول جرى
=

وقول الشاعر :

تامتْ فؤادكَ ـ لوْ يحزُنْكَ ماصنَعَتْ
إحْدَى نِساء بَنِي ذُهْل بن شَيْبانا[١]

ورد ابن مالك ذلك فى الكافية[٢] فقال :

وجوّزَ الجزمَ بها فى الشّعرِ ذُو حُجَّة ضعَّفها من يدْرى

وتأول فى شرح الكافية البيتين السابقين ، فذكر أن البيت الأول جاء على لغة من يقول فى (شاء يشاء) : شايشا بالألف ، ثم أبدلت (أى الألف) همزة ساكنة كما قيل فى العالم والخاتم : العألم والخأتم ، وأن الثانى سكنت فيه ضمة الإعراب فى الفعل (يحزن) تخفيفا . كقراءة أبى عمرو (ينصرْكم[٣]) و (يشعرْكم[٤]) (ويأمرْكم[٥]) وهذا التأويل يجىء فى البيت الأول أيضا :

الفرس ، اللاحق : الضامر ، الآطال : جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فى ما فوق الواحد . نهد : جسيم ، خصل : جمع خصلة وهى القطعة من الشعر ، والشاهد فى « لو يشأ » حيث جاءت « لو » جازمة للمضارع « يشأ » عند ابن الشجرى ومن وافقه ، وقيل ان الفعل مرفوع وسكنت الضمة تخفيفا او لغة .

(١) البيت من البسيط للقيط بن زرارة . يقال : تامه الحب وتيمه أى أذله ، وقد استشهد بالبيت ابن الشجرى وجماعة مستدلين به وبما قبله على الجزم بلو فى الشعر وموضع الشاهد « لو يحزنك » ، وقيل ان الفعل مرفوع وسكنت ضمة الاعراب للتخفيف .

(٢) على حين انه مشى فى (شواهد التوضيح) على مذهب ابن الشجرى ومن وافقه ، ووقع له فى (التسهيل) كلامان : أحدهما يقتضى المنع مطلقا شعرا ونثرا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(٣) من الآية (١٦٠) آل عمران .

(٤) من الآية (١٠٩) الأنعام .

(٥) من الآية (٥٨) النساء .

« مطلوب أدوات الشرط »

بعد أن انتهى المصنف من ذكر أدوات الشرط الجازمة حرفا كانت أو اسما ، انتقل إلى ما تطلبه كل أداة منها فقال :

فعلين يقتضين : شرط قدما   يتلو الجزاء ، وجوابا وسما [1]

يعنى أن هذه الأدوات الإحدى عشرة المذكورة فى قوله . « واجزم بإن » — إلى قوله : وأنى « يقتضين — أى يطلبن — جملتين : إحداهما — وهي المتقدمة — تسمى شرطا ، والثانية — وهي المتأخرة — تسمى جوابا وجزاء .

وإنما قال المصنف : « فعلين » ولم يقل : « جملتين » لأمرين :

الأول . التنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين نحو (من يفعل خيرا يثب عليه) ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، إذ قد يكون جملة اسمية نحو « وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء

(١) « وجوابا وسما » أى : علم ، يعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا .

« فعلين يقتضين : مفعول مقدم ليقتضين والجملة مستانفة ، وعليه ففعل الأمر السابق فى قوله « واجزم » محذوف المفعول للعلم به أو منزل منزلة اللازم ، ويصح جعل « فعلين » مفعوله وجملة « يقتضين » نعت لـ « فعلين » والرابط محذوف أى : يقتضينهما وعليه فقوله سابقا « وحرف اذ ما ... الخ » كلام معترض بين الفعل ومفعوله ، « شرط » مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره « قدما » ، أو خبر لمبتدأ محذوف أى : أحدهما شرط وجمله المبتدأ والخبر على كل مستانفة ، وجملة « يتلو الجزاء » اما مستانفة أو خبر ثان على جعل « شرط » مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا لمحذوف والرابط محذوف أى : يتلوه الجزاء ، وفى بعض النسخ : « شرطا » بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن « فعلين » مفعول لـ « أجزم » لا لـ « يقتضين » وأن « يقتضين » مستانف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما يكون مستوفيا نحو : لقيت الرجلين بكرا وخالدا .

قدير[١] » ونحو (إن تجتهد فالنجاح حليفك) .

الثانى : أن التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية وهو لا يكون كذلك أبدا .

لم سميت الجملة الأولى شرطا والثانية جوابا وجزاء ؟

وإنما سميت الأولى شرطا لتعليق حصول مضمون مابعدها على حصول مضمونها ، أى أن المتكلم يعتبر تحقق مدلولها ووقوع معناها شرطا لتحقق مدلول مابعدها ووقوع معناه

وسميت الثانية جوابا من حيث كونها لازمة عن القول الأول (الشرط) فصارت كالجواب الآتى بعد سؤال السائل ، وجزاء من حيث كون حصول مضمونها مترتبا على حصول مضمون جملة أخرى ، فأشبهت الجزاء الحقيقى وهو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً به .

ما يجب فى جملة الشرط :

يجب تصدير جملة الشرط بفعل يسمى (فعل الشرط) ، وهو إما مضارع غير دعاء ، ولاذي تنفيس ، مثبت أو منفى بلا أو لم نحو (إن تقم

---

(١) من الآية (١٧) الانعام . والتحقيق أن الجملة الاسمية فى هذه الآية ليست جواب الشرط وانما هى دليل الجواب ، اذ الجواب مسبب عن الشرط والله على كل شىء قدير سواء مس بخير ام لا ، فتمثيل العلماء بهذه الآية الكريمة فى هذا الموطن جرى على الظاهر ، وسيأتى لذلك ان شاء الله تعالى - مزيد بسط وتفصيل .

أقم) ، و (إلا يكنه فلا خير لك فى قتله) ، و « فإن لم تفعلوا — ولن تفعلوا — فاتقوا النار [١] » ، وإما ماض عار من (قد) وحرف نفى وطلب وجمود نحو (إن قام محمد قمت) .

فلا يكون فعل الشرط مضارعا طلبياً ، لأن الطلب مضمونه حاصل بالفعل وحصوله ينافى التعليق ، أو ذا تنفيس لشدة طلب الأداة للفعل ، ولا ماضيا طلبيا أو مسبوقا بقد أو حرف نفى ، أو جامداً لأن استقبال معناه بأداة الشرط نوع من التصرف وهذا نقض لوضعه على الجمود .

وإنما جاز الفصل بلا ولم مع المضارع لأن (لا) اغتفر الفصل بها بين الأداة ناصبة أو جازمة ، لكثرة الاستعمال ، ولأن (لم) حرف بسيط قوى التأثير فى المضارع بنفى معناه وجزمه وقلب زمنه فاعتبر كالجزء من المضارع [٢] ولذا لم يعد فاصلا .

مايجب فى الجواب والجزاء :

يكون الجواب والجزاء فعلا مضارعاً ، أو ماضياً ، أو جملة فعلية مقرونة بالفاء أو جملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية .

ويشترط فى الجواب والجزاء شروط ثلاثة :

١ — الإفادة كخبر المبتدأ ، فلا يصح نحو (إن يقم على يقم) ، و (من

---

(١) من الآية (٢٤) البقرة .

(٢) وهذا مما يقوى جانب من يرى أن جازم فعل الشرط فى نحو « فان لم تفعلوا ... » هو أداة الشرط لا « لم » لأن ما يعتبر جزءا من الفعل لا يعمل كالسين وسوف .

أطاع أطاع) لعدم الفائدة ، وذلك لاتحاد الجواب والشرط ، والقاعدة تغايرهما لأن الشرط سبب للجزاء والسبب غير المسبب ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز مع اتحادهما لفظا ، ومنه الحديث (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله [1]) ، أى : فمن كانت نيته فى الهجرة التقرب إلى الله ورسوله فهجرته مقبولة ، فالشرط كناية عن الإخلاص والجزاء كناية عن القبول ، وقال بعضهم : الجزاء محذوف تقديره . فله ثواب الهجرة إلى الله ورسوله والمذكور مستلزم له دال عليه فأقيم السبب مقام المسبب.

٢ ـ تأخره عن الشرط ، وقد أشار المصنف إلى ذلك فى قوله (يتلو الجزاء) ، فإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه نحو (تصيبُ خيراً إن أتيتنى [2]) هذا مذهب جمهور البصريين ،

---

(١) قالوا ان اتحاد الشرط والجواب هنا لفظا مع اختلافهما معنى لنكتة بلاغية رائعة هى المبالغة فى التعظيم ، على أنه قد يقصد بجواب الشرط بيان الشهرة وعدم التغيير فيتحد بفعله لفظا نحو (من قصدنى فقد قصدنى) أى : فقد قصد من عرف بانجاح قاصده ، ويجرى مثل ذلك فى المبتدأ والخبر كقول الشاعر :

خليلى خليلى دون ريب وربما ... ألان امرؤ قولا فظن خليلا

وقوله : أنا أبو النجم وشعرى شعرى .

= أى : خليلى من لا أشك فى صحة خلته ولا يتغير فى حضوره وغيبته ، وشعرى على ما ثبت فى النفوس من جزالته والتوصل به من المراد الى غايته .

وقد يقصد به التحقير نحو قوله ﷺ « ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امراة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه » .

(٢) ولا يكون الشرط حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك ـ ان هو يستزدك ـ مزيد

وان كان غير ماض مع « من » أو « ما » أو « أى » وجب فى السعة جعل هذه الأسماء موصولة واعطاؤها حكم الموصول ، فتقول (أعط من يعطى محمدا) و (أحب ما يحبه) و (أكرم أيهم يحبك) برفع الفعل والمجىء بالعائد وكون الجملة لا محل لها ، أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم بهن ، وكذا =

وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول الأول لأن الجواب ثان أبدا إذ هو متوقف على الشرط مسبب عنه فكان لابد أن يتأخر عنه لا أن يتقدم عليه .

وكما لا يتقدم الجواب لا يتقدم معموله ، فلا يصح نحو (خيرا إن أتيتنى تُصِبْ) وجوز ذلك الكسائى . قال أبو حيان : (وتحتاج إجازه هذا التركيب إلى سماع من العرب) ، وهذا إذا كان الجواب غير مرفوع فأما إن كان مرفوعا فإنه يجوز أن يتقدم معموله نحو (خيراً إن أتيتنى تصيب) ، وسوغ ذلك أن المرفوع ليس فعل جواب حقيقة بل هو دليل الجواب فى نية التقديم ، والجواب عند الكثير محذوف والتقدير (تصيب خيرا إن أتيتنى)

٣ ـ استقباله ، وذكر ابن مالك تبعا للجزولى وغيره أن الفعل المقرون

=

يجب جعل هذه الأسماء الثلاثة موصولة ان أضيف اليها اسم زمان نحو : (اتذكر اذ من ياتينا ناتيه) لأن أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة « بان » فكذا المصدرة بما تضمن معناها خلافا للزيادى ، ويجب جعل الأسماء موصولة مطلقا سعة أو ضرورة تلاها ماض او مضارع فى ستة مواضع :

١ ـ اثر « هل » « لأن » لأن « هل » لا تدخل على « ان » فكذا ما تضمن معناها . بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو « (أمن ياتك تاته ؟) لدخولها على « ان » .

٢ ـ اثر « ما » النافية .

٣ ـ باب كان .

٤ ـ بان « ان » وأما قول الأعشى :

ان من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جاذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشان ، وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار . ٥ ، ٦ ـ اثر « لكن » المخففة أو « اذا » الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ ، فان اضمر جاز الجزم تقول (خالد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه) و (رايت محمدا فاذا من ياته يكرمه) أى : لكن هو ، وفاذا هو .

بألفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل [١]) ، (وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت [٢]) أى فقد كذبت ، قال أبو حيان : و(ذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج أو فى الذهن ، وذلك محال ، فيتأول ماورد من ذلك على حذف الجواب ، أى: إن يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ، ومثله (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك [٣]) أى فتسل فقد كذبت . قال (وسمى المذكور جوابا لأنه مغن عنه بحيث لايجامعه لكثرة مااستعمل كذلك محذوفا [٤]).

الأقوال فى جازم الجواب :

اختلف العلماء فى جازم الجواب على أقوال .

الأول : وهو الصحيح أن الأداة كما جزمت فعل الشرط جزمت الجواب أيضاً ، وهذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، ووافقهم ابن مالك فقال : (فعلين يقتضين) ، وقد اعترض على هذا القول بأمرين .

---

(١) من الآية (٧٧) يوسف .

(٢) من الآية (٢٧) يوسف .

(٣) من الآية (٤) فاطر .

(٤) يرى ابن الحاجب أن الجزاء قسمان : أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو (ان جئتنى أكرمتك) والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو (ان تكرمنى فقد أكرمتك أمس) والمعنى ان اعتددت على باكرامك اياى فانا أيضا اعتد عليك باكرامى اياك ، وعلى هذا يكون الفعل المقرون بالفاء وقد جواب الشرط . كما ذكر الجزولى وابن مالك ، وليس الجواب محذوفا كما ذكر أبو حيان .

أولهما : أن الجازم كالجار فى اختصاصه بنوع وعمله فيه ، فلا يعمل فى شيئين كما أن الجار كذلك

ثانيهما : أنه ليس لنا مايتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب .

ويجاب بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى (ظن) ومفاعيل (أعلم وأرى) .

الثانى : أن الجازم للجواب هو فعل الشرط ، لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك فى التسهيل ، ورد باستغراب عمل الفعل الجزم .

الثالث . أن الجازم للجواب الأداة والفعل معا ، لارتباطهما ، وحرف الشرط ضعيف كالجار لايقدر على عملين ، ورد بما سبق ذكره من استغراب عمل الفعل الجزم ومخالفة الشرط للجار ، وقد نسب هذا الرأى إلى سيبويه والخليل . وهو مذهب المبرد .

الرابع : أن الجازم للجواب المجاورة ، وهو مذهب الكوفيين ، ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا يكون تجاور .

★ ★ ★

(صور مجىء الشرط والجزاء فعلين)

إذا كان الجزاء فعلا جاء مع فعل الشرط على صورة من صور أربع ذكرها المصنف بقوله :

وماضيين أو مضارعين تلفيهما ، أو متخالفين[١]

الصورة الأولى . أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلا مضارعا ، وذلك هو الأصل والأحسن لظهور تأثير العامل فيهما ، نحو قوله تعالى : (وإن تعودوا نعد[٢]) .

الصورة الثانية: أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلا ماضيا ، وهذه تلي الصورة الأولى في الحسن للمشاكلة في عدم التأثير في لفظ الفعلين ، نحو قوله تعالى (وإن عدتم عدنا[٣]) والفعلان الماضيان في محل جزم لأن أداة تقلب الماضي - شرطا أو جزاء - للاستقبال ، ومن ثم تستحق التأثير في محله مادامت جازمة ، فهو معها ماض لفظا لا معنى ، سواء في ذلك أكان الفعل (كان) أم غيرها على الأصح ، بدليل قوله تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا) وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا[٤]) .

وزعم المبرد وتبعه الرضى أن (كان) تبقى على المضي لقوتها فيه كما في قوله تعالى (إن كنت قلته فقد علمته[٥]) ، ويجاب بأن المعنى : إن يتبين

---

(١) « وماضيين » الواو للاستئناف وماضيين مفعول ثان تقدم على عامله تلفى أو عاطفة « مضارعين » معطوف على ماضيين ، « تلفيهما » تلفى فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : انت والضمير البارز المتصل مفعول أول ، « أو » عاطفة « متخالفين » معطوف على « مضارعين » .

(٢) من الآية (١٩) الأنفال .

(٣) من الآية (٨) الاسراء .

(٤) من الآية (٦) المائدة .

(٥) من الآية (١١٦) المائدة .

فى المستقبل أنى كنت قلته فى الماضى فأنا أعلم أنك كنت قد علمته[١] ، فهو مؤول بالمستقبل[٢] .

الصورة الثالثة : أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ، وهذه تلى الصورة الثانية لأن فيها خروجا من الأضعف إلى الأقوى ، أى من عدم التأثير فى اللفظ إلى التأثير فيه . نحو قوله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله فى الآخرة من نصيب[٣]) .

الصورة الرابعة : عكس الثالثة ، أن يكون فيها الشرط مضارعا والجزاء ماضيا ، وذلك قليل لأن فيه خروجا من الأقوى إلى الأضعف ، فهو كتهيئة العامل لعمل ثم قطعه عنه ، ومن ثم خصه الجمهور بالضرورة كقوله :

مَنْ يَكِدنى بسىء كنتَ منه   كالشجا بين حلقه والوريد[٤]

---

(١) ومعنى التبين هذا احد وجهين حمل عليهما بيت الفرزدق :

أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا   جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟

أى اتغضب ان تبين فى المستقبل أن أذنى قتيبة حزتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة   ولم تجدى من أن تقرى به بدا

أى يتبين أنى لم تلدنى لئيمة ، والوجه الآخر الذى حمل عليه بيت الفرزدق أن يكون على اقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز أذنى قتيبة ؟ اذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز . انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٦/٤ ، ودراسات فى النحو ص ١٥٨ .

(٢) قال ابن الحاجب : قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لـ « ان » أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا ، نحو قوله تعالى « وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم » ، ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته » فيدخل الماضى والمستقبل

(٣) الآية (٢٠) الشورى .

(٤) البيت من الخفيف لأبى زبيد الطائى يرثى ابن أخته ، الشجا : ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره ، والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو « يكد » وجوابه ماضيا وهو « كنت » .

وقوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تَصِلوا ملأتم أنفس الأعــداء إرهــابا[١]

وقوله :

إن يسمعوا سُبّةً طــاروا بها فرحــاً
منى ، ومايسمعــوا من صالح دفنــوا[٢]

★★★

ومذهب الفراء والمصنف جواز ذلك فى الاختيار . قال الأشمــونى : وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » ومن قول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بــكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق » ، ومنه (إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت[٣]) لأن تابــع الجواب جواب اهـ .

★★★

(١) البيت من البسيط ، لم يعلم قائله . الصرم : القطع ، والشاهد فيه أن فعل الشرط جاء فى الموضعين (ان تصرمونا ، ان تصلوا) مضارعا وجــــاء الجواب فيهما ماضيا (وصلناكم ، ملأتم) .

(٢) البيت من البسيط قاله قعنب بن أم صاحب من شــــعراء الحماسة ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٣) من الآية (٤) الشعراء .

(حكم رفع المضارع الواقع جوابا لأدوات الشرط الجازمة)

قال ابن مالك :

وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجزا حَسَنْ
ورفعُهُ بعدَ مضارعٍ وَهَنْ (١)

يذكر المصنف فى الشطر الأول من البيت أن فعل الشرط إذا كان ماضيا لفظا أو معنى جاز لك رفع المضارع الواقع جزاء وجوابا والرفع حسن ، ويفهم من ذلك جواز جزم للمضارع حينئذ والجزم أحسن لأنه الأصل ، وعلى الرفع جاء قول الشاعر :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ
يقولُ : لاغائبٌ مالى ولا حَرِمُ (٢)

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » و « ماض » مضاف اليه و « رفعك » مبتدأ ومضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله « الجزاء » قصر للضرورة مفعول به للمصدر . الواقع مبتدأ ، « حسن » خبر المبتدأ ، « ورفعه » رفع : مبتدأ والهاء مضاف اليه من اضافة المصدر لمفعوله ، « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » الآتى ، « مضارع » مضاف اليه ، « وهن » فعل ماض وفاعله ضمير مستقر فيه جوازا تقديره (هو) يعود الى « رفعه » والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) البيت من البسيط لزهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان ، الخليل الفقير من الخله بفتح الخاء وهى الفقر والحاجة ، مسغبة : مجاعة ، والشاهد فى « يقول » المرفوع ، وهو دليل الجواب عند سيبويه تاخر من تقديم والأصل : يقول ان أتاه خليل ، وعند الكوفيين والمبرد خبر مبتدأ محذوف على اضمار الفاء أى فهو يقول والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وعند بعض النحاة جواب الشرط مرفوع لضعف الأداة عن جزمه .

وقول الآخر :

ولا بالذى إن بانَ عنه حبيبُـهُ
يقولُ ويُخـفِى الصبرَ : إنى لجازعُ[١]

الآراء فى تخريج المضارع المرفوع بعد الشرط الماضى :

اختلف النحـــاة فى تخريج المضارع المرفوع فى نحو البيتين السابقين على ثلاثة آراء .

١ — يرى سيبويه أن المرفوع ليس جـوابا حقيقة ، وإنما هو دليـل الجواب ، فهو على نية التقديم ، وعليه يكون المرفوع مستأنفا فلايجوز جزم ماعطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو (عليا إن زارنى أكرمُـهُ) .

٢ — ويرى الـكوفيون والمبرد أن الرفـع على تقدير الفاء ، أى أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسميـة هى الجـواب ، وعليه يكون المرفوع جزءا من جملة الجواب ، فيجوز جزم المعطوف إذا قدر العطف على جملة الجواب[٢] ، ولا يجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الأداة ضرورة أن مابعد فاء الجواب لايمـكن تسليطه على ماقبل الأداة فلايفسر عاملا فيه .

٣ — وذهب قوم إلىأن المرفوع ليس على نية التقديم كما يرى سيبويه ، ولا على تقدير الفاء كما يرى الـكوفيون والمبرد ، وإنما هو الجـواب نفسه

---

(١) البيت من الطويل ، بان : انفصل ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) أما ان قدر العطف على الفعل المرفوع فلا وجه للجزم .

ولما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا(١) ضعفت عن العمل فى الجواب ، وعليه يكون المرفوع وحده جوابا لم تعمل فيه الأداة لضعفها ، فلايجوز جزم ماعطف عليه ولايجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الأداة .

وقول المصنف : « رفعك الجزا » يحتمل الثانى والثالث من هذه الآراء .

وأرى : أن كل رأى من الآراء الثلاثة على خلاف الأصل ، لأن القول بالتقديم والتأخير كما يرى سيبويه محوج إلى تقدير جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وتقدير الفاء من غير القول فيما لايصلح لمباشرة الأداة كالجملة الاسمية مختص بالضرورة ، وجعله فى الاختيار — كما يرى الكوفيون والمبرد — خلاف الأصل(٢) ، وحرمان الأداة الجازمة من العمل فى الجزاء لفظا وتقديرا — على القول الثالث — خلاف الأصل أيضاً .

وأقرب هذه الآراء — فى رأيى — إلى القبول رأى سيبويه لأن التقديم

---

(١) أى لفظا ، ويلحق به الماضى معنى وهو المضارع المنفى بلم ، نحو (ان لم يقم خالد يقوم عمرو) .

(٢) فاذا ادعى الكوفيون والمبرد ان مرادهم ان الفعل وحده هو الجواب وان تقدير الفاء انما هو لجبر كسر الاداة ولتقوم مقام الجزم فى الربط ، وتقدير الفاء من غير القول يكون مختصا بالضرورة فيما لا يصلح لمباشرة الاداة ، وعلى هذا الادعاء يكون الجواب المضارع وحده وهو صالح لمباشرة الاداة ، فتقدير الفاء — اذن — ليس مختصا بالضرورة — نقول ان هذا الادعاء ايضا خلاف الأصل ، لأن تقدير الفاء عليه يكون واجبا — والا زال الربط بين الجواب والشرط — مع أن الجواب صالح لمباشرة الاداة .

والتأخير وإدعاء الحذف — مع كونه خلاف الأصل — جار في الشعر والنثر ، وفيه وفاء بحق الأداة .

★ ★ ★

ويذكر المصنف في الشطر الثاني من البيت — وهو قوله « ورفعه بعد مضارع وهن » — أن رفع الجزاء بعد مضارع — غير منفي بلم — ضعيف ، لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ، ومن ذلك قوله :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ ياأقرعُ   إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرعُ (١)

وقوله :

فقلتُ : تَحَمَّلْ فوقَ طوقكَ ، إنها
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لايضيرُها (٢)

وقراءة طلحة بن سليمان « أينما تكونوا يدركُكمُ (٣) » .

وقد خص بعضهم جواز الرفع بعد المضارع بالضرورة ، وهو ظاهر كلام

---

(١) البيت من الرجز لجرير بن عبد الله البجلى ، أو لعمرو بن خثارم البجلى ، و « اقرع » الاول يجوز فيه الضم على الاصل ، والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن لان الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، أو فتح بناء على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر ، أو فتح اعراب على اقحام ابن واضافة « اقرع » الى « حابس » « ابن » صفة منصوبة ، و « اقرع » الثانى مبنى على الضم ، والشاهد فى « تصرع » الثانى حيث رفع والشرط مضارع .

(٢) البيت من الطويل لابى ذؤيب الهذلى . تحمل : خطاب البختى المذكور فى أول القصيدة ، انها : لانها أى القرية المذكورة فى البيت الذى قبله . مطبعة : مملوءة ، بالطعام ، والشاهد فى « لا يضيرها » حيث رفع وفعل الشرط مضارع .

(٣) من الآية (٧٨) النساء .

سيبويه فإنه قال « وجاء فى الشعر » ولـكن قراءة طلحة المتقدمة تمنع اختصاصه بالضرورة .

وينبغى العلم بأن محل ضعف الرفع بعد المضارع إذا لم تـكن الأداة (إنْ) وقد تقدم عليها مايطلبه الجزاء ، وإلا كان الرفع حسنا كما قال ابن الأنبارى ، نحو (طعامنا إن تزرنا تأكلُ) ، التقدير . طعامنا تأكل إن تزرنا ، وإنما كان الرفع حسنا فى نحو المثال المذكور لوجود دليلين قويين على أن المرفوع دليل الجواب وليس جوابا :

أولهما : أن الأدلة (إن) وهى أم أدوات الشرط الجازمة ، فلو كان المذكور جوابها لجزمته لقوة طلبها لجزم الجواب :

ثانيهما : تقدم معمول المرفوع ، إذ لو كان المرفوع جوابا لمـا تقدم معموله ، لأن معمـول الجواب من تمـام الجواب ، فـلا يتقـدم كما لايتقدم الجواب .

الآراء فى تخريج المرفوع بعد الشرط المضارع :

١ ـ يرى المبرد أنه على حذف الفاء مطلقا ، أى سواء كان قبله مايطلبه أم لا ، كانت الأداة اسم شرط أم لا .

٢ ـ سيبويه يرى أنه يجوز أن يـكون على تقدير الفاء كما قال المبرد ، وأن يـكون على التقديم والتأخير ، إلا أنه إن كان قبله مايمـكن أن يطلبه ـ كما فى البيت الأول (إنك إن يصرع أخوك تصرع) ـ فالأولى أن يـكون على التقديم والتأخير لضعف طلب الأداة الفعل بسبب تقدم مايمـكن أن يطلبه

غيرها ، وإن لم يكن ما يمكن أن يطلبه قبله ـ كما فى البيت الثانى (من يأتها لا يضيرها) فالأولى أن يكون على حذف الفاء .

٣ — يرى آخرون أنه إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، ويكون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية هى الجواب ، ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى (إن) وإن كانت الأداة حرفا فعلى التقديم والتأخير ، لتقدير جواب يظهر فيه أثرها وفاء بحقها فى الجملة .

* * *

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

قال ابن مالك :

واقْرُنْ بفا حتماً جواباً لو جُعِلْ
شرطاً لـِ (إنْ) أو غيرِها لمَ ينْجعلْ (١)

---

(١) « اقرن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، « بفا » أصلها بفاء قصر للضرورة وهى جار ومجرور متعلق باقرن ، « حتما » صفة لمفعول مطلق محذوف أى : قرنا حتما ، أو حال بتأويل اسم الفاعل أى : حاتما « جوابا » مفعول به لاقرن ، « لو » حرف شرط غير جازم « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى « جوابا » والجملة الفعلية شرط لولا لا محل لها من الاعراب ، « شرطا » مفعول ثان لجعل ، لان جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « شرطا » « أو » عاطفة « غيرها » غير : معطوف على « ان » و « غير » مضاف « ها » مضاف اليه ، « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ينجعل » مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى « جوابا » وهذه الجملة جواب لولا لا محل لها من الاعراب ، والجملة الشرطية من لو وشروطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله « جوابا » .

أي : يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان لايصلح أن يكون شرطا لإن أو إحدي أخواتها من أدوات الشرط الجازمة أو غير الجازمة .

وإنما وجب قرن الجواب غير الصالح لمباشرة الأداة والوقوع شرطا بالفاء ليعلم الارتباط ، ذلك لأن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال باداة الشرط (بأن يقع شرطا) أحق بأن لايصلح مع الانفصال عنها ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

وإنما خصت الفاء لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، والجزاء مسبب عن الشرط ومتعقب عنه ، وهذه الفاء في الأصل فاء السبب التي تعطف الجمل لإفادة السببية في نحو (يقوم محمد فيقوم علي) ، ثم تعينت هنا للربط لا للتشريك في الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ، ولا للتشريك في المعنى والا انقلب الجواب شرطا ، فلم تعد عاطفة فهي كالفاء في نحو (أحسن خالد إليك فأحسن إليه) ، إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر .

المواضع التي تجب فيها الفاء الرابطة :

يجب قرن الجواب بالفاء لعدم صلاحيته للوقوع شرطا في المواضع الآتية :

١ ـ إذا كان الجواب جملة اسمية [١] ، نحو (ان اتقيت الله فأنت الفائز)

---

(١) اعترض بقوله تعالى : (وان أطعتموهم انكم لمشركون) وأجاب الرضى بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها حتى لا يقال : الجواب المذكور للقسم بلا فاء فبدل على جواب الشرط بلا فاء ، ولا يقال : لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه ، لأن هذه اللام ذكرها عند حذف القسم اكيد لا واجب .

فـ (أنت الفائز) جملة اسمية لاتصلح للوقوع شرطا لعدم وجود فعل شرط فيها ، ومن ثم وجب قرنها بالفاء ليعلم ارتباطها بما قبلها كما تقدم .

٢ ـ إذا كان الجواب جملة طلبية ، نحو قوله تعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله [١] » ، وقوله عز وجل « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما [٢] » فى رواية ابن كثير ، وقد اجتمعت الاسمية والطلبية فى قوله تعالى « وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده [٣] » .

وإذا صدر الجواب بهمزة استفهام فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها [٤] ، كما فى قوله تعالى « أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار [٥] » ، وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل و (من) لعراقتها وقوة صدارتها .

٣ ـ إذا كان الجواب جمله فعلية فعلها جامد ، نحو قوله تعالى « إن ترن

---

(١) من الآية (٣١) آل عمران .

(٢) الآية (١١٢) طه .

(٣) من الآية (١٦٠) آل عمران ، وجملة « من ذا الذى ينصركم » اسمية لأن صدرها اسم وطلبية لأن « من » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم اشارة خبر و « الذى » نعت له أو بيان ، أو « من ذا » كلها مبتدأ و « الذى » خبر ، أو اسم الاستفهام خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٤) ربما لا يؤتى معها بالفاء أصلا نحو قوله تعالى « ارايت ان كذب وتولى ، الم يعلم بان الله يرى » لأن الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على الأداة ، وقد يعامل غير الهمزة من أدوات الاستفهام معاملتها فلا يؤتى معه بالفاء نحو قوله عز وجل « قل ارايتكم ان أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون » ٤٧ الأنعام .

(٥) الآية (١٩) الزمر .

أنا أقلّ منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتين خيرا من جنتك [١] » .

٤ ـ إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بقد . نحو قوله تعالى « إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل [٢] »

٥ ـ إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بتنفيس ، نحو قوله تعالى « وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله [٣] » .

٦ ـ إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها منفى بلن ، نحو قوله تعالى . (ومايفعلوا من خير فلن يكفروه [٤])

٧ ـ إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها منفى بما ، نحو قوله تعالى (فإن توليتم فما سألتكم من أجر [٥]) .

هذه المواضع السبعة ذكرها أبو الحسن الأشمونى وغيره من النحاة ونظمها بعضهم فى قوله :

اسمية طلبية وبجامد ... وبما ولن وبقد وبالتنفيس

وزاد الأشمونى موضعا : وهو أن يكون الجواب ماضيا لفظا ومعنى [٦] نحو قوله تعالى (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت [٧]) و (قد) معه

---

(١) من الآيتين (٣٩ ، ٤٠) الكهف .
(٢) من الآية (٧٧) يوسف .
(٣) من الآية (٢٨) التوبة .
(٤) من الآية (١١٥) آل عمران .
(٥) من الآية (٧٢) يونس .
(٦) بناء على جوازه بلا تأويل ، وتقدم مافيه عند الكلام على الشرط الثالث من شروط الجزاء .
(٧) من الآية (٢٦) يوسف .

مقدرة لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى وإنما وجبت الفاء هنا لعدم تأثير حرف الشرط فيه لالفظا ولا معنى فاحتيج إلى الرابط وقيل: لعدم صلاحيته ليكون شرطا لتقدير « قد [1] » معه .

ما يجوز اقترانه بالفاء :

يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من (قد) وغيرها وكان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد، نحو قوله تعالى : « ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار[2] » ، فمن حيث كونه صالحا للوقوع شرطا لم تجب فيه الفاء ، ومن حيث كونه وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة فقرن بالفاء .

ما يمتنع اقترانه بالفاء :

لايجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من (قد) وغيرها ، وكان مستقبل المعنى ، ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو (إن قام أسامة قام أحد) ، ذلك لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط .

---

(١) وزاد بعضهم على هذه المواضع الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ، ومثلها « كان » نحو قوله تعالى : (أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكانما قتل لناس جميعا) ، والمصدر بالقسم ، أو باداة شرط نحو قوله سبحانه : (وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تبتغى بفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتاتيهم باية) .

(٢) من الآية (٩٠) النمل .

اقتران المضارع الصالح للوقوع شرطا بالفاء:

إذا كان الجواب صالحا للوقوع شرطا كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من (قـد) وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو « لم » وقد بينا لك حكم الماضى المتصرف المجرد فيما تقدم وعرفت أنه تارة يجوز اقترانه بالفاء وتارة لا يجوز ، فإن كان الجواب مضارعا صالحا لجعله شرطا وقرن بالفاء نحو قوله تعالى « ومن عاد فينتقم الله منه[1] » ، وقوله عز وجل « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا[2] » فالتحقيق أن المضارع وفاعله خبر مبتدإ محذوف والجواب جملة اسمية ، ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدإ مصرح به .

حذف الفاء :

قد تحذف الفاء للضرورة كقوله :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشر بالشر عند الله مثلان[3]

(١) من الآية (٩٥) المائدة .

(٢) من الآية (١٣) الجن .

(٣) من البسيط لحسان بن ثابت وقيل لابنه عبد الرحمن ، والشاهد فى « الله يشكرها » فانها جملة اسمية وقعت جوابا للشرط الجازم وقد حذف منها الفاء للضرورة ، والأصل : فالله يشكرها .

وقـوله :

ومَنْ لا يَزَلْ ينقاد للغَىّ والصِّبـا
سَيُلْفى على طـــول السلامة نادما(١)

وقد تحذف أيضا فى ندور من النثر ، ومن ذلك ما أخرجـه البخـارى من قوله ﷺ فى شأن اللقطـــة لأبى بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلاّ اسْتَمْتِـعْ بها » ، أى . فإن جاء صاحبها فـأدها إليه وإلا يجىء فاستمع بها .

وقد جاء حذف الفاء مع المبتدأ فى قوله :

بَنِى ثُعَلٍ لا تَنْـكَعُوا العَنْزَ شربَهَا
بنى ثُعـل من ينـكَعِ العنز ظالم(٢)

التقدير : فهو ظالم :

وقد نسب الأشمونى إلى المبرد إجازة حـذف الفاء فى الاختيار ، على حين أن ابن هشام فى المغنى ذكر أن المبرد منع حذفها حتى فى الشعر قال . « وزعم (أى المبرد) أن الرواية · من يفعل الخير فالرحمن يشكره » والصحيح أن المبرد يرى أن حذف الفاء إنما يجوز فى الشعر على ضعف(٣) .

---

(١) البيت من الطويل ، ولم يعلم قائله والشاهد فى « سيلفى » أى سيوجد ـ فانها جملة فعلية مقرونة بأداة تنفيس وقد وقعت جوابا للشرط الجازم وحذف منها الفاء للضرورة . والأصل فسيلفى .

(٢) البيت من الطويل لرجل أسدى . بنى ثعل : ـ بضم الثاء وفتح العين ـ قبيـلة من طيىء . نكع ـ من باب فتح ـ أى منع ، وقيل : من نكعت الناقة أى جهدتها حلبا ، والشاهد فى « ظالم » حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء الرابطة ، أى : فهو ظالم .

(٣) وعن الأخفش ان حذف الفاء واقع فى النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين

(الربط بإذا الفجائية)

قال ابن مالك :

وتَخْلُفُ الفاءَ « إذا » المفَاجَأَهْ
كإنْ تَجُـــد إذَا لَنَـا مُكافَأَهْ[١]

أى أن (إذا) الفجائية تخلف الفاء فى الربط إذا كانت الأداة (إنْ) أو (إذا) وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية أو منفية أو منسوخة كما يظهر لنا فى مثال المصنف (إن تجد إذا لنا مكافأة) ومن ذلك قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون[٢]) ، وقوله عز وجل (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون[٣]) ، وإنما قامت (إذا) الفجائية مقام الفاء هنا لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ، وفى إفادة التعقيب ، فكل منهما لابد أن تسبق بكلام معقب بما بعدها .

وأما نحو (إن عصى زيد فويل له) ، ونحو (إن قام خالد فما عمرو

بالمعروف » ، ورد بأن « الوصية » نائب فاعل « كتب » و (للوالدين) متعلق بها لا خبر والجواب محذوف ، أى : فليوص .

(١) (تخلف) فعل مضارع (الفاء) مفعول به (اذا) قصد لفظه فاعل مضاف و (المفاجاة) مضاف اليه من اضافة الدال الى المدلول (كان) الكاف جارة لقول محذوف أى كقولك (ان) و (ان) شرطية (تجد) مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت (اذا) رابطة للجواب بالشرط (لنا) خبر مقدم (مكافاة) مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) من الآية (٣٦) الروم .

(٣) من الآية (٢٥) الروم .

قائم) ، ونحو (إن قام على فإن عمرا قائم) فيتعين فيها الفاء[1] .

ولايجوز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية فى الجواب لأن المعوض لايجتمع مع العوض ، أما إذا كان الجمع لمجرد التوكيد فيجوز نحو قوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا [٢]) .

حكم المضارع المقترن بالفاء أو الواو أو ثم بعد الجزاء

قال ابن مالك :

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزا إنْ يَقْتَرِنْ
بِالفَا أوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ[٣]

أى أن المضارع إذا وقع بعد جزاء الشرط وكان مقترنا بالفاء أو الواو فلك فيه ثلاثة أوجه[٤] :

---

(١) لأن الجواب فى الأول جملة اسمية طلبية دعائية والطلب ينافى المفاجاة لأن المفاجاة انما تكون بحصول مضمون الخبر ، وفى الثانية اسمية منفية ، وفى الثالثة اسمية منسوخة وكل من المنفى والمنسوخ مظنة القطع عما قبله والاستئناف فكان لابد لهما من رابط قوى اصيل وهو الفاء ، واشترط فى الربط باذا أن تكون الأداة (ان) أو (اذا) لأن (ان) أصل الأدوات الجازمة و (اذا) الشرطية أصل الادوات غير الجازمة فاكتفى معهما بأدنى رابط ، واشترط أيضا للربط باذا أن يكون الجواب جملة اسمية لاختصاص (اذا) الفجائية بالدخول على الجمل الاسمية .

(٢) من الآية (٩٧) الانبياء .

(٣) قمن : حقيق : « الفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بالفعل الآتى « يقترن » و « بعد » مضاف و « الجزا » قصر للضرورة مضاف اليه (ان) شرطية « يقترن » مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو « بالفاء » جار ومجرور قصر للضرورة متعلق بفعل الشرط « أو » معطوف على الفاء « بتثليث » جار ومجرور متعلق بـ « قمن » الذى هو خبر المبتدأ « الفعل » وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتنف الشرط وهو المبتدأ والخبر .

(٤) ان كانت الاداة جازمة .

الجزم بالعطف على الجزاء ، إذ الجزاء مجزوم لفظا أو محلا .

والرفع على الاستئناف إذا كان مقترنا بالواو وكذا إذا كان مقترنا بالفاء عند من أجاز الاستئناف بها كالواو ، وعند من يرى أن الفاء لا يستأنف بها كابن هشام فالرفع للعطف بها على مجموع الشرط والجواب .

والنصب بأن مضمرة وجوبا ، وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

قال بعض النحاة : الجزم قوي ، والنصب ضعيف ، والرفع جائز .

مثال ذلك قولك (إن تلصت إلى الشرح تفهم فتنجح) أو : وتنجح ، بجزم الفعل (تنجح) أو برفعه أو نصبه ، وقد قرىء بالأوجه الثلاثة (يغفر) من قوله تعالى . (وإن تبدوا ما في أنفسكم ، أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر[1]) قرأه عاصم وابن عامر بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، كما قرىء بهن (يذر) من قوله عز وجل (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون[2]) ، و (يُكفر) من قوله سبحانه وتعالى «وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكُم ويُكفر[3]» ، وروى بهن (نأخذ) من قول الشاعر :

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ
رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ

---

(١) من الآية (٢٨٤) البقرة .
(٢) الآية (١٨٦) الأعراف .
(٣) من الآية (٢٧١) البقرة .

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ (١)

أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب (٢) ويجوز الجزم والرفع ، قال تعالى « وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم (٣) » ، وقال تعالى « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا تنصرون (٤) » .

حكم المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء

قال ابن مالك :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا
أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

---

(١) البيتان من الوافر للنابغة الذبيانى . ابو قابوس وكنية النعمان ابن المنذر . ذناب كل شىء — بكسر الذال — عقبه وآخره . أجب : مقطوع . السنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير .

والمعنى : نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله ، وفى (اجب) الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان اضيف الى ما بعده والا فبالفتحة لأنه ممنوع من الصرف ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والنصب حالا ، وفى (الظهر) الرفع على الفاعلية ، والجر بالاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . والشاهد هنا قوله (نأخذ) فانه روى بالجزم عطفا على الجواب (يهلك) ، وبالرفع على الاستئناف أى : ونحن نأخذ وبالنصب بتقدير (أن) .

(٢) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوز النصب بعدها فيما اذا توسط المضارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا .

(٣) من الآية (٣٨) محمد .

(٤) من الآية (١١١) آل عمران .

(٥) (جزم) مبتدأ (أو) عاطفة (نصب) معطوف على جزم (لفعل) جار ومجرور خبر . وقال الشيخ خالد (لفعل) تنازعه (جزم) و (نصب) والخبر هو جملة (ان بالجملتين اكتنفا) مع الجواب المحذوف ، أو : الخبر محذوف تقديره : جائز ، (اثر) ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل وهو مضاف =

أى أن المضارع إذا توسط بين الشرط والجزاء وكان مقترنا بالفاء أو الواو فلك فيه وجهان :

الجزم بالعطف على فعل الشرط نحو قوله تعالى (إنه من يتق ويصبر فإن الله لايضيع أجر المحسنين [١]) .

والنصب بأن مضمرة وجوبا لمشابهة الشرط الاستفهام فى عدم التحقق كقوله :

وَمَنْ يقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نؤْوه
وَلا يَخْشَ ظُلما ما أقَامَ وَلا هَضْما [٢]

والجزم هو الأشهر ، والنصب هنا أمثل منه فى مسألة التأخير المتقدمة لأن العطف هنا على فعل الشرط وهو أقرب إلى الاستفهام والأمر والنهى ونحوها من الجزاء .

ولا يجوز الرفع هنا لأنه لايصح الاستئناف قبل الجزاء ، إذ الاستئناف يشعر بتمام الكلام قبله والكلام هنا لايتم إلا بالجزاء .

قال الأشمونى : « وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، وأجازوا النصب

=

و (فا) قصر للضرورة مضاف اليه (أو) عاطفة (واو) معطوف على (فا) (ان) شرطية (بالجملتين) جار ومجرور متعلق باكتنفا (اكتنفا) فعل ماض فعل الشرط مبنى للمفعول والالف للاطلاق وجواب الشرط محذوف تقديره : فهو جائز .

(١) من الآية (٩٠) يوسف .

(٢) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله . نؤوه من آواه يؤويه اذا أنزله به . والشاهد فى (يخضع) حيث جاء منصوبا وهو مقترن بالواو بين الشرط والجزاء ، ونصبه متعين هنا للمحافظة على الوزن .

بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت [١]) ، وزاد بعضهم (أو [٢]) .

(صور الحذف فى أسلوب الشرط وأحكامها)

قال ابن مالك :

وَالشرطُ يغني عَنْ جواب قدْ عُلِم
والعكسُ قد يأتى إن المعنى فهُم [٣]

من المعلوم أن أسلوب الشرط يتكون من : أداة وجملتين تربط بينهما

---

(١) من الآية (١٠٠) النساء .

(٢) لم يذكر الأشمونى ثم وأو الا فى مسألة التوسط دون ما قبلها وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق وهو الظاهر كما قال الدمامينى . وقد أفاد الفارضى أنه اذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما فى قوله :

متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

وحالا ان رفع كما فى قوله :

متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

(٣) « الشرط » مبتدأ « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى الشرط ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « عن جواب » جار ومجرور متعلق بيغنى « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الاعراب « علم » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى جواب ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر صفة الجواب « والعكس » مبتدأ « قد » حرف تقليل « ياتى » مضارع مرفوع بضمة مقدرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى العكس ، والجملة من ياتى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ان » شرطية « المعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هو يعود الى المعنى والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف وجوبا دل عليه ما تقدم على الاداة مما هو جواب فى المعنى وهو : والعكس قد ياتى .

الأداة : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وكل من هذه الأركان ـ أعنى الأداة والجملتين ـ يلحقه الحذف ، فقد تحذف الأداة وحدها أو مع فعل الشرط ، وقد تحذف إحدى الجملتين ، أو بعض إحداهما ، أو يحذفان معا بتمامهما ، أو يحذف بعضهما ويبقى بعضهما .

فالصور متعددة . وليس الحذف فيها بدرجة واحدة ، بل منها مايكون الحذف فيه جائزاً ، وما يكون الحذف فيه واجبا ، وما يكون ممتنعا ، ومن الجائز ما يكون كثيرا وما يكون قليلا إلى غير ذلك مما تحدث فيه الأشمونى وغيره من النحاة ببسط وإسهاب :

وابن مالك فى البيت المتقدم يشير إلى بعض هذه الصور ، فيذكر أن الجواب يحذف استغناء عنه بالشرط إذا علم المحذوف بالقرينة الدالة عليه ، وأن العكس ـ أى حذف الشرط استغناء عنه بالجواب ـ يأتى قليلا إذا فهم المعنى .

واليك الحديث عن صور الحذف بالتفصيل .

أولا : حذف الجواب :

يكون حذف الجواب واجبا ، وجائزا ، وممتنعا .

يكون حذف الجواب واجبا ؟

يكون حذف الجواب واجبا بشروط ثلاثة :

١ — أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ، أو معنى بأن يكون مضارعا منفيا بلم قال الجامى :

وانما شرط العلماء مضى فعل الشرط لحذف الجواب ليكون فعل الشرط على وجه لاتعمل فيه أدوات الشرط

٢ — أن يدل دليل على الجواب المحذوف .

٣ — أن يكون الدليل أحد أمور ثلاثة :

(ا) ماتقدم على الشرط مما هو جواب فى المعنى ، نحو قوله تعالى (وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين [١]) ، ونحو قول المصنف : والعكس قد يأتى إن المعنى فهم [٢] .

(ب) ما اكتنف الشرط مما هو جواب فى المعنى [٣] ، نحو قوله تعالى (وإنا إن شاء الله لمهتدون [٤]) :

(ح) ما تأخر عن الشرط من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى [٥] نحو قوله عز وجل (لئن لم تنته لأرجمنك [٦]) :

---

(١) من الآية (١٣٩) آل عمران .

(٢) ومن ذلك أيضا نحو قولك (ان جاء على أكرمه) برفع (أكرم) عند سيبويه ، اذ هو عنده على نية التقديم على الأداة فهو دليل الجواب وليس جوابا كما تقدم ، ومن ذلك أيضا قولهم : (زيد بخيل وان كثر ماله) على أن تكون الواو اعتراضية بناء على رأى الرضى الذى يجيز أن تجىء الاعتراضية بعد تمام الكلام ، أو عاطفة على محذوف ضد الشرط المذكور أى : ان لم يكثر ماله وان كثر ماله ، لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشىء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما ذكر الدماميني ، ويجوز أن تكون الواو للحال و (ان) وصلية أى زائدة لمجرد الوصل لا شرطية وبذلك يخرج المثال عما نحن فيه .

(٣) ومن ذلك قولهم (زيد وان كثر ماله بخيل) على أن تكون الواو اعتراضية أو عاطفة على مقدر كما سبق .

(٤) من الآية (٧٠) البقرة .

(٥) فى قول المصنف الآتى :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخرت فهو ملتزم

(٦) من الآية (٤٦) مريم .

متى يكون حذف الجواب جائزا ؟

ويجوز حذف الجواب إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى كما تقدم [١] ، وكان دليل المحذوف غير ما ذكر كإشعار الشرط به فى قوله تعالى (فإن استطعت أن تبتغي نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء [٢]) أى : فافعل ، فالشرط قد أشعر بالجواب المحذوف إذ الاستطاعه تشعر بالفعل .

متى يكون حذف الجواب ممتنعا ؟

ويمتنع حذف الجواب عند البصريين والفراء إذا كان فعل الشرط غير ماض لفظا أو معنى ، فلا يجوز نحو (أنت ظالم إن تفعل) ، ولا (أنت إن تفعل ظالم) ، ولا (والله إن تقم لأقومن) ، وأما قوله :

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى : « التحقيق أن من حذف الجواب مثل (من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت) لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء ام لم يوجد ، وانما الأصل : فليبادر بالعمل فان أجل الله لآت ، ومثله (وان تجهر بالقول) أى : فاعلم انه غنى عن جهرك (فانه يعلم السر) ، (وان يكذبوك) أى : فتصبر (فقد كذبت رسل من قبلك) ، (ان يمسسكم قرح) أى : فاصبروا (فقد مس القوم قرح مثله) ، (ومن يتبع خطوات الشيطان) أى : يفعل الفواحش والمنكرات (فانه يامر بالفحشاء والمنكر) ، (ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا) أى : يغلب (فان حزب الله هم الغالبون) .... الخ .

وقد أورد الدماميني شارح المغنى اشكالا على تحقيق ابن هشام فقال : وهذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا تشكل على هذا التحقيق ، فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف فى السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا » ، وقد أجاب الشمنى « يندفع الأشكال بأن مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا ، وهذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شيء ساد مسد الجواب » .

(٢) من الآية (٣٥) الأنعام .

يُثْنِى عليكَ وأنتَ أهلُ ثنائِهِ
ولديك إنْ هُوَ يَسْتَزِدك مَزِيدُ (١)

وقوله :

لَئِنْ تَكُ قدْ ضَاقتْ عليكمْ بيوتكم
لَيَعْلَمُ ربى أنَّ بَيْتِىَ واسعُ (٢)

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء

وكذا يمتنع حذف الجواب إذا لم يدل دليل عليه عند الجميع .

---

(١) البيت من الكامل لعبد الله بن عنمة الضبى ، والشاهد فيه هنا حذف جواب (ان) الشرطية مع أن فعل الشرط غير ماض لفظا أو معنى للضرورة الشعرية عند البصريين والفراء ، وفعل الشرط هنا مضمر مفسر بالفعل المذكور (يستزد) وذكر المفسر مجزوما شاهد آخر على اعطاء المفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا

اما رواية : * ولديك ان هو يستزيد مزيد *

برفع (يستزيد) فليس فيه هذا الشاهد .

وفى البيت شاهد ثالث وهو حذف فعل الشرط وتفسيره وهو مضارع غير منفى بلم للضرورة ايضا وسيأتى الحديث عن ذلك فى حذف الشرط .

أما رواية : ولديك اما يستزدك مزيد فلا شاهد فيها الا على حذف الجواب مع مجىء الشرط مضارعا للضرورة .

(٢) البيت من الطويل للكميت ، واسم تكن التى حذفت نونها للتخفيف ضمير الشأن والقصة أو ضمير مستتر تقديره : هى يفسر فاعل ضاقت وهو بيوتكم وتكون المسألة من باب التنازع أعمل الثانى وأضمر فى الاول على رأى البصريين ، ليعلم ربى جواب القسم المقدر قبل الشرط والفعل حالى فلذا لم يؤكد بالنون كما ذكر الاشمونى فى نونى التوكيد .

والشاهد فى البيت هنا حذف جواب الشرط المدلول عليه بجواب القسم مع عدم مضى فعل الشرط لفظا أو معنى للضرورة .

ثانيا : حذف الشرط .

يكون حذف الشرط وحده واجبا ، وكثيرا ، وقليلا .

متى يكون حذف الشرط واجبا ؟

يكون حذف الشرط واجبا إذا بقي معموله تاليا (إن) الشرطية ، وفسر بماض لفظا نحو قوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره [1] » ، أو معنى نحو قوله :

وإنْ هُوَ لم يَحمِلْ على النفس ضَيْمَهَا
فَلَيْسَ إلى حسن الثناء سبيلُ [2]

فإن لم تكن الأداة (إن) ، أو لم يكن المحذوف مفسرا بماض لفظا أو معني لم يحذف الشرط مفسرا إلا فى الضرورة الشعرية ، نحو قوله :

صَعْدَةٌ نابتة فى حائر   أينما الرِّيح تُمَيِّلْهَا تمل [3]

وقوله :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه   ولديك إن هو يستزدك مزيد [4]

---

(١) من الآية (٦) التوبة .

(٢) البيت من الطويل ، والشاهد فيه حذف فعل الشرط وجوبا لتفسيره بماض معنى ووقوع معموله تاليا (ان) ، فالضمير (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره المضارع المنفى بلم (لم يحمل) والاصل : ان لم يحمل .

(٣) سبق الكلام على هذا البيت ص ١٤٥ ، والشاهد فيه هنا حذف فعل الشرط مع تفسيره بمضارع غير منفى بلم والاداة غير (ان) للضرورة الشعرية .

(٤) مر البيت فى حذف الجواب ، والشاهد فيه هنا حذف فعل الشرط مع تفسيره بمضارع غير منفى بلم للضرورة .

وجوز الكسائى الحذف اختيارا مع (من ، وما ، ومهما) فأجاز نحو (من عليا يضرب أضرب به[1]) .

متى يكون حذف الشرط كثيرا ؟

يكثر حذف الشرط إذا كان منفيا بلا تالية (إن) نحو قوله :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام[2]

ويكثر حذفه أيضا إذا بقى معموله تاليا الأداة من غير تفسير ، نحو (إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر) .

متى يكون حذف الشرط قليلا ؟

ويقل حذفه فى غير ما تقدم ، نحو قول الشاعر :

مَتى تؤْخذوا قسراً بِظنة عَامِر
ولا يَنجُ إلا فى الصفَادِ يَزِيدُ[3]

أراد : متى تثقفوا تؤخذوا ، وقد جوز بعضهم فى قوله تعالى (وما بكم

---

(١) انظر همع الهوامع ج ٢ ص ٥٩ .

(٢) البيت من الوافر للأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الانصارى . الفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل ، والضمير يرجع الى امرأة مطر وكانت جميلة وكان زوجها مطر دميما والشاهد فى (والا يعل) حيث حذف فعل الشرط اذ التقدير : والا تطلقها يعل .

(٣) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله . قسرا تمييزا أى : قهرا ، والظنة بكسر الظاء المعجمة : التهمة ، والصفاد : ما يوثق به الاسير من قيد أو غل .
والشاهد فى : متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط وهو قليل هنا .

من نعمة فمن الله[1]) أن تكون (ما) شرطية حذف فعل شرطها والأصل : ومايكن بكم — وهذا من القليل .

وهذا القليل هو مراد المصنف من قوله : والعكس قد يأتى إن المعنى فهم ، فقد ذكر الأشمونى أن مراد المصنف أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب فى الجملة ، أى فى بعض الصور وهو ماعدا الواجب والكثير .

ثالثاً : حذف الشرط مع الأداة :

يكثر حذف الشرط مع الأداة ، ومن ذلك قوله تعالى (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم[2]) تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى (فالله هو الولى[3]) .

تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لاولى سواه ، وقوله تعالى (ياعبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون[4]) أصله : فإن لم يتأت أن تخلصوا لى فى أرض فإياى فى غيرها فاعبدون .

ويطرد هذا الحذف بعد الطلب كما ذهب أكثر المتأخرين واختاره الأشمونى وغيره ، نحو قوله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله[5]) ، أى : فإن تتبعونى يحببكم الله ، وقوله عز وجل (فاتبعنى

---

(١) من الآية (٥٣) النحل .
(٢) من الآية (١٧) الانفال .
(٣) من الآية (٩) الشورى .
(٤) من الآية (٥٦) العنكبوت .
(٥) من الآية (٣١) آل عمران .

أهدك[١]) أى : إن تتبعنى أهدك ، وقوله تعالى (ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل[٢]) أى : إن تؤخرنا نجب ونتبع .

رابعاً . حذف الشرط والجواب معاً :

يحذفان معاً بعد (إن) فى الضرورة كقوله:

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ : يَا سَلْمَى وإنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً ؟ قَالتْ : وإنْ[٣]

التقدير : وإن كان فقيراً معدما رضيته .

قال الأشمونى : « ولا يجوز ذلك — يعنى حذف الجزءين معا — مع غير إن » .

ولا يعترض على الأشمونى بما حكاه ابن الأنبارى من العرب من قولهم (من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا) ، وماف حديث أبى داود (من فعل فقد أحسن ومن لا فلا) لأن مراد الأشمونى عدم جواز حذف الجزءين معا بتمامها مع غير (إن) وما حكاه ابن الأنبارى وماف حديث أبى داود ليس كذلك ، لبقاء (لا) فى كل من الشرط والجواب فيهما ، و (لا) بعض من الشرط والجواب ، فلم يحذف الجزءان بتمامها مع غير (إن) .

خامساً — حذف الأداة وحدها :

قال السيوطى : لا يجوز حذف أداة الشرط وحدها وإن كانت (إن)

---

(١) من الآية (٤٣) مريم .

(٢) من الآية (٤٤) ابراهيم .

(٣) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه هنا حذف الشرط والجواب معا بتمامهما بعد (ان) فى الشطر الثانى ، أما (ان) الاولى فقد ذكر شرطها وحذف جوابها : أى وان كان فقيرا معدما اترضين به ؟ قالت : وان كان فقيرا معدما رضيته .

فى الأصح ، وجوز بعضهم حذف (إن) غير تلو الفعل وتدخل الفاء إشعاراً بذلك ، وخرج عليه قوله تعالى (تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله[1]) .

(اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن جواب الآخر)

قال ابن مالك :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ
جوابَ ما أخَّرْتَ فهوَ مُلْتَزمْ[2]

إذا اجتمع شرط وقسم فكل منهما يحتاج إلى جواب وقد التزم العرب الاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر ، أى أنهم يذكرون جواب أحدهما ويحذفون جواب الآخر استغناء عنه بالمذكور ، وهم يجرون فى الذكر والحذف على نظام دقيق ، ونسق محدد ، أوجزه لك فيما يلى .

١ — إذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم عن جواب المتأخر إذا كان الشرط غير امتناعى . أى غير دال على امتناع لامتناع

---

(١) من الآية (١١٦) المائدة .

(٢) « احذف » فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقـديره : انت « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف اليه واجتماع مضاف و « شرط » مضاف اليه (وقسم) الواو عاطفة قسم معطوف على شرط « جواب » مفعول به لا حذف وجواب مضاف و (ما) اسم موصول مضاف اليه (اخرت) فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الاعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب باخرت محذوف والتقدير : ما أخرته « فهو » الفاء للتعليل وهو مبتدأ (ملتزم) خبره .

كلو أو على امتناع لوجود كلولا ، ولم يتقدم عليهما مايطلب خبرا من مبتدإ أو اسم كان ونحوه .

فمثال تقدم الشرط (إن جاء محمد والله أكرمه) ، (وإن لم يقم والله فلن أقوم) . ومثال تقدم القسم (والله إن جاء محمد لأكرمنه) و (الله إن لم يقم على إن خالدا ليقوم) و (رب الكعبة إن لم يحضر أسامة إن عمرا يحضر) ، و (الله إن لم يجلس أحمد مايجلس ياسر) .

فأنت ترى أن المثالين اللذين تقدم فيهما الشرط غير الامتناعى على القسم جاء الجواب للشرط فهو مضارع مجزوم فى الأول ، وجملة مقرونة بالفاء فى الثانى ، وحذف جواب القسم لضعفه بالتأخر وللاستغناء عن جوابه بجواب الشرط المتصدر .

وفى بقية الأمثلة تقدم القسم على الشرط غير الامتناعى فجاء الجواب للقسم فهو جملة فعلية مصدرة بمضارع مثبت مستقبل مؤكد باللام المتصلة به وبالنون فى المثال الأول ، وجملة اسمية مثبتة مؤكدة بإن واللام فى الثانى ، وجملة اسميـة مثبتة مؤكدة بان وحدها فى الثالث ، وجملة فعلية منفية بما فى الرابع .

وهذا ماعناه المصنف ببيته المتقدم .

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ماأخرت فهو ملتزم [1]

٢ — : إذا اجتمع شرط امتناعى وقسم ولم يتقدم عليهما ذو خبر جعل الجواب للمذكور للشرط الامتناعى تقدم أو تأخر ، كقوله :

---

(١) اى ملتزم غالبا ، بدليل قوله بعد :

وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذى خبر مقدم

وسياتى لذلك مزيد بيان .

فأقسمُ لو أَنْدِى النَّدِىُّ سوادَهُ
لما مَسحَتْ تِلكَ المُسالاتِ عامرُ [١]

وكقوله ·

واللهِ لولا اللهُ ما اهتدَيْنا ولا تصدَّقْنا ولا صلَّيْنا [٢]

نص على ذلك ابن مالك فى الكافية والتسهيل [٣] وهو الصحيح ، وإنما جعل الجواب للشرط الامتناعى مع تأخره عن القسم لإفادته فى التركيب أمرين : التعليق والامتناع : أما القسم فلا يفيد سوى التوكيد .

وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه على الشرط الامتناعى ، وإنما التزم كون الجواب ماضياً ـ مع أن المضى إنما يلزم فى جواب لو ولولا ـ لأن هذا الجواب مع كونه جواب القسم المتقدم إلا أنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون الا ماضيا .

وهناك قول ثالث ذكره ابن مالك فى باب القسم فى التسهيل وهو أن لو لولا وما دخلتا عليه جواب القسم فلا حذف ولا استغناء بشيء عن شيء .

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله · اندى : احضر · الندى : مجلس القوم واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلى من باب الاسناد الى المكان · سواد الرجل : شخصه · المسالات : بضم الميم وتخفيف السين جوانب اللحية · يعنى : لو حضر الممدوح لما جرات عامر على مسح لحاهم ·

والشاهد فيه الاكتفاء بجواب الشرط الامتناعى عن جواب القسم مع تقدم القسم على الشرط الامتناعى ويرى ابن عصفور ان الجواب المذكور (لما مسحث)
القسم على الشرط الامتناعى ويرى ابن عصفور ان الجواب المذكور (لما مسحت)
وشرطها وجوابها جواب للقسم ·

(٢) لعامر بن الاكوع رضى الله عنه ، والشاهد فيه كالذى قبله ·

(٣) فى باب الجوازم ·

ولم يذكر المصنف هنا حكم اجتماع الشرط الامتناعى مع القسم وقد اعتذر له الأشمونى بشيئين :

الأول : أن الباب هنا موضوع للشرط غير الامتناعى .

الثانى : أن مراد المصنف هنا بالشرط مايسمي شرطاً إتفاقا ، والمغاربة لايسمون لولا شرطا ولا (لو) إلا إذا كانت بمعنى (إن) .

٣ — إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم عليهما مايطلب خبرا جعل الجواب للشرط مطلقا ، وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر ، كما أشار الى ذلك المصنف بقوله :

وإنْ تواليا وقَبْلُ ذُو خبرْ
فالشرطَ رَجِّحْ مطلقا بلا حذَرْ (١)

وذلك نحو (على إن يقم والله يكرمْك) ، و (محمد والله إن يقم يكرمْك) و (إن خالداً إن يقم والله يكرمْك) ، و (إن ماجدا والله إن يحضر يفدك) .

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن حذف جوابه فى هذه

---

(١) « ان » شرطية « تواليا » توالى فعل ماض فعل الشرط ، والألف الاثنين فاعله ، « وقبل » الواو للحال وقبل ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر وهو مضاف و « خبر » مضاف اليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الألف الاثنين « فالشرط » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الشرط مفعول تقدم على عامله الآتى ـ وهو قوله رجح ـ « رجح » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقا » حال من الشرط « بلا حذر » جار ومجرور متعلق برجح .

الحالة مخل بمعنى الجملة التي هو منها ، أي مخل بجملة الشرط الواقعة خبراً[١].
بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد .

وأفهم قول المصنف (رجح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط جوازاً مرجوحاً ، فتقول (محمد والله إن قام — أو إن لم يقم — لأكرمنه) وهو ماجوزه ابن عصفور وغيره ، لكن المصنف نص في الكافية والتسهيل على أن جعل الجواب للشرط عند تقدم ذى خبر على سبيل الوجوب والتحتم .

٤ — ذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى جواز أن يجعل المذكور للشرط مع تأخره عن القسم وعدم تقدم ذى خبر .

قال ابن مالك :

وربُما رجِّحَ بَعْدَ قسمٍ شرطٌ بلاذى خبرٍ مُقدَّمْ[٢]

وقد استدل الفراء على ماذهب إليه بقوله :

لئن منيت بنا عن غِبِّ معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل[٣]

---

(١) وقد يقال : اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجودة فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر ، فهلا رجح الشرط مطلقا فيها ايضا ، الا أن يقال : الاخلال فيها أخف من الاخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن . الصبان ٢٩/٤ .

(٢) « رب » حرف تقليل « ما » كافة « رجح » فعل ماض مبنى للمجهول « بعد » ظرف متعلق برجح وهو مضاف و « قسم » مضاف اليه « شرط » نائب فاعل رجح « بلاذى » جار ومجرور متعلق برجح ، وذى مضاف و « خبر » مضاف اليه « مقدم » نعت لذى خبر .

(٣) البيت من البسيط للاعشى ميمون بن قيس . منيت : ابتليت والخطاب

وقوله :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصُم فى نهار القيظ للشمس باديا [١]

ففى البيتين تقدم القسم على الشرط لأن اللام فى (لئن) موطئة لقسم محذوف تقديره : والله لئن ، وكل من القسم والشرط يطلب جوابا . وقد رجح فيهما الشرط مع تأخره — على القسم — مع تقدمه ، فجاء الجواب فى البيتين للشرط بدليل جزمه ، وهو (لا تلفنا) فى البيت الأول و (أصم) فى البيت الثانى .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة لا موطئة لقسم وقيل : ترجيح الشرط هنا ضرورة شعرية .

تنبيـــه :

إذا اجتمع الشرط والقسم وتأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ مع جوابها هى جواب الشرط ، فليس ثم حذف ولا استغناء ، نحو (إن تزرنى فوالله لأكرمنك) ، و (إن تنصت فبعلم الله لتفهمن) :

وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر – مع نيتها —

=

ليزيد الشيبانى . عن غب معركة : عقب معركة . لا تلفنا : لا تجدنا . ننتقل : نتنصل ونتخلص والشاهد فيه تقدم القسم على الشرط ومجىء الجواب للشرط المتأخر وحذف جواب القسم المتقدم ، والجمهور يرون أن اللام هنا زائدة وليس جواب قسم مقدر ، وبعضهم يرى أن ترجيح الشرط ضرورة .

(١) البيت من الطويل لامرأة من عقيل ، والشاهد فيه كالذى قبله .

ما أعطيه مع اللفظ بها ، أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط ، فأجاز نحو (إن تقم يعلم الله لأزورنك) على تقدير : فيعلم الله ، ومنع ذلك الأشمونى فقال . « وينبغى أن لا يجوز ذلك ، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة » ، وعلى ذلك تكون صحة المثال (إن تقم يعلم الله أزرك) ، أو (إن تقم فيعلم الله لأزورنك) .

ما يعرف به جواب الشرط من جواب القسم

١ — الشرط غير الامتناعى يجىء جوابه مقرونا بالفاء أو غير مقرون بها على النحو الذى سبق ، أما الشرط الامتناعي فلا يجىء جوابه إلا جملة فعلية فعلها : إما ماض معنى (وهو المضارع المقرون بلم) ويجب تجرده من اللام نحو (لو لم يخف الله لم يعصه) ، أو وضعا وهو : إما مثبت فاقترانه باللام نحو قوله تعالى (لو نشاء لجعلناه حطاما [١]) ــ أكثر من تركها نحو قوله عز وجل «لو نشاء جعلناه أجاجا[٢]» ، وإما منفى بما فالأمر بالعكس نحو قوله تعالى « ولو شاء ربك مافعلوه [١] » ، وقول الشاعر :

ولو نعطى الخيــار لمــا افترقنا ولـكن لا خيــار مع الليالى [٢]

قيل : وقد يجاب الشرط الامتناعى بجملة اسمية ، نحو قوله تعالى .

---

(١) من الآية (٦٥) الواقعة .

(٢) من الآية (٧٠) الواقعة .

(٣) من الآية (١١٢) الأنعام .

(٤) البيت من الوافر لم يعلم قائله ، والشاهد فى (لما افترقنا) حيث وقع جواب الشرط الامتناعى (لو) فعلا ماضيا منفيا بما اقترن باللام وهذا قليل .

« ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير[1] » . وقيل : الجملة مستأنفة فاللام فى « لمثوبة » لام الابتداء لا الواقعة فى جواب (لو) أو جواب لقسم مقدر ، وإن (لو) فى الوجهين للتمنى[2] ، أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم ، ويجوز أن تكون (لو) شرطية حذف جوابها لدلالة السياق عليه — أى . لأثيبوا . . .

٢ — والقسم غير الاستعطافى[3] يجىء جوابه مثبتا ومنفيا ، فإن كان مثبتاً وكان جملة اسمية قرن بـ (إن) واللام معا وهو الأكثر . أو بـ (إن) فقط ، أوَ باللام فقط ، وندر تجرده منهما وخصه ابن هشام فى المغنى باستطالة القسم كقول ابن مسعود (والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) ، ونقل الدمامينى عن ابن مالك أن التجرد حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر فى خلاف جرى بينه وبين عمر (والله أنا كنت أظلم منه) يعنى من عمر ، وإن كان جملة فعلية فعلها مضارع أكد باللام والنون إن كان مستقبلا غير مفصول من لام القسم بفاصل نحو قوله تعالى « وتالله لأكيدن أصنامكم[4] » ، وأجاز الكوفيون تعاقب اللام والنون[5] ، وأكد باللام وحدها إن كان حالا كقراءة ابن كثير « لأقسم بيوم القيامة[6] » ، أو كان مفصولا من اللام نحو قوله تعالى « ولسوف

---

(١) من الآية (١٠٣) البقرة .

(٢) فلا جواب لها .

(٣) قال ابن جنى : القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى ، فان كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافى ، وان كانت طلبية فهو الاستعطافى . انظر الصبان ٤/٢٧ .

(٤) من الآية (٥٧) الأنبياء .

(٥) راجع شرح الأشمونى وعليه حاشية الصبان فى نونى التوكيد ج ٣ ص ١٦٣ .

(٦) الآية (١) القيامة .

يعطيك ربك فترضى[1] » .

وإن كان جملة فعلية فعلها ماض متصرف فتارة يقرن باللام ، وتارة بقد، وتارة بهما وهو الغالب ، وقد يضمر أن كما قيل فى قوله تعالى « قتل أصحاب الأخدود[2] » إنه جواب القسم أول السورة على إضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول .

فإن كان الماضى جامدا قرن باللام فقط كقول زهير .

يمينـا لنعم السيدان وجدتمـا على كل حال من سحيل ومبرم[3]

وإن كان الجواب منفيا وجب أن يـكون النفى بما أو (إن) أو (لا) ووجب أيضاً تجريده من اللام سواء أكان جملة اسمية أم فعلية .

أما القسم الاستعطافى فلا يكون جوابه إلا جملة إنشائية ، كقوله .

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبلت فاها ؟[4]

---

(١) الآية (٥) الضحى .

(٢) الآية (٤) البروج .

(٣) البيت من الطويل من معلقة زهير ، والسيدان هما هرم بن سنان والحارث بن عوف يمدحهما زهير لسعيهما بالصلح بين قبيلتى عبس وذبيان . السحيل : حبل يفتل فتلا واحدا واستعاره للرخاء والسلام والمبرم : حبل محكم الفتل واستعاره للشدة والحرب .

والشاهد فى (لنعم) حيث وقع جواب القسم جملة فعلية فعلها ماض مثبت غير متصرف فاكد باللام فقط .

(٤) البيت من الوافر وعزى لقيس مجنون ليلى ، والشاهد فى (هـــل ضممت) حيث وقع جواب القسم الاستعطافى جملة انشائية ، ومثله قول الآخر :

بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة أبى غير ما يرضيك فى السر والجهر

حكم الشرطين المتواليين

إذا توالى شرطان بعدهما جواب ، فإما أن يقترن ثانيهما بالفاء أولا ، فإن اقترن الثانى بالفاء نحو (إن حضرت فإن أنصت فهمت) ، و (إن اعتذرت لمن أسأت إليه فإن قبل اعتذارك فهو كريم) فالثانى وجوابه جواب الشرط الأول .

فإن توالوا ولم يقترن الثانى بالفاء فإما أن يتواليا بغير عطف ، وإما أن يتواليا بعطف ، فإن تواليا دون عطف نحو (إن جاء محمد إن ضحك فعبدى حر) ونحو قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا إنْ تُذعروا تجدوا   مِنّا معاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[1]

فالنحاة فيهما ثلاثة آراء :

١ — الجواب المذكور لأول الشرطين ، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه ، وهذا ماجرى عليه أبو الحسن الأشمونى تبعا لابن مالك فى شرح الكافية الشافية ، وهذا يقتضى أن الشرط الثانى لاجواب له لوقوعه

---

(١) البيت من البسيط ، لم يعلم قائله . معاقل : جمع معقل وهو الملجأ .
والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لشرطين متوالين بدون عاطف وهما : ان تستغيثوا ، وان تذعروا ، والجواب هو : تجدوا وهو جواب الأول أما الثانى فلا جواب له لوقوعه موقع الحال أى : ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا ، أو جواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه والتقدير : ان تذعروا فان تستغيثوا تجدوا ، وحذف الجواب مع عدم مضى الشرط للضرورة وهذا جائز كما مر ، أو الجواب للشرط الثانى وهو وجوابه جواب الأول على تقدير الفاء ، أى : ان تستغيثوا بنا فان تذعروا تجدوا .

موقع الحال والحال لاجواب لها ، فالتقدير فى المثال . إن جاء محمد ضاحكا فعبدى حر ، وفى البيت : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا . . الخ .

٢ — الجواب المذكور لأول الشرطين ، وجواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه (١) ذكره ابن مالك فى التسهيل ، وعليه يكون الشرط الأول وجوابه متأخرين عن الثانى تقديرا ووقوعاً . فمن قال لامرأته (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق إلا إذا شربت ثم أكلت ، لأن التقدير إن شربت فإن أكلت فأنت طالق ، فالثانى أول والأول ثان .

٣ — الجواب المذكور لثانى الشرطين ، وجواب الأول الشرط الثانى وجوابه على تقدير الفاء . فمن قال لامرأته (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق . إلا إذا أكلت ثم شربت ، لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق .

والرأى الثانى هو أصح هذه الآراء ، إذ الأول يقتضى عدم وجود جواب الشرط الثانى ، والثالث يقتضى حذف الفاء وحذفها شاذ أو ضرورة .

وإن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما ، نحو (إن تأتنى وان تحسن إلى أحسن إليك) ، وهذا لايلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، إذ هما فى حكم المؤثر الواحد ، فإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما نحو (إن جاء على أو إن جاءت فاطمة فأكرمه) ، أو فأكرمها ، و (إن أقبل خالد أو إن أقبل أخوه فأحسن اليه) .

والله أعلم ؟

---

(١) وهذا يقتضى أن يكون الشرط الثانى ماضيا لفظا أو معنى فى الاختيار كما سبق .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

تصويب الاخطـــاء

ص	س	الخطأ	الصــواب
٢٢	١٥	برادفها	بمرادفها
٢٨	٨	أما أول	أما إن أول
٣٧	١	أن إن	أما إن
٤٢	١	الفمل	الفعل
٤٦	١	هرة	ثمرة
٥٣	٨	عن اسمه	عز اسمه
٧٥	٤	حتىيقوللرسول	حتى يقول الرسول
٧٩	١٠	لا تقضى عليهم	لا يقضى عليهم
٨١	١٠	حنئذ	حينئذ
٨٣	١٠	أعرفْ	أعرفُ
٨٦	٧	فيتصر	فتبصر
٨٩	١٦	الششرط	الشرط
١١٠	١٥	ثابتاُ	ثابتـاً
١٤٣	١٣	مِوقد	مُوقِد

• لم أصوب أخطاء النقط اعتمادا على فطنة القارىء .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٨٠٥ لسنة ١٩٨٤

